عدد 56 — 2 ذو القعدة 1439 (16 يوليو 2018)

ISSN 2458 - 5785

المملكة المغربية

الجريدة الرسمية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2017 - 2018 : دورة أبريل 2018

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

فهرست

دورة أبريل 2018

صفحة

• محضر الجلسة رقم 168 ليوم الثلاثاء 19 من شوال 1439 (3 يوليو 2018) 4682

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

صفحة

• محضر الجلسة رقم 169 ليوم الثلاثاء 26 من شوال 1439 (10 يوليو 2018) 4710

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين:
- الموضوع الأول: "نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة":
- الموضوع الثاني: "الغرف المهنية ورهان التنمية".

• محضر الجلسة رقم 170 ليوم الثلاثاء 26 من شوال 1439 (10 يوليو 2018) 4741

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015.

محضر الجلسة رقم 168

التاريخ: الثلاثاء 19 شوال 1439هـ (3 يوليو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان دقائق، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، تفضل السيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أخبر المجلس على أن رئاسة المجلس توصلت بمراسلة من الوزير المكلف بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، يلتمس من خلالها تأخير الأسئلة الموجهة لوزارته إلى ما بعد الأسئلة الموجهة لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء لالتزام السيد الوزير بحضور جلسة تشريعية بمجلس النواب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب يخبر من خلالها المجلس الموقر بطلب الفريق تأجيل السؤال الموجه لقطاع التجهيز والنقل واللوجيستيك، حول إعداد وإصدار النصوص التطبيقية للقانون رقم 30.05 المتعلق بنقل المواد الخطرة عبر الطرق إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يومه الثلاثاء 3 يوليوز 2018، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 9 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا؛

- عدد الأجوبة الكتابية: 22 جوابا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه لكتابة الدولة لدى وزير التجهيز

والنقل واللوجيستيك والماء، المكلفة بالماء، حول أزمة الماء بالعديد من القرى، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف أقاليم الجنوب الشرقي إشكالية ندرة الماء، خصوصا في فصل الصيف الذي يتزايد فيه الاحتياج والإقبال على هذه المادة الحيوية.

بناء عليه، نسائلكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة، ما هي الخطوط العريضة لسياستكم المائية الهادفة إلى تحسين الفرشة المائية بأقاليم المملكة؟

ما هي التدابير الحكومية الآنية المتخذة لمواجهة أزمة الماء التي تعرفها أقاليم المغرب الشرقي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة شرفات اليدري أفيلال كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالفعل تعتبر بعض الأقاليم ديال الجنوب الشرقي من أقاليم اللي فيها الجفاف، جفاف ذو طابع بنيوي وهيكلي، نظرا للطابع المناخي وأيضا لمحدودية الموارد وضعف التساقطات المطرية، ولكن الحكومة استثمرت الكثير في مجال البنيات التحتية المائية، يعني منذ القديم بحال كيف كتوفر جميع الأقاليم على منشآت مائية كبرى، وفيها منشآت أخرى

اللي هي في طور الإنجاز، ومن شأنها أنها تعزز قدرة التخزين ديال هاذ الأقاليم كاملة، من أجل تأمين حاجياتها من الماء.

بقى المشكل اللي كان فيه أزمة بالفعل هي إقليم زاكورة، الحمد لله الآن تجاوزنها بشكل كلي، انطلاقا من العديد من التدابير التي تم التفعيل ديالها، فيما يخص تعميم التزويد عن طريق تعميق الاستكشافات المائية الجوفية أو طريق المنشآت المائية وعلى وجه الخصوص سد أكدز.

بقى لنا فقط الآن خصاص اللي هو بين على مستوى حوض المعيذر، أنيف، حصيا، النقوب، إلى آخره، اللي مازال فيها اضطرابات ديال تزويد الماء الصالح للشرب، ولكن المشاريع اللي من شأنها أنها تقدم إجابة جذرية د هاذ المشكل هي الآن في طور الإنجاز، وعلى رأسها براج ديال تودغة، اللي نسبة الإنجاز فيه متقدمة جدا، وغيمكن باش يحل مشكل الماء الصالح للشرب بصفة جذرية ديال إقليم تنغير وحوض المعيذر على وجه الخصوص اللي كيعرف واحد الخصاص حاد في الماء الصالح للشرب.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

كنشكرك السيدة الوزيرة على جوابكم.

بالرغم من المجهودات التي تقوم بها الحكومة لتعميم الماء الصالح للشرب على المناطق القروية إلا أنها ظاهرة الإنقطاعات المتكررة، والبحث عن الماء في فصل الصيف يدفع المواطنين إلى الخروج في مسيرات احتجاجية، وهذه هي اللي ذاكرت عليها السيدة كاتبة الدولة المحترمة.

فيما يخص المناطق جد صعبة فيها باش تجلب المياه، واللي احنا كنعرفو المجهودات الجبارة اللي كتقوموا بها على الصعيد الوطني، غير هو كاين واحد الحيف في حق بعض المناطق واللي هي في الحقيقة، اللي هي عندها سدود وعندها موارد مائية ولكن ما كيوصلهشاي الماء الصالح للشرب، اللي كيستفدوا منها مدن أخرى اللي هي بعيدة عليها.

ولهذا السيدة الوزيرة، احنا كنعرفو المجهودات ديالكم والمسيرة ديالكم اللي غاديين بها، وكنزيدو نطلبو لكم التوفيق في المسيرة ديالكم لإيصال جميع الدواوير والقرى بالمناطق والمداشر اللي هي مازال ما وصلتهاش هاذ المادة الحيوية، خاصة وكيف ما دوينا على الأقاليم في الجنوب الشرقي، خاصنا ندويو حتى على الأقاليم ديالنا الجنوبية وخاصة مدينة الداخلة اللي باقي الآن الشاحنات ديال الماء اللي كيدوروا على الناس باش يزودوهم بالماء، وكيفما المشروع ديالكم اللي أعطى الانطلاقة ديالو سيدنا فيما يخص تحلية مياه البحر بغينا نعرفو هاذ المشاريع الكبرى اللي هي في طور الإنجاز، واللي هي مستقبلا بغينكم تفسروا للمواطنين باش يعرفوا فين وصلت هاذ المسائل.

كذلك السيدة الوزيرة، مساءلتكم عن مآل برنامج تحلية المياه العادمة، وكذا عن برنامج تحلية المياه اللي انطلقت هاذي مدة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:

السيد المستشار، نبغي نؤكد لك بأنه ليس هناك حيف موجه لأي منطقة معينة ونحاول أن تكون هناك عدالة مجالية على مستوى تعميم التزويد بالماء الصالح للشرب، فبالأحرى أن يكون حيف موجه لمناطق الجنوب الشرقي، غير فقط فالثلاث السنوات المقبلة يعني 3/5 سدود كاملة توجهت لمناطق الجنوب الشرقي نظرا للطابع المناخي د هاذ المناطق، ومن شأن هاذ السدود أنها تعزز من القدرة التخزينية وغتقدم واحد الإجابة جذرية لمشكل الماء الذي لا يزال حاد كيف ما قلت لك في منطقة "الميعذر".

الداخلة، السيد المستشار، بالفعل كتوفر على واحد الفرشة مائية جد مهمة وهي كافية باش تغطي الحاجيات، ولكن احنا باش نؤمن الحاجيات ديال المستقبل كاين مشروع لتحلية مياه البحر بصدد الدراسة على مستوى المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، واحنا ماشيين فهاذ المشروع والإخراج ديالو في الآجال الزمنية المحددة.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

السؤال الثاني موضوعه، السدود التلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المستشارين المحترمين.

السيدة كاتبة الدولة المحترمة، تعرف عدة مناطق قروية بتراب المملكة نذرة في المياه.

وعليه أسائلكم السيدة كاتبة الدولة المحترمة، عن إستراتيجية الوزارة المتعلقة ببناء وتشييد السدود التلية لما لها من دور أساسي ورئيسي في حل هاته المعضلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضلي السيدة كاتبة الدولة للإجابة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:

السيد الرئيس،

السيد المستشار، بالفعل إن كانت هناك من أهم المضامين ديال السياسة الوطنية المائية هو تدعيم التنمية المحلية عبر إنجاز السدود التلية والسدود الصغرى والمتوسطة، واللي كان عندها دور مهم في خلق تنمية محلية، وأيضا خلق نقط الماء من أجل تطعيم الفرشاة المائية، كنتوفرو حاليا على 260 سد صغير، بواحد الوثيرة ديال الإنجاز سنويا ما بين 10 إلى 15 سد كل سنة.

ولكن المشكل اللي كنلقاوه فهاذ المنشآت الصغرى، لأن بضعف الإمكانات اللي كتوفر عليها الوزارة ولا أيضا حتى وكالات الأحواض، من الضرورة البحث عن شركاء محليين، علاش؟

باش نضمنو أولا استغلال هاذ السدود، لأن لما قمنا بواحد الدراسة ديال التشخيص جبرنا أكثر من الثلثين ديال هاذ السدود تعرض للإتلاف، لأنه ما كاينش شريك محلي ولا تستغل ولا تصان ولا تحرس، إلى آخره.

لذلك، كانت المقاربة من الضرورة البحث عن شركاء محليين، وهنا ألتمس من السادة بالخصوص المستشارون وأيضا عبرهم إلى رؤساء الجماعات باش يعطيوا واحد العناية لهاذ المنشآت، لأن الدولة كتستثمر فيها الكثير، ولكن للأسف كتبقى عرضة للإتلاف وللضياع فالطبيعة، احنا الآن ماشيين بواحد الوثيرة اللي هي وتيرة عادية، ولكن نطمح بأن يكون كل مشروع هدف محلي وشريك محلي حتى نضمن استدامة وديمومة هاذ المشاريع وهاذ المنشآت.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

أعتقد على أن سياسة بناء السدود التي أعطى انطلاقتها المرحوم جلالة الملك الحسن الثاني، جعلت المغرب نموذجا فيما يتعلق بمسألة بناء السدود.

وأعتقد أيضا أن إحداث السدود التلية يبقى حلا ناجعا لفك هاذ المعضلة اللي كيعاني منها خاصة الساكنة ديال الوسط القروي، ديال الجماعات الترابية القروية.

صحيح السيدة الوزيرة، ذكرتم بالمقاربة المندمجة التشاركية من أجل صيانة ومن أجل المحافظة على السدود التلية التي تبنى وتشيد من المال العام، فالفريق الاشتراكي هو متفق تمام الاتفاق، ومن هذا المنبر يدعو جميع رؤساء، لا المجالس الإقليمية ولا الجماعات الترابية كيف ما كان نوعها في الانخراط فهاذ المقاربة المندمجة اللي نهجتها كتابة الدولة.

لكن، السيدة الوزيرة، اسمحوا لي أن أقول لكم أن مثلا في المنطقة عندنا فالشمال وبالضبط في إقليم وزان، نلاحظ على أن هناك بعض التأخير أو تأخير ما يطال أو يلامس أو يصاحب بعض الدراسات التي أنجزتها الوزارة، بغينا الرأي العام الوزاني يعرف علاش؟

ونعطيكم مثال على مستوى الجماعة الترابية ديال عام البيضة والجماعة الترابية ديال "الزومي" إقليم وزان جهة طنجة-تطوان-والحسيمة، الوزارة المحترمة تفضلت بإجراء دراسة الجدوى، الوثائق مودعة أمام الجهة المختصة، احنا بغينا نعرفو لماذا هناك تأخير يطال عملية إعلان عن الصفقة أو عملية الإعلان عن اختيار السد؟ لأن احنا المهم هو حل المشكل اللي كتعاني منو الساكنة، يكون في زاكورة أو في الداخلة، أو في طنجة أو في تطوان ما عندناش مشكل، الحمد لله بلادنا كاملة، احنا بغينا المقاربة المندمجة معهم.

ولكن بغينا من خلال هاذ السؤال ديالنا هو تسريع وثيرة إخراج المشاريع اللي دراسة الجدوى تدارت لها، واللي دراسة الجدوى أكدت الأهمية ديال التشييد أو بناء هاذ السدود التلية، واحنا رهن الإشارة في الانخراط التام في المقاربة المندمجة عن طريق الصيانة أو عن طريق أي عمل يمكن لكتابة الدولة أن تسنده للجماعات الترابية أو لمجلس الإقليمي بإقليم وزان.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لك الكلمة السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:

بالفعل قمنا بجرد العديد من مواقع على مستوى إقليم وزان وتقامت دراسة الجدوى من طرف وكالة الأحواض المائية اللي كتدبر الشأن المائي على مستوى الإقليم، ولكن ما تنوقفوش فقط على دراسة الجدوى، لابد من القيام بالدراسة التفصيلية ودراسة موقع السد من الناحية الجيولوجية ودراسة أيضا هيدرولوجية باش تمكننا باش يكون تصميم ملائم للموقع د السد، احنا بصدد يعني نقومو بهاذ الدراسة التفصيلية اللي غادي تستغرق واحد 6 إلى7 إلى 8 أشهر، وريثما تتجي البرمجة، يعني هناك 3 مراحل، دراسة الجدوى، الدراسة التفصيلية والبرمجة والإنجاز، كن مطمئن السيد المستشار.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثالث موضوعه، استفادة إقليم تاونات من ثروته المائية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل السي العسري.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة كاتبة الدولة،

تاونات إقليم يسبح فوق السدود وجل ساكنته تعاني العطش، فهل من بشائر يمكن للسيدة الوزيرة أن تزفها لعطشى الإقليم مع موسم الصيف الحالي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة كاتب الدولة للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

بالفعل إقليم تاونات محاط ب5 د السدود كبرى من بينها سدين كبيرين وهو سد إدريس الأول وسد الوحدة لاعتبارهما أكبر السدود ديال المملكة المغربية، هناك نقص يجب أن نقر به على مستوى يعني وتيرة إنجاز المشاريع، ماشي لأن ما كاينش المشاريع وما كاينش تعبئة الاستثمارات المالية الضرورية، الاستثمارات كاينة والمشاريع كاينة، ولكن هناك تأخر على مستوى الإنجاز، وهاذ التأخر السيد المستشار المحترم كتعرفوا الأسباب ديالو عادة ما تكون تعرض الساكنة ولا انعدام وثائق إثبات الملكية ولا بعض الأحيان المسطرة ديال نزع الملكية عند المياه والغابات وكلها كتشكل واحد العائق على تقدم المشاريع.

ولكن أزف لكم بشرى بأن القرية الحمد لله تم التزويد ديالها، الشروع في الاستغلال السنة الفارطة والدواوير المجاورة ديال القرية غادي تعرف أيضا التزويد بشكل تدريجي، كاين هناك أيضا الشروع في استغلال المحطة ديال الوردزاغ السيد المستشار المحترم بني زروال والجماعات الأخرى عبر النافورات العمومية، ولكن هاذ الشي غيمشي بالتدريج.

بالإضافة إلى مشاريع مهيكلة انطلاقا من سد بوهودة، سد أسفالو، سد ساهلة، سد الوحدة، سد إدريس الأول أيضا، المنطقة ديال تيسة، جميع المناطق والدواوير والجماعات المحيطة بإقليم تاونات مشمولة بمشاريع مهيكلة وكلفة استثمار باهظة جدا، وثيرة الاشتغال فيها تأخر يجب أن نقر به وأن يكون هناك تضافر جهود الجميع من أجل التغلب على كل هذه العراقيل السيد المستشار المحترم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لك السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد علي العسري:

السيد الرئيس،

أولا لابد أن أشكر السيدة كاتبة الدولة وديناميكيتها وجهودها المبذولة لمعالجة مشاكل القطاع والتجاوب معنا كبرلمانيين، وهي حركية محمودة ومشهودة، وإن كان الخصاص في وصول هذه المادة الحيوية لكل مواطن لازال كبيرا.

السيدة كاتبة الدولة، إقليم تاونات به خمس سدود كبرى، منها السدين كبيرين ومنها 10 سدود صغرى ومتوسطة، ويكفي أن أول سد أنجز بالإقليم سد إدريس الأول منذ 35 سنة ومدينة تيسة المجاورة له لازالت تعاني العطش.

ثم فيما يتعلق بسد الوحدة كان هناك مشروعين طموحين، مشروع لتزويد دائرة غفساي و200 دوار بها، ومشروع لتزويد دائرة القرية، وهاذين المشروعين دشنهما جلالة الملك منذ 2010، وكان المفروض أن

يشرع في استغلالهما منذ على الأقل 4 سنوات، ولازال الوضع تقريبا عند نقطة الصفر.

نتفهم بعض الإكراهات المتعلقة بالعقار، ولكن كل هذا التماطل وكل هذا التأخير كان يستوجب فتح تحقيق وعلى الأقل زيارة مركزية لطمأنة المواطنين وتقديم البشرى لهم.

السيدة كاتبة الدولة نقول بكل مرارة أن نسبة كبيرة من سكان الإقليم لازالت تشرب مياها غير معالجة، بل أحيانا مياه ملوثة، كما هو الحال مع شرب مياه واد سبو الملوث في دائرة القرية ولاسيما في جماعة الولجة، الناس يشربون مياها ملوثة وفي درجة خطيرة من التلوث.

السيدة كاتبة الدولة، بعض الدواوير منذ 2009 وعدت بإيصال الماء لها صيف 2009 وأدى السكان مساهماتهم المحددة بالقوانين ولازالوا لحد الساعة ينتظرون.

السيدة كاتبة الدولة، للأسف الشديد دائرة غفساي التي يستفيد منها 230 دوار، بعض الدواوير تم إقصاؤها دون سبب مفهوم، كحالتي دوار جويدرودوار عين عثمان بجماعة الوردزاغ، رغم قربهما من حقينة سد الوحدة ومحطة المعالجة.

السيدة كاتبة الدولة، نتمنى أن تولوا مشكل تزويد ساكنة تاونات العناية اللازمة وأن تنكبوا على معالجة كل المشاكل العالقة في أسرع وقت ممكن لأن معاناة السكان مع العطش معاناة لا تحتمل الانتظار ولا تحتمل التماطل، بل هي معاناة حقيقية ومعاناة مكلفة في صحتهم وفي أمنهم المائي.

شكرا جزيلا السيدة كاتبة الدولة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لك الكلمة إذا رغبت في ذلك السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء مكلفة بالماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا قلت لك وأعترف بذلك بأن هناك تأخير، جميع المناطق ديال تاونات مشمولة بمشاريع مهيكلة، هناك تأخير نظرا لإكراهات موضوعية ما كاينش غير موضوعي فقط، اللي عارفينها وكتوقفوا عليها شخصيا السيد المستشار.

وكل مشاريع المناطق اللي تكلمت عليها مشمولة بمشاريع مهيكلة بلدية تيسة مشمولة بجلب الماء من إدريس الأول، وغادي ينطلق إن شاء الله في 2020، ونتفهم غبنكم وغبن الساكنة نظرا لأن هاذ الإقليم يعتبر شلال المغرب، ولكن للأسف لازال فيه تأخر اللي كنقرو به وخاص يكون تظافر جهود الجميع من أجل التغلب على هذه الإكراهات.

شكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، ونشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة التشريعية.

قبل أن ننتقل إلى قطاع التجهيز والنقل، معنا في القاعة تلميذات وتلاميذ أعضاء المجلس الجماعي للطفل بوزان.

فبهذه المناسبة نرحب بالبراعم وبأجيال الغد من مدينة وزان وكذلك الأطر المرافقة لها.

قلت نواصل مع السؤال الأول الموجه لقطاع التجهيز والنقل، وموضوعه إقصاء إقليم تنغير من برنامج فك العزلة، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

قامت مديرية التجهيز والنقل بجهة درعة-تافيلالت وبتنسيق مع الجهة بتوزيع الغلاف المالي المخصص لبرنامج فك العزلة، تبين بأن هناك إقصاء واضح لإقليم تنغير من هذا البرنامج.

السيد الوزير المحترم، لماذا هذا الإقصاء، خاصة وأن الإقليم في ظل الوضعية الصعبة التي يعيشها اليوم على كافة المستويات محتاج إلى هذا البرنامج لانتشال ساكنته من العزلة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، لكي أجيبكم عن الإقصاء يجب أن أقر ابتداء أنه كاين إقصاء.

أنتم تحدثتم عن برنامج ديال فك العزلة، احنا عندنا 4 د البرامج

دبا، لست أدري عن أي تتحدثون؟

لكن أفترض أنكم تتحدثون عن البرنامج الأخير اللي هو تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، هذا ما يمكنش المديرية الجهوية ديال وزارة التجهيز أن تشتغل فيها بمفردها، لأن التركيبة ديالو تركيبة تشاركية، لأن وزارة الفلاحة، وزارة التجهيز، وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة التربية الوطنية، ثم كاين الجهات وكاين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، والبرمجة تتم على مستوى العمالات وبعد ذلك تصعد إلى الجهات وتصل إلى لجنة وطنية، هذه اللجنة الوطنية تجري عموما ما اتفق عليه على مستوى هذه سميتو.

وبالتالي ما يمكنش مديرية التجهيز أن تتدخل هي والجهة، كما تفضلتم في سؤالكم.

ومع ذلك إلى كنا تنتكلمو على البرنامج الأخير، ففي إطار هاذ البرنامج غتكون حوالي 584 كيلومتر من المسالك الطرقية اللي غيعرفها الإقليم واللي غادي تكلف حوالي 463 مليون ديال الدرهم، علما بأنه الإقليم استفاد في البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية واستفاد كذلك في البرنامج ديال التأهيل الترابي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لك السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

إقليم تينغير يعيش خصاصا كبيرا في كل شيء، فك العزلة موجود لكن وثيرته بطيئة، لذلك فإن المنجزات التي تحدثتم عنها غير كافية بالنظر إلى شساعة الإقليم الذي يغلب عليه الطابع القروي والجبلي، يعاني من صعوبات الولوج إلى المرافق العمومية.

إننا لا ننكر مجهوداتكم، لكن هناك خصاص كبير في الطرق القروية والمسالك، حيث وقف عليها فريقنا خلال زيارته الميدانية التي قام بها في شهر أبريل الماضي.

السيد الوزير المحترم،

أتوفر على ورقة تقنية سأسلمها لكم باعتبار هذه الطرقات ذات أولوية تهم جماعة الليف، خاصة محور تمرغوت وتاعومارت مرورا بتنيفيفت إلى حدود تورزا، وكذلك محور تمرزيت وتوفاسمام وتاجوهارت وأسمام وإمنزرو وتانوت نومردون وانون حدو يشو، وبالنسبة لجماعة حصية داخل نفس القيادة نذكر حاجة الساكنة لتقوية المحور الطرقي الرابط بين الطريق الوطنية رقم 17 المتجهة إلى تزارين إلى حدود مجران، مرورا بمنجم النحاس، وكذلك تسمومين تاغبالت.

جماعتي إمسمرير وتلميت تعاني بدورها من ضعف البنية الطرقية لاسيما الطريق الجهوية رقم 704 بين تنمي وإملشيل عبر أغنبونورز، وكذا محور تنمي وزاوية أحنصال عبر آيت عبدي، والطريق 7104 الرابطة بين مسمرير بتينغير عبر تمفتوشت ومحور مسمرير تنغير عبر أرك سيدي علي أبورك.

دون إغفال محاور طرقية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها وتهم جماعتي آيت هاني وآيت الفرسي وأيغلمكون وتونفيت، وتهم أساس محور إيغلمكون أكركا إلى تيغانمين، محور جماعة أيت الفرسي إلى أكديم نخرضان، الطريق أيت عيسى وبراهيم إلى إفغبي، جماعة أغبالو أنكردوس، محور جماعة مالعبد إلى جماعة مصيصي مرورا بكواضيل الشطر الثاني الرابط تينغير بالنقوب، إقليم زاكورة مرورا بإكنيون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

هذه المناطق تتضاعف معاناتها خلال كل فصول السنة بين مطرقة حصار الثلوج خلال فصل الشتاء، وسندان لدغات الأفاعي والعقارب خلال فصل الصيف.

السيد الوزير المحترم،

راه المناطق ديالنا تيعانيوا والناس باش ينتقلوا راه ماتوا عندنا النساء حاليا بسبب الأفاعي، حيث ما عندناش التنقل باش نسرعو بهم للمستشفيات.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة إذا رغبتم في ذلك السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

عطفا على ما قلت فيما يتعلق بالإقصاء اللي ذكرتوه في السؤال ديالكم، إلى خذينا الحصيلة ديال الإنجازات ديال الجهة خلال الفترة 2012-2017 الجهة كلها، كان الحجم ديال الاستثمار حوالي 2 مليار ديال الدرهم، خذا منها الإقليم ديال تنغير 15%، الإقليم ديال ميدلت 14%، الإقليم ديال زاكورة 18%، والإقليم ديال ورزازات 20% والإقليم ديال الراشيدية 33%.

هذا بطبيعة الحال 15% من 2 المليار ديال الدرهم، فيما يتعلق بالبرنامج الوطني الثاني للطرق القروية، تم بناء وتهيئ 233 كيلومتر من الطرق بكلفة ناهزت 223 مليون ديال الدرهم، ومن بين المشاريع اللي تدارت، وراك تكلمت على النيف، كان الطريق الجهوية 113 الرابطة بين تنغير والنيف على طور 45 كيلومتر بوحدها كلفت حوالي 56 مليون ديال الدرهم.

إذا خذينا البرنامج الثاني ديال الطرق القروية والتأهيل الترابي، هاذ المجهودات كلها ساهمت في رفع ولوج الساكنة القروية من 55% إلى 82% سنة 2017، كان عندنا حوالي 2005 كان عندنا 55% ديال معدل الولوجية، أكيد أنه بعض ما تفضلت به سيكون مبرمجا داخل هذه المرحلة ديال تقليص الفوارق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه فك العزلة عن المناطق المهمشة والولوج إلى الخدمات الاجتماعية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات السادة المستشارون المحترمون،

تعاني الكثير من مناطق المملكة من إشكالية العزلة، وكذا صعوبة الولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية.

لذا نسائلكم السيد الوزير، عن الإجراءات التي ستتخذونها لفك العزلة عن هاته المناطق؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم للإجابة على السؤال السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين،

على كل حال هاذ السؤال هو عندو تقريبا نفس المضمون، هاذ المسألة هاذي قاربتها بلادنا من خلال واحد المجموعة ديال البرامج وأكيد السيد المستشار تيعرف بأنه الآن نحن في البرنامج الرابع، كان عندنا البرنامج الوطني الأول للطرق القروية.

البرنامج الثاني للطرق القروية اللي تأهلت فيه تقريبا 15560 كيلومتر من الطرق، وتقريبا كلف واحد 15 مليار ديال الدرهم، 85% مولت من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء 15% مولت من طرف الجماعات المحلية، ولازالت الجماعات المحلية الآن أو جزء منها على كل حال لم تف بالتزاماتها، كاين البرنامج ديال التأهيل الترابي اللي فيه 2320 كيلومتر واللي كلف تقريبا 2.5 مليار ديال الدرهم.

ونحن الآن بصدد كما تفضلت برنامج تقليص الفوارق الترابية والاجتماعية، هذا البرنامج بوحدو فيه تقريبا 36 مليار ديال الدرهم، وفيه حوالي 30 ألف كيلومتر من الطرق الغير المصنفة التي ستنضاف إلى الشبكة الطرقية، وكذلك فيه واحد 180 منشأة، وهذا من شأنه أن يرفع مستوى الولوجية إلى حدود 89% بالنسبة للساكنة ديال العالم القروي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك الصادي:

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات.

طبعا نسائل وزارتكم، لأنه تعلمون أن فك العزلة وزارة النقل والتجهيز تلعب دورا أساسيا فيه، لأنه غير ممكن نبنيو مستشفى ولا مدرسة بدون ما تكون هناك طريق.

طرحنا كذلك هذا السؤال لأنه مع كامل الأسف، اليوم المطالبة بفك العزلة أصبح ثمنه باهظا، بحيث أنه بالأمس القريب خرج شباب في عدة مدن يطالب بفك العزلة على المناطق ديالهم، خرجوا في الحسيمة، خرجوا في جرادة، خرجوا في واحد العدد ديال المناطق يطالبون بفك العزلة عن ذوك المناطق نتاوعهم.

اليوم التكلفة هو الاعتقال، هو السجن، لأنه الأحكام القاسية على شباب طالبوا بفك العزلة على مناطقهم، كنعتقد أثر في جميع المغاربة.

واليوم شفنا كيفاش الشباب والاستماتة ديالهم في المطالبة على حق المناطق ديالهم، وبالتالي الدفاع على المصلحة الكبرى ديال الوطن، اليوم والموضة على أنه تنعلموهم في القاموس السياسي كل واحد يقلب على مصلحتو الخاصة، هاذو شباب دافعوا بقوة واستماتة على مصلحة المنطقة ديالهم.

واحنا اليوم محتاجين كبلد لمثل هاذ الشباب، لأنه اللي يدافع باستماتة على المنطقة ديالو غدا يدافع باستماتة على بلاده، واللي باع وشرى في منطقتو وفضل المصلحة الخاصة ديالو غدا يبيع الوطن ديالو، لهذا كنقولو هاذ المناطق المهمشة خاص الحكومة مع كامل الأسف

تعطيها أهمية كبرى، ما نتسناوش مجلس الحكومة حتى تصدر الأحكام على الشباب ديال الحسيمة عاد يجتمع ويوصي وزرائه أنهم يعجلوا في تنفيذ هاذ البرنامج، ويطلب من الوزراء ديالو يهبطوا عند المواطنات والمواطنين ويتصنطوا عليهم ويفتحوا الحوار مع الموارد البشرية عبر النقابات ديالهم، هاذ الشي كان خاص الوزراء والحكومة تديروا من زمان، لأنه هاذ الشي خاصو يكون إبان في الفلسفة كل البرامج ديال الحكومة.

لكن مع كامل الأسف، اليوم خاصنا نعطيو إشارة قوية لبلادنا هاذ الشي اللي راكمناه خاصنا نزيدو نطوروه ونحافظو عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار،

الإجابة على هاذ الشي اللي تفضلتوا واخا استطردت في عدد من الأمور اللي ما عنديش أنا علاقة بها كوزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، راه احنا تنتكلمو السيد المستشار على 50 مليار ديال الدرهم، هل يعقل بالبداهة، واش 50 مليار غادي نزلوها في نصف نهار، راه هذا برنامج يمتد لسبع سنوات والحكومة تعبئ هذه المبالغ المالية اللي هي ضخمة جدا، فقط فقط المسالك الطرقية وراك لاحظت ونعرف أنك رجل لبيب، أنه تنتكلمو على طرق غير مصنفة، 36 مليار ديال الدرهم اللي غادي تنزل في الطرق غير مصنفة التي يجب أن تبحث الحكومة مستقبلا عن ما سيقوم بصيانتها، هاذ الجهد المالي الضخم جدا هو فيه هاذ الإجابة على ما تفضلت به، وأكيد أنه عندما نفتح طريقا أو نقوي طريقا أو نوسع طريقا أو نبني منشأة فنية، هذا من شأنه أن يكون له أثر على الخدمات الاجتماعية، لكن الذي لا ينبغي أن نقع فيه، لا احنا كحكومة ولا أنتما كمستشارين أننا نصورو للمواطن أن هاذ 50 مليار ديال الدرهم غادي ننزلوها في نهار أو في يومين أو في سنة.

هذا مشروع كبير غير الدراسات ديالو تحتاج إلى وقت، بناؤه بالمقاولات الوطنية يحتاج إلى وقت، يحتاج إلى كفاءات يحتاج إلى مهندسين، إلى تقنيين، وهذا ما نحن بصدده.

وأنا نقول لك بالمناسبة هذا جهد استثنائي، لأنه في 20 سنة الماضية، درنا 30 ألف كيلومتر ديال الطرق القروية، الآن في 7 سنوات غادي نديرو 30 ألف كيلومتر.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه برمجة الطرق والمسالك، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال. تفضل أسي عدال.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

نريد منكم، السيد الوزير المحترم، إطلاع السادة المستشارين والرأي العام الوطني على برامج إنجاز الطرق والمسالك بالعالم القروي على الخصوص؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

تفضل السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد الرئيس،

أنا ما عنديش هاذ السؤال هذا بهاذ الشكل هذا اللي طرحوا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

سؤال مبرمج، موضوعه برمجة الطرقالسيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

وهي هاذيك، ما هي المعايير المعتمدة لدى مصالحكم في برمجة الطرق والمسالك؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الإجابة السيد الوزير وقولوا ما شئتم.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

غير باش نعرفو واش هو السؤال ولا كاين شي سؤال آخر.

السؤال يقول السادة المستشارين ما هي المعايير المعتمدة لدى مصالحكم في برمجة الطرق والمسالك ضمن برنامج فك العزلة عن العالم القروي.

تحدثتو على أمرين، كاين برامج فك العزلة، فيها 4 د البرامج، درنا البرنامج الأول أنهيناه في 2005.

البرنامج الثاني كان يفترض أن ننهيه في 2015، باقي فيه بعض المقاطع التي لم يتم إنهائها، لأن الجماعات الترابية لم تلتزم بحصصها، كاين البرنامج ديال التأهيل الترابي اللي هو كان برنامج صغير كيتسمى (PMAT)، فيه واحد 2320 كيلومتر، هذا تقريبا أنهيناه، الآن نشرع في برنامج آخر ديال فك العزلة.

السؤال في الحقيقة سؤال مشروع، لأنه دائما السادة المستشارين المنتخبين تيسولوا، وعموما كاين معايير، خارج بطبيعة الحال الطريقة التشاركية، لأن داخلين فيه جماعات ترابية والسلطات المحلية والجهات وغيرها، لكن أشنو تناخذو بعين الاعتبار، نسبة الساكنة القروية المعزولة، نسبة الساكنة القروية الفقيرة والهشة، معدل المرافق السوسيو اقتصادية، معدل الطرق المصنفة بالنسبة لكل 1000 كيلومتر مربع، معدل طول الطرق المصنفة بالنسبة لكل 1000 نسمة من الساكنة.

ثم بطبيعة الحال، خذينا بعين الاعتبار التجارب السابقة، لأن (PNRR1) اللي سالا في 2005 قادينا واحد المجموعة د الأمور على مستوى البرنامج الثاني، خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات التي تجمعنا بالجماعات الترابية فيما يتعلق بالصيانة ديال الطرق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عدال:

السيد الوزير، نعتذر إلى كان شي خلل حول طرح السؤال، ولكن ما يهمنا هو النتائج، والغيرة ديالنا على العالم القروي.

لا يمكن، السيد الوزير، أن ننكر المجهودات التي بذلتها الحكومات المتعاقبة من أجل إنجاز بنية تحتية تجعل من المدن والقرى نماذج لا مثيل لها على مستوى الدول المتحضرة.

وأنتم معنا، السيد الوزير، في أن الطرق هي الشرايين التي تجعل الحياة تدب داخل المدن والبوادي وتجعل الحياة مستمرة بينها، غير أن كثرة المتدخلين في إنجاز هذه المشاريع الحيوية والتباين على مستوى الإمكانيات البشرية والمادية بين الجماعات الترابية، تجعلنا نلاحظ فرقا كبيرا إن على مستوى تغطية بعض المناطق ولا سيما الجبلية النائية، والتي تعرف عزلة حقيقية في مواسم خلال السنة، لاسيما في فصل الشتاء.

فنحن اليوم في فصل الصيف، كيف سنبرر للمواطن رداءة الطرق والمسالك؟

يجب أن تبذل الجهود الآن قبل عودة موسم الأمطار، وهذا ما يعود بنا إلى إثارة الانتباه إلى مشكل جودة الأشغال وضعف الصيانة.

السيد الوزير، البرنامج الوطني يلزم الجماعات بتوفير 15% من تكلفة المشاريع، لكن الجماعات بالمناطق الجبلية فقيرة جدا وإمكانياتها للاستثمار ضعيفة ويصعب فيها ترتيب الأولويات، المستشفيات، الطرق، المدارس، المسالك، حاجيات كبيرة ومالية ضعيفة، وهل سيبقى المواطن بهذه الجماعات محروما من الطرق مادامت الجماعة عاجزة عن الاستثمار؟

السيد الوزير، وجب إعطاء الأولويات للطرق القروية في المناطق الجبلية، ونعني بذلك الأولويات لاتفاقيات الشراكة بين الوزارة والجماعات الفقيرة التي لا تتوفر على إمكانيات مالية بإجراءات وتدابير مالية تحفيزية، بل ندعو إلى اعتماد مقاربة تأخذ بعين الاعتبار التباين بين الجهات وبين الأقاليم وبين الجماعات، مقاربات تبرز البعد التضامني والنظرة الواقعية وتضمن العدالة الترابية والمجالية وتجعل المواطن ينعم بنفس ظروف عيش أخيه بغض النظر عن الجهة أو الإقليم أو الجماعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

السيد المستشار هاذ المجموعة د الملاحظات اللي تفضلت بها في هاذ البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية أخذ بعين الاعتبار.

أولا، كانت مقاربة تشاركية هي الأولى، هذا الأساس الأول، الأساس الثاني درنا ما نسميه بالفرنسية (partage physique) بمعنى أن كل، بحال دبا وزارة التجهيز غادي دير 8 آلاف كيلومتر ديالها، لأن هاذي عموما طرق مصنفة، وزارة الفلاحة غادي دير بعض المسالك القروية، والجهات، لأن الجهات الداخلة طرف، لأن الجهات في هذاك البرنامج غادي تعطي 20 مليار ديال الدرهم كمجموع الجهات، يعني تدير هي الطرق ديالها.

فيما يتعلق بما أشرت إليه، لأن أشرت للقضية ديال (PNRR2) بالنسبة للجماعات اللي بقات، صحيح، لأن الجماعات كانت ملتزمة بواحد المبلغ، هي يالاه أعطت منو 69%، ونحن الآن نأخذ بعين الاعتبار هاذ الجماعات الفقيرة، وأنا اجتمعت مع (CFR) صندوق النقل الطرقي باش هاذ الجماعات نشوفو كيفاش نحلولها المشكل في إطار تضامني ما

بين وزارة التجهيز ووزارة الداخلية ووزارة المالية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الرابع، موضوعه تشييد الطرق الجبلية، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لبسط السؤال، تفضل السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

تعاني مجموعة من المناطق الجبلية، خاصة المتواجدة بجبال الأطلس الكبير والمتوسط والصغير وكذلك جبال الريف، من قساوة الظروف الطبيعية، لدرجة أن الطرق الجبلية الرابطة بين هذه القرى وأقرب مركز حضري قد تنقطع لأزيد من شهر، مما يجعل الساكنة في عزلة تامة وغير قادرة حتى على اقتناء أساسيات العيش.

السيد الوزير، أين وصل مشروع فك العزلة على العالم القروي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار،

أنا غادي نمشي مباشرة لشيشاوة، لأن هاذ الموضوع اللي تكلمت فيه، عندما نتحدث عن الطرق القروية بشكل عام، كيدخل ضمنها بطبيعة الحال جبلية.

السادة المستشارين، السؤال ديالهم أشاروا لإقليم شيشاوة، بغيت نقول بأن إقليم شيشاوة استفاد من برامج فك العزلة عن العالم القروي عبر إنجازات مفصلة، واللي رفعت نسبة الولوج من 56% في بداية الألفية، إلى حوالي 76% سنة 2017، وهو يعني مؤشر لا بأس به.

في البرنامج الوطني للطرق القروية، كان الطول ديال الطرق 313 كيلومتر والكلفة 132 مليون درهم، البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية 370 كيلومتر ب307 مليون درهم، البرنامج التكميلي للطرق القروية (PMAT) 43 كيلومتر و46 مليون ديال الدرهم، نحن الآن في برنامج التأهيل الترابي 119 كيلومتر 118 مليون ديال الدرهم، والبرنامج ديال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية اللي شرعنا فيه السنة الماضية واللي الآن غادي يكون فيه تقريبا هاذ السنتين 199 كيلومتر ب194 مليون ديال الدرهم، إذن المجمع حوالي 800 مليون ديال الدرهم.

فيما يتعلق بما أشار إليه السيد المستشار، أنا بغيت غير نذكر بأنه السنة الماضية اشتغلت فرق وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، وكذلك حتى الفرق ديال وزارة الداخلية بواحد الشكل كبير، ليس لنا هذا الرقم الذي تحدث عنه السيد المستشار، لم تتجاوز الانقطاعات مدة ديال 24 ساعة، لأن كنا نتدخل بشكل مباشر وفي ظروف قاسية جدا، وأنا اسبق لي تكلمت على هاذ الموضوع في مجلس المستشارين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير،

من المؤكد أن الحكومة قامت بمجهودات جبارة لفك العزلة عن ساكنة العالم القروي، وربطها بمجالات الحضرية لتشجيع هذه الساكنة على البقاء في قراها وجبالها، سواء من خلال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء أو من خلال صندوق التنمية القروية، والأكيد أن هذا البرنامج وصلت نسبة الإنجاز فيه نسبة جد مهمة.

لكننا نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن الحكومة مطالبة بتسريع وثيرة الإنجاز عبر رفع الحواجز التقنية التي تطرحها برمجة هذه المشاريع، والتي ترتبط مباشرة بالساكنة القروية المعوزة، عبر الاتفاقيات المبرمة ما بين الوزارة والجهة وباقي المؤسسات العمومية المساهمة في مثل هاته البرامج المحورية، مع العمل على إعطاء دفعة قوية للشركات والاتفاقيات المبرمة ما بين الجماعات الترابية ووزارة التجهيز خاصة.

فيما يتعلق ببرمجة الفائض بالنسبة للجماعات القروية، حيث نجد أن الوزارة لا تساهم في مثل هذه المشاريع، كما أنه لا يمكن للجماعة أن تعلن على إنجاز هاته المسالك والطرقات إذا لم تكن هناك اتفاقيات شراكة، كما ينص على ذلك القانون التنظيمي للجماعات.

هذه الاتفاقيات، السيد الوزير، أصبحت اليوم حجرة عثرة أمام تسريع وثيرة إنجاز المسالك الطرقية بالنسبة للجماعات، كما أنها تعتريها العديد من الإشكاليات والمعيقات التي تؤثر على وثيرة الإنجاز.

لذلك، نطلب منكم، السيد الوزير المحترم، إعطاء تعليماتكم

لمصالح إدارتكم الخارجية لتسهيل وتسريع إنجاز هذه الاتفاقيات والاشتغال على ضمان الالتقائية مثل هذه المشاريع وتوزيعها توزيعا عادلا بين الجهات.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم للرد على التعقيب السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

لا، بغيت غير نوضح واحد المسألة أشار إليها السيد المستشار، فيما يتعلق بجميع الاتفاقيات اللي وقعتها وزارة التجهيز والنقل، سواء كانت تلك الاتفاقيات التي وقعت أمام جلالة الملك، أو الاتفاقيات الأخرى كلها ستنفذ، لأن فيها التزام ديال وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء، هذه موقعة.

ما يطرحه السيد المستشار أمر آخر، هاذ القضية ديال القانون التنظيمي بكل صراحة هذه من الأمور اللي خصها تعدل، لأنه ربطها أساسا يعني بوزارة التجهيز والنقل باعتبار أن عندها الخبرة وكذا وكذا، هذا قد يكون فيه عنت حتى على الوزارة، احنا ماعندناش الآن الإمكانيات البشرية أن نستجيب لكل الطلبات ديال الجماعات الترابية، لكننا هاذ الموضوع الآن طرح مرارا من طرف الجماعات الترابية، وأنا بصدد مدارسته يمكن نلقاو لو بعض الحلول حالة بحالة، يعني نشوفو الجماعات اللي هي ضرورية.

أما أن نستجيب لكل الطلبات في الوضع الحالي لا يمكن، إلى قلت لك العكس تقول هاذ السيد الوزير، كيقول شي حاجة غير ممكن، لأن المديريات الإقليمية عندي عدد الموارد البشرية يالاه يكفي لهاذ الشي اللي عندنا كاتفاقيات الآن واللي يجب أن نلتزم بها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونمرو إلى السؤال الموالي، وموضوعه ضعف الشبكة الطرقية ببعض الجهات، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يخفى على الجميع أهمية الطرق والمسالك كرافعة أساسية للتنمية.

فماذا أعدت وزارتكم للعناية بهذه الطرق خاصة في المناطق الجنوبية لربط جهة كلميم بباقي الجهات المجاورة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

على كل حال هذا ماشي هو نص السؤال اللي توصلنا به، لكن على كل حال نحاول نجاوب عليه.

السيد المستشار، يعلم أن الطول الإجمالي للشبكة الطرقية ديالنا تقريبا 58 ألف كيلومتر، منها حوالي 76% معبدة، فيها طرق وطنية 13700 كيلومتر، طرق جهوية حوالي 10 آلاف كيلومتر، طرق إقليمية حوالي 20 ألف كيلومتر.

هناك بطبيعة الحال واحد العدد ديال الأمور نقوم بها على مستوى الصيانة الطرقية والحفاظ على الرصيد ألطرقي، وهناك واحد العدد ديال العمليات تقوم بها الوزارة تروم توسيع الشبكة و ملاءمتها مع حاجيات السير، وكنتقلو من واحد العرض معين إلى عرض آخر، أخذا بعين الاعتبار بطبيعة الحال الوضعية ديال السير والجولان، وكنأخذو بعين الاعتبار حتى بعض الطلبات ديال السلطات المحلية والمنتخبين فيما يتعلق بإعادة التصنيف بعض الطرق لتدخل ضمن ما تتكفل به الوزارة.

فيما يتعلق بالجهة ديال كلميم-واد نون، بسرعة، طول الشبكة الطرقية المصنفة بجهة كلميم واد نون 3185 كيلومتر، منها حوالي 680 من الطرق الوطنية و520 من الطرق الجهوية و1992 من الطرق الإقليمية.

تجدر الإشارة إلى أن حالة الطرق على مستوى هذه الجهة جيدة، بحيث أنها 82% فيها في حالة جيدة إلى حسنة، وهذه معايير بطبيعة الحالة معايير وطنية، لكن كذلك ننسج فيها على منوال ما هو موجود على المستوى الدولي، وهناك واحد العدد ديال الأمور برمجت داخل الجهة وستبرمج داخل الجهة.

وأنا مؤخرا قمت بالزيارة لإقليم كلميم وكذلك إقليم سيدي إيفني في 19 فبراير 2018 وكانت هناك واحد العدد د المشاريع إما تفقدتها أو أعطيت الانطلاقة فيها، خاصة ما بين سيدي إفني وكلميم، لأن هذيك الطريق الوطنية رقم 21 مهمة جدا، وكانت مجموعة من المنشآت فنية

ومجموعة من الطرق الإقليمية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عثمان عيلة:

شكرا السيد الوزير.

لا يخفى عليكم ضعف الشبكة الطرقية بإقليم إفني داخل جهة كلميم-واد نون، على إثر الفيضانات اللي كانت وقعت في السنوات الماضية.

ثانيا، السيد الوزير، غادي نعطيك مثلا الطريق الإقليمية رقم 1600 الرابطة بين جماعة المسيد وجماعة البيرات وتتربط بين إقليمين وجهتين، والطريق الإقليمية رقم 1300 بين جماعة عوينة إيغمان وجماعة المسيد، والطريق الوطنية رقم 14، وما أدراك ما رقم 14 الرابطة بين جماعة اجديرية وجماعة المحبس، واللي تربط بين إقليمين إقليم أسا الزاك وإقليم سمارة وكذلك تربط بين جهتين، جهة العيون الساقية الحمراء وجهة كلميم-واد نون.

الطريق الغير المصنفة، السيد الوزير، واللي كتربط بين جماعة عوينة إيغمان الجماعة التابعة لإقليم أسا الزاك وجماعة تلمزون التابعة لإقليم المسيد، واللي كتنقص من المسافرين على بعد 17 كيلومتر واللي كتنقص بين المسافرين اللي غادي يمشي لطانطان ويمشي 200 كيلومتر.

لذا، السيد الوزير، هاذ المحور الثلاثي اللي هو جماعة البيرات على بعد 67 كيلومتر، جماعة اجديرية على بعد 77 كيلومتر، جماعة المسيد على بعد 37 كيلومتر.

هاذ المحور الطريق، السيد الوزير، اللي هو إلى تصلح غادي يربط بين الجهتين ويربط بين ثلاثة أقاليم، وهو اللي جوج منو مصنفين اللي تتربط بين اجديرية والبيرات وبين المسيد والبيرات اجديرية كلهم طرق مصنفة.

ولكن، السيد الوزير، لاعبين دور مهم إلى ارتبطوا هاذو، بدلا باش يضرب المواطن 600 كيلومتر باش يجي من سمارة لأسا ولا من أسا لطانطان، يضرب 37 كيلومتر أو 65 كيلومتر أو 77 كيلومتر، باش يجي من جماعة اجديرية لجماعة لمسيد 77 كيلومتر، باش يجي من جماعة البيرات لجماعة المسيد 65 كيلومتر، وبالتالي إلى تصايبو هاذ المسالك، ولكن إلا ما تصايبو، السيد الوزير، خاصو يضرب 400 كيلومتر، لذا السيد الوزير، نلتمس منكم.

الجانب الآخر، السيد الوزير، في تعقيبي هو ضعف علامات التشوير في المناطق الجنوبية وخاصة ما تسبب في عدد من حوادث السير، وكذلك في عدد من ضياع رؤوس الإبل اللي كانت تسمى بالمجازر.

لذا، السيد الوزير، نلتمس منكم إعطاء تعليماتكم للمصالح التابعة لكم بالتنسيق مع الجمعية دالجهوية ومع رؤساء الجماعات لوضع هذه العلامات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقي، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

طيب، دابا السيد المستشار دابا اعطيتيني فرصة باش نقول لك، صحيح، يمكن تكون واحد العدد ديال الطلبات، لكن بطبيعة الحال هذيك الطلبات احنا تنبرمجها حسب الإمكانيات، أنا لما تكلمت لك على الزيارة راه تكلمت لك على الطريق الوطنية رقم 21، اللي أنا مشيت فيها وتفقدت فيها سيدي إيفني مستي، من مستي لإيمن فاس، من لإيمن فاس لكلميم، وكانت واحد المنشأة فنية في تلمعذرت وكانت بطبيعة الحال في "بويزكارن" واحد الطريق اللي هي غير مصنفة أو اللي فيها تقريبا واحد 13 كيلومتر.

كان هذاك الفج ديال أغنين إمغارن كاين واحد المجموعة ديال المنشآت الفنية كذلك فيما يتعلق ببعض الجماعات القروية، كاين طريق غير مصنفة اللي تتربط البيار بالشاطئ الأبيض، وكاين بطبيعة الحال التثنية أو الطريق السريع اللي غيمشي من تزنيت حتى للعيون، واللي واحد الطريف كبير غيدوز في كلميم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ونواصل دائما مع قطاع التجهيز والنقل والسؤال السادس، موضوعه جرف الرمال من البحر بإقليم العرائش، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال، تفضل.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

السؤال ديالي حول جرف الرمال من البحر، وخصوصا بالسواحل المحاذية لميناء العرائش؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بهاذ الموضوع، بطبيعة الحال، عندما نتحدث عن جرف الرمال، كما لا يخفى على السادة المستشارين، كاين جوج ديال المستويات، كاين الجرف ديال الرمال على مستوى الصيانة، وهذا نحن ملزمون به ما عندناش خيار، وكاين الجرف اللي تيكون جرف للاستغلال.

فيما يتعلق بهاذ القضية ديال جرف الرمال فهاذ الجهة ديال العرائش، كاين عندنا جوج رخص اللي تعطاو، كاين رخصة اللي استفادت منها إحدى الشركات اللي كانت في 3 يوليوز 2008، وتخص جرف الصيانة بمدخل الميناء، وكاينة رخصة ثانية استفادت منها الشركة في 26 يوليوز 2008 في أعالي البحار في الأفشور، وهاتين الرخصتين بطبيعة الحال تتم مراقبتها ولم يلاحظ أي تأثير على البيئة فيما يتعلق بهذا العمل، سواء جرف الصيانة أو جرف الاستغلال.

هناك بعض الأمور التي جاءت في السؤال تتعلق بالأثر على المخزون السمكي.

تنبغي الإشارة أن هاذ القضية ديال الجرف راه ماشي سبب وحيد لهاذ الموضوع، لأن هناك أسباب أخرى، وأكيد أن السيد المستشار طارح السؤال يعلمها جيدا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف بنجلون:

شكرا السيد الوزير.

فيما يتعلق باستخراج الرمال من أجل الصيانة احنا ما كنختلفوش معك السيد الوزير، هذا كيكون في المداخل ديال الموانئ، احنا كنهضرو على الرخص وخاصة الرخصتين اللي كاينة واحدة فسيدي بوقصيبة في منطقة العرائش واللي كاينة في .. كذلك والمثال واللي تسحبت منو الرخصة مؤخرا، هذا عندو ضرر بيئي خطير على الصغار ديال الأسماك، الدليل على ذلك أن المنع ديال الصيد في برنامج أليوتيس تم خلال 3 الأميال المحاذية للشواطئ بالنسبة لمراكب الجر.

بالنسبة للسردين خلال ميل، هذا دليل قاطع من الناحية العلمية أن التوالد ديال صغار الأسماك واللي هما البداية ديال السلسلة الطبيعية ديال أكل جميع أنواع الأسماك كتكون في الشواطئ، ماشي في أعالي البحار بحال اللي قلت السيد الوزير، هذه الرمال تستخرج من الشواطئ داخل 3 ديال الأميال، كيف يعقل كنمنع الصيد داخل 3 الأميال وداخل ميل وكنطلقو يستخرجوا الرمال، لأن تنعرفو هاذ الرمال غنية بالبلانكتون، البلانكتون هو المعاش ديال الأسماك.

الأصغار ديال الأسماك تتوالد في ذلك المنطقة، المنطقة ديال العرائش اللي معروفة بالمصيد الأضخم تاريخيا والأهم فيما يتعلق ب (Les anchois) اليوم في العرائش (Les anchois) ما بقيناش كنشوفوه، بمعنى تنقولو احنا في الشمال الشطون.

إذا كنا احنا غادي نعطيو الرخصة ديال مليون ونصف ديال المتر المكعب باش ناخذو الإتاوة على حسب 2 د الرخص اللي تذاكرتي عليها ديال 5 د المليون ديال الدرهم ونضيعو بيئة بأكملها ونضيعو أكبر المصايد التاريخية ديال المملكة ديال المغرب واللي هو موجود في هذه المنطقة فيما يتعلق بالأسماك الصغيرة السطحية، حتى من الناحية العملية التجارية هاذ الشي غير مفهوم، هذه الرمال التي تستخرج اليوم علميا ثبتت أنها حتى في المسألة ديال البناء تتعمل شقوق والجودة ديالها اشوية ماشي في المستوى المطلوب.

هناك استخراج رمال من الأحجار، أنت تتعرف هاذ الشي هذا هو، ولات موجودة في السوق، إذن خاصنا نوجدو على بدائل، اليوم قطاع الصيد البحري متفق على أن هناك ضرر.

أنا اللي كنقترح، السيد الوزير، أن تدار لجنة فيها وزارة الصيد البحري الوزارة ديالكم ويكون المعهد الوطني للبحث العلمي حاضر ويجرد علينا من الناحية العلمية هل هناك فعلا ضرر أو ما كاينش ضرر.

هاذ اللجنة ملي يكونوا فيها هاذ الوزارتين بحضور السادة المستشارين ويوقع عرض من طرف المعهد الوطني للبحث العلمي، واللي هو متفق معنا جملة وتفصيلا، وسبق لنا اجتمعنا في إطار الغرف المهنية وجامعة الغرف مع الوزارة ديالكم وكان إتفاق مبهم من طرف المعهد الوطني للبحث العلمي أن هناك ضرر وضرر خطير جدا فهاذ العملية د استخراج ديال هاذ الرمال.

ولهذا المهنيين لحد اليوم، احنا تنتفهمو أن المسألة ديال القنيطرة، ربما راك أنت تابعتها، تم السحب ديال الرخصة، هاذ الناس هاذو تيشتغلوا من حدود 2008 إلى اليوم الآن، أنا الضرر اللي تنشفوه احنا

كقطاع الصيد البحري هو ضرر جد ضخم وتيخصنا واحد الحكامة، السيد الوزير، في إطار هاذ اللجينة، اللي يكون عندو حكامة بنظرة علمية يحسم في هذا الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

هو، السيد المستشار، على كل حال فيما تفضلتم به كاين عدد من الأمور اللي هي معقولة، لكن ربطتو هاذ القضية ديال استخراج الرمال بالإتاوات، راه الدولة ما تتقلبش على الإتاوات، راه كاين إشكال فيما يتعلق بالرمال، لأن الرمال احنا محتاجينهم للأوراش اللي عندنا، وأنا أتساءل واش هاذ القضية هاذي، على كل حال في الدراسات اللي الآن لم تثبت هذا الأمر.

الآن فيما يتعلق بالرخص أصبحت تخضع لمقتضيات القانون ديال المقالع، وأنت عارف هاذ القانون، اللي فيه واحد العدد د الأمور سنحترمها بحذافيرها، لكن لماذا؟ واش المملكة المغربية ستكون بدعا في الدول كلها التي تستخرج الرمال من البحار؟ القضية ديال أننا نديرو لجنة ونثبتو، أنا ما عندي حتى شي مشكل.

على كل حال الآن فيما يتعلق بواحد العدد د القرارات التطبيقية ديال القانون د المقالع، هناك قرار مشترك ما بين وزير التجهيز ووزير الصيد البحري، وأكيد أن وزارة الصيد البحري تأخذ بعين الاعتبار هذا الذي تفضلت به.

نحن في وزارة التجهيز ما عندناش مشكل، إذا ثبت، لأن القانون بالنسبة لنا حاسم، إذا ثبت أن هناك ضرر بالبيئة لم تسلم أي رخصة كيفما كان نوعها.

بطبيعة الحال تيبقى الآن ما المقصود بهاذ الدراسة د البيئة؟ وهاذ الدراسة د البيئة هي التي يجب أن يتم تقعيدها، لأن هناك بعض الأمور ليست صحيحة، وأنا نقول لك وهاذي أعطيتني مناسبة، راه المشكل عندنا ما شي هنا، راه أنا قلت في مجلس النواب راه 55% د الرمال المستعملة كلها تتجي من القطاع غير المنظم، وأنتم تعلمون كيف يتم ذلك في ظروف بطبيعة الحال اللي تيكون عندها واحد الأثر كبير جدا على سميتو.

فإذن لابد نلقاو الحل، وهاذ الحل يمكن لنا نلقاوه بطبيعة الحال بشراكة مع الوزارات المعنية ومع المهنيين المعنيين.

شكرا الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل للسؤال الموالي والأخير في هاذ القطاع، موضوعه مراقبة استغلال المقالع، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لبسط السؤال، تفضل الحاج أحمد.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

على الرغم من دخول القانون رقم 27.13 حيز التطبيق منذ 14 ديسمبر 2017، فإن ظاهرة الاستغلال العشوائي والمفرط لمقالع الرمال والكثبان الساحلية والشاطئية لازالت مستمرة.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول التدابير المتخذة لمراقبة استغلال المقالع واحترام الضوابط البيئية والالتزام ببنود دفتر التحملات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

السيد المستشار، أساسا علاش جاء قانون المقالع ديال 27.13؟ لأن كانت واحد العدد ديال المشاكل، وهاذ المشاكل تيشيروا لها السادة المنتخبين تتعلق عموما، لأن كاين واحد سوء الاستعمال د المقالع، جاء القانون، القانون يلاه أصدر المرسوم التطبيقي ديالو، وفي المرسوم التطبيقي إلى لاحظتوا السادة المستشارين، أننا أحنا سرعنا به وما خدمناش على المادة 45 التي تتحدث عن شرطة المقالع لأنه كان واحد النقاش مع وزارة الداخلية أن هاذ الأمر الذي يتعلق بالشرط بشكل عام نؤجله، إذا احنا خرجنا المرسوم دبا نحن بصدد إخراج القرارات، اغلب القرارات اللي مرتبطة بوزارة التجهيز خرجت، باقي القرار المشترك.

هاذ الترسانة القانونية كقانون وكمرسوم تطبيقي وكقرارات هي التي ستفضي بعد ذلك إلى ما تفضل به السيد المستشار فيما يتعلق بتشديد العقوبات، لأن القانون دخلنا فيه واحد العدد د الأمور اللي جا فصلها المرسوم لكان عندنا فيها إشكاليات تتعلق (la géolocalisation)، تتعلق بالوزن، تتعلق الإحداثيات إلى غير ذلك.

نعتقد أن واحد 95% د الإمكانيات الآن متوفرة للدولة بشكل عام، لأن كاينة وزارة التجهيز لكن كاين لجان العملاتية وكاين اللجان الوطنية أن تكون صارمة في تطبيق القانون، ناهيك على أن الآن في القانون أصبحنا ملزمين بالدراسات التأثير على البيئة، وأي دراسة تثبت بأن هاذ المقلع وخا (rentable économique) فيه مشكل ما غيدارش.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير، صدر قانون اللي هو قانون مهم جدا، قريناه، فيه إجراءات في الواقع إذا كان تطبيقه سليما سوف في الواقع نجد حلولا كثيرة لهاذ إشكالية المقالع.

في البداية هاذ القانون جاء علاش؟ لأن أولا كانت هاذ المقالع واحد النوع من الريع، هاذ الريع الذي يؤدي إلى اختلالات كبيرة جدا على البيئة، راه الأخ تكلم فيما يخص الصيد البحري وكذلك فيما يخص عدد من المناطق، مثلا إلى شفنا في الويدان في الأنهار، إذن بعض الدول تمنع بتاتا استعمال الويدان باش يهز منهم يديرهم فالكاريير، لأن الواد فهو محل بيئي فيه توازنات بيئية داخل الوادي، ثم كذلك عندو تأثير كبير جدا على الكوكات ديال السواكي ديال الناس، كاينة إشكالية في الواقع عند المقالع ماشي ما كيناش، كاينة إشكالية، نتمناو هاذ القانون أن يكون قادر على أن يحل هاذ الإشكاليات ويكون تطبيق القانون بحذافره.

كذلك هناك إشكاليات مرتبطة بالوضع، لأن وقت ما تتعطى رخصة المقلع في منطقة معينة ما تيكونش استشارة مع الساكنة وتيكون مشكل بين الساكنة وبين أصحاب المقلع، هاذ المشاكل فيها في الواقع جزء فيه نوع من الابتزاز، ولكن فيه جزء آخر تيكون فيه ضرر.

بالتالي عندما تعطي الدولة رخصة فيما يخص رخصة ديال المقلع خاص تكون ذاك السيد اللي استثمر خاص يكون محمي لا من الناحية القانونية، ولكن ما غادي يكون محمي إلا إذا كنا فهمنا الساكنة المجاورة على أنها ما غيكون عندها تأثير فيما يخص العيش ديالها، فيما يخص المياه السقي ديالها، فيما يخص واحد العدد ديال المسائل.

كذلك فيما يخص المراقبة، الفلوس، الإمكانيات المادية، لحقاش تتكون إقرارات، تيجي تيدير إقرار، تيقول لك بأن خزان 1000 طن هو تيهز 2000 طن، ما كاينش الطرق اللي تمكن الجماعات المحلية والجهات أولا حتى الوزارات المكلفة بهذا الموضوع أن تتحقق من الكميات الحقيقية التي أخذت من هاذ الأنهار، وبالتالي تفوت على الجماعات المحلية وتفوت على الدولة، إمكانيات كبيرة جدا، إما الغرامات كاينين في القانون، إلى آخره، ونتمناو أن هاذ الشي كلو يتطبق باش يمكن تكون هاذ الأركنيانات، هاذ المقالع تكون ركيزة لتنمية اقتصادية فعلية، لأن بلادنا، نعم، بلادنا خاصها الرملة، خاصها الحجر وخاصها الكياص، إذن تيدخل في الدورة الاقتصادية، ولكن لابد من التتبع، ولابد من أن أي واحد عندو مقلع كما يكون هاذ المقلع خاصو يعطي الواجبات اللي خاصهم يعطيوهم للجماعات المحلية ويعطيهم للدولة، حتى هاذوك المناطق اللي فيهم الاقتلاعات هذاك المواطن اللي طلعتي لو كوك أو لا درت لو المشاكل يشوف على أنه عندو بعض المسائل اللي هي كاطريق كواحد العدد من المسائل التي تيحس على أن كاين مردود بالنسبة لهاذوك الجماعات بالنسبة للمقالع اللي تتكون على ترابها.

ونتمنى يكون السبق لهاذ القانون.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك والماء:

لا، هو السيد المستشار غير اطمئن، إلى كان غير على البناء القانوني ما تنظنش واش كاين شي بناء أحسن منو، لأن أساسا دبا آش غيولي؟ دبا كل جهة هي ملزمة بواحد المخطط جهوي للمقالع، واحنا غنعرفو اسميتو.

غير القضية ديال الدراسات على التأثير البيئي خاص يكون فيها واحد التوازن، لا ضرر ولا ضرار.

غير عاود ثاني خاصنا نفهمو بأن هاذ الشي ديال المقالع راك أشرت له، راه مرتبط بالاقتصاد الوطني، وإلا واش غادي نمشيو احنا نجيبو هاذ الشي من برا، ما يمكنش، هاذ الشي لابد يكون في بلادنا.

خاص يكون واحد التوازن المطلوب، القضية ديال المراقبة في إطار القانون وفي إطار النصوص التطبيقية ديالو ستكون صارمة، حيث من قبل ما كانش عندنا هاذ الإمكانيات، دبا مع هاذ الشي دبا اللي ولى، راه كاين حتى(la possibilité d'utiliser des drones) إذن غتكون المراقبة.

ونقولك حتى حاليا راه كاينة المراقبة، هاذ الليامات سدينا واحد المقلع ومع ذلك كاين تدخلات من أطراف اللي كتقول لا، راه السيد كذا، كذا، مع العلم أن الذي كان مطلوبا، ماذا؟ هو أن يلتزم بعدد من الملاحظات اللي كديرها اللجان الإقليمية، وهذيك اللجان الإقليمية تمثل فيها كل الأطراف، أنا كنقول ديما القانون موجود، خاص يكون توازن، لأن حتى هاذ القضية د الدراسات على التأثير في البيئة خاصنا نضبطوها، من هذا الذي هو مؤهل باش يدير هاذ الدراسة ديال

البيئة؟ ولكن كيبقى دائما حق الاعتراض في هذيك اللجن العملاتية عند المواطنين وعند جمعيات المجتمع المدني، إذن فعلا حسوا أن كاين واحد الضرر معين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الأول والموجه لقطاع إعداد التراب الوطني، وموضوعه الوعاء العقاري المخصص للاستثمار، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يعد العقار ثروة هامة ومحركا ضروريا ودعامة أساسية لتحقيق الإقلاع الاقتصادي الوطني، وتمنع عليه سياسة الدولة في مجال التعمير، كما يعتبر الوعاء الرئيسي لتحفيز الاستثمار المنتج والمدر للدخل، والحافز لخلق فرص الشغل وانطلاق المشاريع الاستثمارية في مختلف المجالات الصناعية والفلاحية والسياحية والخدماتية وغيرها.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، ما هي إستراتجية الحكومة لدعم الاستثمار في مجال العقار؟

وهل هناك احتياطي عقاري مخصص للمشاريع الاستثمارية؟

وما هي التدابير المتخذة لمحاربة ظاهرة التجميد العقارات لإدماجها في الدورة الاقتصادية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد عبد الأحد الفاسي الفهري وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالفعل هاذ المسألة ديال العقار مسألة أساسية، لأن العقار هي أرضية أساسية لتفعيل وأجرأة السياسات العمومية، وفي البرنامج الحكومي إصلاح النظام العقاري في أفق تشجيع الاستثمار المنتج وتحسين الولوج إلى العقار وتجويد حكامة تدبيره من النقط الأساسية.

كاين عدد ديال المجهودات:

أولا، المجهودات اللي كاينة في مجال القانوني، مثلا تعديل وتتميم مقتضيات الظهير المتعلق بالتحفيظ العقاري.

استصدار مدونة الحقوق العينية، القانون المؤطر للشراكة بين القطاع العام والخاص، تسريع وثيرة تحفيظ الأملاك العقارية من خلال تبسيط المساطر وتشجيع التحفيظ الجماعي، إذن كاين مجهود.

كاين مجهود كذلك، فيما يخص التخطيط الحضري وتهيئة وإعداد وثائق ديال التعمير، بحيث في الفترة مثلا ما بين 2012 و2016 تمت المصادقة على تقريبا على 600 وثيقة مكنت من فتح أزيد من 100 ألف هكتار للتعمير، ولكن هاذ الإكراه أمام واحد العدد ديال البرامج، لابد يكون عندنا واحد المخطط، واحد التصور، واحد الإستراتجية شاملة، والآن تحت إشراف رئيس الحكومة، وفي إطار تحدي الألفية مغرب (MCC MAROC) كاين الآن واحد الدراسة ديال واحد الإستراتجية شمولية، فيما يخص هاذ القضية ديال العقار، تفعيلا للرسالة الملكية للمناظرة الوطنية حول السياسات العقارية ديال 2015.

بالنسبة للوزارة تشتغل على واحد العدد ديال المحاور نذكرها بسرعة:

إعداد مشاريع قوانين، قانون يعني بوثائق التعمير، يستمد مرجعيته من مبادئ التعمير المستدام بهدف تقليص من التوسعات العمرانية وتكثيف الرقعة الحضرية.

كذلك إعداد مشروع قانون يعنى بتحديث شروط وكيفية فتح مناطق مفتوحة للتعمير، ثم نقطة-أعتقد- أساسية إعداد التصور الشمولي للمسألة ديال تمويل والتعمير، وكيف نستفيد من (la plus value) القيمة الزائدة الناتجة عن فتح مناطق للتعمير أو عن تغيير التخصيصات التعميرية، هذه هي المحاور ديال الاشتغال الآن فيما يخص هذه النقطة اللي أنا متفق معاكم مسألة أساسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي إبراهيم شريف:

نشكركم السيد الوزير على الإيضاحات اللي اعطيتونا اللي مرتبطة بمجال الاستثمار في العقار، اللي بغيت نؤكد عليه أنه بالنسبة للعقار في المغرب هناك خصوصية، أول شيء تعدد الأنظمة ديال العقار، هناك

نظام عقاري اللي هو محفظ، وهناك عقار اللي غير محفظ، كذلك هناك يعني أملاك الدولة الخاصة كاين الملك العام، كاين أراضي الجموع، كاين أراضي السلالية، يعني تعدد الأنظمة.

كاين كذلك مشكل مرتبط على أنه أغلب القوانين اللي تأطر هذا الجانب العقار هي من الفترة الاستعمارية، القوانين 1913-1919 لابد من اجتهاد وطني مغربي خالص من أجل تجميع هذه القوانين وتثمينها وتعديلها.

النقطة الثانية مرتبطة باستعمال الأرض، استعمال الأرض يعني الوثائق ديال التعمير تعاني من إكراهات متقادمة ومتهالكة كذلك الوكالات الحضرية لا تقوم بدورها كما يجب في البت في الملفات في الآجال المطلوبة، وكذلك نلاحظ غياب روح الاجتهاد عند الوكالات الحضرية فهي جامدة أمام يعني تفسير مقتضيات قوانين التعمير، لابد من أن تكون هناك مرونة أكثر ولابد أن تكون هناك اجتهاد في البت في هذه الملفات.

الرصيد العقاري كنقطة أخيرة هو آخذ بالتآكل ولا أدل على ذلك ولأنه أغلب مشاريع الدولة الآن تلجأ لمسطرة نزع الملكية من أجل توفير العقارات لإنجاز المشاريع، لابد من تعبئة العقار.

وهنا نسائلكم على الورش ديال أراضي الجموع اللي ب 15 مليون هكتار اللي تعني عليها واحد الساكنة ديال 8 د المليون ديال النسمة، نسائلكم عن هذا الورش فين وصل؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم إذا رغبتم في ذلك في حدود الوقت المتبقى، بضع ثواني السيد الوزير تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

تفاعل فيما يخص نقطة واحدة هناك مجهود كبير فيما يخص إعداد وثائق ديال التعمير على صعيد الوكالات الحضرية، مع العلم أن هناك ضرورة حقيقة مراجعة المقاربة العامة ديال مسألة التخطيط الحضري واللي تأخذ بعين الاعتبار هاذ المسألة ديال تدبير ندرة العقار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه، خروقات مجال التعمير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

السيد الوزير،

أمام ما يعرفه مجال التعمير من خروقات قانونية وتدبيرية تؤثر بالشكل المباشر على جمالية المدن وتنعكس بشكل سلبي على مجهودات بلادنا في تبسيط شروط الاستفادة للمواطنين من السكن اللائق.

نسائلكم السيد الوزير عن التدابير المتخذة لتصحيح الخروقات التي يعرفها تدبير مجال التعمير؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أولا فيما يخص التحقيقات التي تفضلتم بإثارتها في سؤالكم المتعلقة بوجود إختلالات، بطبيعة الحال مسألة ديال التحقيقات والتفتيش والافتحاص مسألة مستمرة والتحقيقات جارية، وبطبيعة الحال غادي تكون عندها تبعات الإدارية والقانونية الطبيعية، والوزارة تتلعب الدور ديالها في هذا المجال إلى جانب المتدخلين آخرين.

ولكن اللي مهم هو ماذا نقوم به ماشي فقط في هاد المسألة ديال الزجر ولكن للوقاية من هاد الخروقات.

كاين هاد إعداد وثائق التعمير في حد ذاتو عملية لتأطير هاذ المجال ديال التعمير، كاين القانون 66.12 لزجر المخالفات في مجال التعمير حقيقة هاذ المسألة أساسية جاب بعض المسائل أساسية، كإسناد مهام المراقبة إلى ضباط الشرطة القضائية وإلى مراقبي التعمير المخولة لهم هذه الصفة الضبطية، وتحديد واضح ودقيق ديال هاذ المخالفات والمسطرة ديال ضبطها إلى غير ذلك.

واحنا كما تعلمون نشتغل باش في أقرب الآجال إن شاء الله تكون نصوص تنظيمية اللي تمكنا بتفعيل هاذ القانون بشكل أنجع.

بغيت نقول كذلك أن في المجال ديال المخالفات واضعنا واحد الخرائطية، المخاطر (cartographie des risques) ديال الرشوة في قطاعي التعمير والعقار، والآن إنطلاقا من هاذ الخريطية عندنا واحد التصور واحد الخطة فيها عدة جوانب، جوانب الحكامة، الوقاية، الزجر التواصل، التحسين، التكوين والتربية إلى غير ذلك، وإن شاء تجي

المناسبة باش ندرسو جميع النقط ديال هاذ الاستراتيجية ونشوفو أين نحن من تنفيذها.

معذرة معذرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب، المهم كاين الجواب على السؤال هذا هو اللي مهم، تفضل الأخ.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلي:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

غير هاذ المشاكل ديال التعمير جايا من الأسباب الجوهرية ديالها في الهجرة القروية نحو المدن، كاين مشكل دبا ديال الشباب اللي تيبغيوا يتزوجوا .. تيبغيوا يكونوا.. احنا جرت العادة والتقاليد ديال البلاد هو أن الناس القروية كيكونوا ساكنين حدا الوالدين ديالهم، اليوم تيبغي باش غادي يبني واحد الدار ديالو فين تكون حدا الوالدين ديالو ما تيخليوهش ما بقاش عندو الحق باش يكون هوايا حدا الوالدين ديالو.

هاذ السيد هذا هاذ الشباب أشنو تيوقع؟ كيمشي للمدن اللي هي مجاورة، تيمشي مثلا للأحياء الشعبية، تيكون فيها الطابق الأول الطابق الثاني، تيمشي تيديرو حتى الطابق الثالث، الطبق الرابع يعني هذا تيولي تشويه للجمالية ديال هذيك المدينة اللي هو فيها، تيمشيوا تياخذوا أراضي اللي هي ديال الملك العام يبنوا فيها، تتولي دور الصفيح عشوائية البناء غير قانوني، يعني هاذ النظام خاصو يتقاد لأن الطريقة اللي غادين بها طريقة عشوائية، لأن الأحياء الشعبية، كيف ما قلت لك السيد الوزير، طابق ثاني وتيدير فوق منه الطابق الثالث والرابع راه تيولي خطير، راه تيولي مشاكل، راه هذاك السيد واحد النهار غادي تطيح عليهم هذيك الداروعاد نوحلو فيها عاد غتولي المشاكل، لأن كاين مشاكل كبيرة اللي هي تتخبط فيها المدينة والبني العشوائي ولا حسيب ولا رقيب، ولا من يحرك ساكن هاذ الشي اللي تنتكلمو عليه.

احنا ما كنديروشاي عليك بأنك راك ما خدامينش، ولكن راه كاين مشاكل اللي هي كبيرة خاصها تصلح، لهذا السيد الوزير أنتم مطالبون باش تتدخلوا بشكل عاجل من أجل إيجاد حلول لهذه الإشكاليات ومعالجتها من جذورها، وما يمكنش نديرو غير ترسانة من القوانين إن كانت ما غاداشاي تتطبق، خاصنا نطبقو القانون وخاصنا نديرو ونبذلو واحد المجهود، من السلطة من كلشي خاصو يتحمل المسؤولية ديالو، لأن الطريقة اللي غاديين بها دبا طريقة عشوائية وخاصنا نحافظو على بلادنا ونحافظو على الجمالية ديال بلادنا حتى من الألوان السيد الوزير، كل واحد كيدير اللون ديالو اللي بغا، ها الأخضر ها الأحمر ها الأصفر ها الألوان ... فين هي الجمالية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة:

أنا متفق معك بأن هاذ الضغط على المدن تيطرح واحد العدد ديال المشاكل، السكن العشوائي وهاذ مخالفات التعمير، وأنا متفق معاك بأن الحلول الزجرية لا تكفي، خاص حلول بديلة بالنسبة للسكان اللي مؤهلين يمشيوا لهاذ النوع من السكن، وهذا يقتضي نعتنيو بشكل قوي بالسكن في العالم القروي عبر واحد العدد ديال الأمور، أنا أؤمن كثيرا في مسألة النهوض والتأهيل ديال المراكز الصاعدة، نشتغلو عليها حيث من شأنها تخلق واحد الدينامية اللي ربما تخفف من الضغط الموجود الآن على المدن، واحنا نشتغل على إستراتيجية في هاذ المجال وتجي المناسبة إن شاء الله فاين نتكلمو عليها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى قطاع الشباب والرياضة، مع السؤالين الموجهين للسيد الوزير حول المخيمات الصيفية والتي يجمعها وحدة الموضوع، والبداية مع سؤال فريق العدالة والتنمية، وموضوعه العرض الوطني لبرنامج التخييم، تفضل السيد المستشار لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعتبر التخييم بالمغرب مشروع وطني يحظى بالأولوية لدى وزارتكم، كما يجب أن يحظى بالأولوية كذلك لدى القطاعات الحكومية المعنية بهذا الأمر، نظرا لأهميته ونظرا لما يلعبه من دور في تكوين رجال الغد وتربيتهم، انقضى موسم التخييم لسنة 2017 بسلبياته وإيجابياته.

الآن نسائلكم، السيد الوزير، عن إستراتيجية وزارتكم لتدارك الاختلالات التي عرفتها برامج التخييم للسنوات السابقة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه، تقييم المخيمات الصيفية، الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعرف المخيمات الصيفية إقبالا كبيرا من طرف الأطفال لما لها من دور إيجابي في تكوين شخصية الطفل وتمكينه من كسب مهارات إبداعية بفضل مؤطرين متمرسين، إلا أن ظروف التخييم لا تخلو في بعض الأحيان من حوادث تنعكس سلبا على الأطفال وأسرهم.

بناء عليه نسائلكم السيد الوزير المحترم: ما هو تقييمكم لعملية التخييم خلال السنة الماضية؟ ما هي التدابير المتخذة لإنجاح التخييم خلال السنة الحالية؟ ما هي مستجدات تدبير الصفقات العمومية المبرمة في إطار المخيمات الصيفية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد وزير الشباب والرياضة للإجابة عن السؤالين المتعلقين بالمخيمات الصيفية، أتفضل.

السيد راشيد الطالبي العلمي وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين من فريق العدالة والتنمية ومن فريق الحركة الشعبية على طرح هذا السؤال، هاذي مناسبة أنه فعلا الوزارة انكبت منذ انقضاء الفترة السابقة ديال المخيمات ودخلنا في تدبير جديد، وغادي نتجاوز كل الإشكالات اللي كانت مطروحة على مستوى اللوجيستيك والتي كانت محط انتقاد كبير من لدن المجلس الأعلى للحسابات، واللي وضع الأصبع ديالو على مجموعة من الاختلالات، حاولنا هاذ السنة نتجاوزو على مستوى التدبير جميع الاختلالات التي أشار إليها المجلس الأعلى للحسابات.

ثانيا، أهم شيء بالنسبة لهاذ السنة ارفعنا العدد خلال الصيف، مرحلة الصيف اللي كتبدأ من فاتح يوليوز إلى الأسبوع الأول من شتنبر، خمسة المراحل، السنة الماضية كان خيم 80000 طفل بالنسبة للجامعة الوطنية و10000 بالنسبة للجمعيات المحلية، هاذ السنة هاذي وصلنا إلى 150000 بحيث زدنا 50%، 105000 الجامعة الوطنية للتخييم، 20600 للجمعيات المحلية لأنه ارتفع العدد بالنسبة للجمعيات المحلية، ثم 10000 بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية التابعة لمختلف القطاعات الحكومية.

النقطة الثانية كذلك انه خلال السنة الماضية سجلنا مجموعة من الممارسات من طرف بعض الجمعيات المحلية أو الوطنية اللي ما حترمتش الشروط واللي دخلت في اللائحة السوداء واللي ما استافدتش هذه السنة بالنسبة للعرض، تم إطلاق العرض خلال شهر2، تم إغلاق العرض في شهر4 باش أعطنا نديرو البرمجة، هناك من يأتي الآن تيقول لك أنا باغي نستافد، ما يمكلنوش يستفيد الآن لأنه برمجة وتم التوزيع وباتفاق مع الجامعة الوطنية والجمعيات المحلية.

من الشروط الأساسية ديال التنظيم أن الجمعيات، وكنا تم التكوين، عملية التدريب والتكوين لربط 5000 مكون ومدرب ديال المخيمات، اللي حتى هما حصلوا على التكوين اللازم في هذا الإطار.

تنطمحو أنه من خلال هاذ السنة هاذي نغيرو جميع القضايا المرتبطة بالتدبير، لأنه الهاجس ديالنا الرئيسي، كما جاء في المداخلتين ديال الجميع للجميع، انه نتوافق حول المضمون التربوي يخدم التنشئة الاجتماعية ديال هاذ الأطفال والتصالح ديالهم مع المواطنة ومؤطرين من طرف أطر اللي حصلت على التكوين اللازم، وما غاديش نضيعو وقتنا في الإشكالات الصغيرة التي كانت هي اللي بارزة، بغينا نتجاوزها باش نهتمو بالأطفال أكثر وتكون لحظة ديال الفرح ديال هاذ الأطفال، لحظة ديال الاشتغال الجماعي باش يمكن لهم

ندخلو في هاذ الإطار ديال التنشئة الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر الآن إلى التعقيبات على جواب السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، تفضل.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير.

لابد في البداية أن نشيد بالمجهودات المبذولة من طرفكم من أجل إنجاح برنامج التخييم لسنة 2017، لكونه مر في ظروف استثنائية، لأنكم لم تسطروا برنامجه بل عملتم على تتبعه وتنفيذه، كما نسجل كذلك تفاعلكم الإيجابي مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات والعمل على أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار.

السيد الوزير،

نتمنى نجاح برنامج التخييم لسنة 2018 تحت إشرافكم، برنامج التخييم، كما يعلم الجميع، هو برنامج عريق يعود لحوالي 100 سنة، وهو برنامج دولة تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة، اهتم به البرنامج الحكومي، لذلك وجب على جميع القطاعات الحكومية أن تتدخل في هذا البرنامج، أن تساعدكم، وعلى رأسها وزارة الصحة ووزارة النقل ووزارة التربية الوطنية.

الإكراهات ديال هاذ القطاع معروفة، السيد الوزير، قد عملتم على تشخيصها وعرفتم الاختلالات، نتمنى أن تعملوا على تقويمها ومعالجتها في قادم الأيام.

لدينا مطالب، السيد الوزير، محددة وهي:

- حرص الوزارة–وهذا ليس بكبير عليها – على تجسيد المقاربة التشاركية بينها وبين جمعيات المجتمع المدني في إطار قانوني مؤسس، يضمن الشراكة الفعلية ما بين الوزارة وما بين الجمعيات الفاعلة؛

- كذلك نطالب بالتسريع في تأهيل باقي المخيمات التي تعاني من تدهور في بنياتها التحتية، ونثمن ما قمتم به في هذا الجانب بخصوص الكثير من المخيمات؛

- كذلك نطالبكم بإبرام شراكات مع الجماعات الترابية بمختلف مستوياتها من جهات وعمالات وباقي الجماعات الأخرى، من أجل انخراط هذه الجماعات الترابية في هذا البرنامج ودعمها المادي وإحداث فضاءات تخييمية داخل دائرة نفوذها الترابي؛

- كذلك نطالبكم السيد الوزير، وهذا أظن أنكم تشاطرونني الرأي، وسبق لكم أن صرحتم الكثير من التصريحات في هذا الجانب، وهو محاربة الريع والفساد في القطاع، خاصة مع الأشخاص المتطفلين على هذا المجال، يتوفرون على جمعية شكلية وكذا المتعهدين المكلفين بالتغذية، ونسجل بإيجابية وبتحسن التغذية في المخيمات.

في الأخير، السيد الوزير، نقول لكم بأنه حان الوقت لتجعلوا برنامج التخييم يغادر قسم الهواة ويلتحق بقسم الصفوة، ويدخل عالم الاحتراف مع الذكرى المئوية للبرنامج.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي دائما في إطار التعقيب.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على توضيحاتكم القيمة حول موضوع من الأهمية بمكان، وتفاعلا مع جوابكم، نؤكد في الفريق الحركي تنويهنا بالدور الذي أضحت تلعبه المخيمات الصيفية كفضاءات للتنشئة والترفيه والتربية على قيم المواطنة والأخلاق والاعتماد على النفس، لكن هذا لا يمنعنا من إبداء بعض الملاحظات والمؤاخذات:

أولا، تتمركز المخيمات الصيفية حاليا في المدن الساحلية الشاطئية وفي المدن الغابوية، ونحن نعلم السيد الوزير، أن المغرب يمتاز بتنوع مناظره الطبيعية وتضاريسه وبمناخه المختلف من منطقة إلى أخرى، لذا نقترح توسيع دائرة تمركز هذه المخيمات لتشمل أيضا مناطق صحراوية ومناطق الواحة ومختلف المناطق المغربية؛

ثانيا، ترتكز عملية التخييم غالبا على الجانب الكمي، لكن في نظرنا العام هو الجانب الكيفي، لذا نقترح الزيادة في الميزانية المخصصة للمخيمات، بغية تحسين مستوى الوجبات وظروف الإيواء والتطبيب؛

ثالثا، ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري أي الأطر التربوية المشرفة على المخيمات، باعتباره الركيزة الأساسية لعملية التخييم، سواء على المستوى المادي أو على مستوى التكوين وتنمية وتطوير قدراتهم؛

رابعا، ضرورة احترام السن القانوني للمستفيدين من المخيمات ضمانا للمساواة وتكافؤ الفرص؛

خامسا، نقترح تنظيم مناظرة وطنية حول التخييم كفضاء لإخراج الإشكاليات والاقتراحات والحلول.

السيد الوزير،

واحد العدد ديال مراكز التخييم راه بقات غير السمية، ما كتفكرها غير في هاذ شهرين ديال الصيف، أما في الأيام ألأخرى كتلقاها كلها عمرت بالأعشاب، وهذا كيكلف الدولة ميزانية كبيرة باش تعاود تأهل هاذ.. علاش هاذ المخيمات ما يخدموش في العطل ديال الربيع وواحد العدد ديال المسائل باش.. كيبقى فيها غير العساس.

ولهذا، اللي كنطلبو منكم هو هاذ المخيمات يوليو يخدموا شتوة وصيف، ونخدموهم فيما يخص باش نؤطرو بهم واحد العدد ديال المسائل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيبات، تفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة أجد حرجا في الحديث عن قضايا أصبحت في القرن 21

متجاوزة، وأن نتحدث عنها خلال سنة 2018، كأن نتحدث عن التغذية وعن البنية التحتية التي لا تستجيب للمواصفات والمعايير، لكن هذا واقعنا، واحنا كنشتغلو باش ننتقلو من هاذ الوضع اللي احنا فيه إلى وضع آخر اللي كيضمن واحد البنية تحتية يستغلها الشباب بمختلف الأعمار على مدار السنة.

ثانيا، التوزيع الجغرافي داخل المملكة ليستفيد الجميع، أنا قلت من 100 ألف السنة الماضية إلى 150 ألف خلال هاذ الفترة ديال الصيفية، هذا واحد مجهود كبير.

الإشكالية ماشي الغلاف المالي، الإشكالية هو طريقة تدبير الغلاف المالي، احنا اليوم عقدنا صفقات بطريقة شفافة، اللي حصلنا عليه كنا كيتعطى 25 درهم للتغذية جاتنا -25 26-30 درهم للتغذية، لكن واحد (le menu) مصادق عليه من طرف أطباء مختصين في التغذية، واش غادي نوفيو به ولا ما غاديش نوفيو به؟ هاذ الشي غادي نعيشوه خلال هذه الفترة وغادي نراقبو وغادي ندخلو في اللائحة السوداء كل الممونين الذين لم يحترموا هذه الشروط، ودايرين واخدين الاحتياطات ديالنا اللازمة.

الشراكات مع الجماعات الترابية أمر ضروري وغادي نجيرله، ولكن قبل ما نمشيو لعند الجماعات الترابية، لابد من بناء المشروع باش يمكن لنا يكون التفاوض وتكون الشراكة بشكل يضمن الشفافية في العلاقات.

رئيس الحكومة في هذا الصباح طلب مني باش ندير عرض يوم الخميس حول هذا البرنامج الوطني ديال التخييم، الحكومة عاطية اهتمام كذلك وأنا متفق معكم السيد المستشار، وغادي نطرحو الإشكالات اللي طرحتوا واللي كنعيشوها والسيد رئيس الحكومة هو معبأ معنا، احنا عندنا هدف أنه نوصلو السنوات المقبلة نتجاوزو 250 ألف نوصلو ل 300 ألف، عدد الطلبات اللي توصلت بها الوزارة هذه السنة، 350 ألف طلب ياله غادي نوفيو 150 ألف، بمعنى 200 ألف طفل سيظل محروما، لأن البنية التحتية غير متوفرة، نتمناو أن السنة المقبلة إن شاء الله كلشي يستفد.

القطاعات الحكومية مشكورة تشتغل معنا، من مكتب وطني ديال السكك الحديدة، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، القوات المساعدة، الدرك الملكي، الوقاية المدنية، هاذو كلهم حاضرين وشركاء، بالإضافة إلى الجمعيات المسؤولة واللي أثبتت عن حسن النية ديالها وحسن التدبير خلال تقريبا كاين اللي عندو 50 سنة ديال الوجود، وكاين اللي عندو سنوات هذا، فنتمناو النجاح للجميع.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤال الثالث موضوعه سياسة الحكومة المندمجة للشباب الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل سيدي حسن.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

زملائي الأعزاء،

السيد الوزير،

لقد التزمت الحكومة بوضع سياسة شاملة ومندمجة لفائدة الشباب تقوم بالأساس على تحسين شروط إدماج هذه الفئة وتكوينها في المجال الرياضي من أجل انخراطها في الحياة العامة، وذلك في إطار تفعيل مضامين البرنامج الحكومي الذي بوأ الشباب موقعا مركزيا في سياسة الحكومة.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما هي السياسة المندمجة التي أعدتها الحكومة على مختلف الأصعدة والتي تستجيب لطموحات وتطلعات الشباب في مختلف فئاته ومراحله العمرية لتحقيق نتائج إيجابية تبوؤه مكانة مهمة على المستوى الوطني والدولي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما يتعلق بالسياسة المندمجة للشباب، هذا خطاب ملكي في افتتاح الدورة السابقة، اللي طلب جلالة الملك من الحكومة أن تشتغل على سياسة جديدة مندمجة للشباب، طلقنا العملية.

بالمناسبة أتقدم بالشكر لمجلس المستشارين اللي طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إعداد دراسة في هذا الموضوع، شاركت فيها الوزارة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعب واحد الدور ديال واحد الفضاء مؤسساتي اللي خذا الآراء ديال مختلف القطاعات التي تعنى بقضايا الشباب، ننتظر هذه الدراسة باش نشوفو أشنو هما..ذ

لكن التوجهات العامة كنشتغل فيها، الآن وصلنا لمرحلة ديال حددنا الغلاف المالي ديال جميع العمليات اللي خاصنا نقومو بها، وكنشتغل حاليا باش نجيب التمويل ديال ذاك الغلاف المالي باش يمكن لنا ننفذو

هذه الإستراتيجية، إذن الإستراتيجية بدون غلاف مالي ستبقى حبرا على ورق، بالعكس ستكون عملية إن شاء الله نتمناو أنها تكون ناجحة لما نحصلو على التمويل اللازم ولما نحصلو على الدراسة اللي غادي يخرج بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ونشاركوها مع البرلمان كما شاركتم في البداية في الوضع ديال التصور الأولي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكركم على هذه الإيضاحات وما كنختلفوش معكم في البرنامج ككل وفي النموذج ديالو، السؤال اللي كنبغيو نطرحو في إطار ما يهم الشباب في جميع المراحل، احنا عندنا عدة مراكز للتكوين، هاذ مراكز التكوين اللي كيهيأوا الشباب اللي هما عندهم واحد 30 عام وكاين اللي عندو 20 عام، وكاين اللي عندو سنين، وحقيقة احنا فاش كنتكلمو ما كنتكلموش باش ننتقدو ولا باش نتكلمو على شي حد، بالعكس احنا غير كنبغيو نقولو نوقفو واحد إذا بغينا نقولو اشنو عطاونا ذاك المراكز؟ أشنو توصلنا بهم؟

فعلا كان على مستوى الجامعة، كاين على مستوى ديال الفرق، كاين على مستوى..، وعندهم جميع الوسائل، أنا كنقول لك، ولكن من بعد 20 عام و 30 عام، أشنو عطاونا؟ فين وصلنا؟ لابد خاصنا ندیرو واحد الوقفة تأملية باش ننطلقو لأن إذا بغينا نوجدو وإذا بغينا نوصلوا ل 2030 وإذا بغينا نوصلو لواحد المستوى رياضي اللي ينخرط فيه الشباب، راه خاص لا بد واحد الوقفة ديال التأمل، نقولو أشنو استفدنا؟ أشنو اعطينا؟ أشنو خذينا؟ وأشنو غادي يمكن لنا نتسناو وننتظرو من هاذ المراكز، لأن حقيقة هناك إمكانيات مالية بشرية على جميع المستويات، هناك مجهودات اللي ما كنكروهاش، ولكن النتائج، هذا هو السؤال المطروح اللي كنعرف بأن السيد الوزير ما غيمكن لكشاي تجاوبني عليه في هذه المدة، ولكن سواء يكون يوم دراسي، سواء يكون أي شوفوا لو الصفة ديالو اللي يمكن لنا باش نخرجو عليه باش يمكن نستفدو من المستقبل.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الرد على التعقيب، تفضل.

السيد وزير الشباب والرياضة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا السؤال اللي عندي مراكز التكوين الرياضي، هذا هو اللي كتقصد.

بأمر من جلال الملك خلال شهر رمضان، الحكومة منكبة على إعداد مشروع شمولي وتنفيذا لمقتضيات القانون 30.09 المتعلق بالرياضة الجميع وصل لواحد الدرجة ديال الوعي بأنه لازم من مراجعة الموضوع.

السيد رئيس الحكومة، السيد الأمين العام ديال الحكومة، شخصيا، وزير العدل، نشتغل، وزير التربية الوطنية، كنوجدو البرنامج البيداغوجي، البرنامج الرياضي، القواعد لكل لعبة لعبة حسب الفيدراليات الدولية، باش يمكن لنا نديرو إعداد ديال نخب رياضية حقيقية في القرن 21 ما نبقاوش بالطريقة الكلاسيكية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكر السيد الوزير على مساهمته في هذه الجلسة الدستورية.

السؤال الموالي موجه لقطاع الأسرة والتضامن، وموضوعه التميز ضد النساء في مجال التشغيل، الكلمة لأحد السادة المستشارين في فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السي العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السؤال ديالنا هو احنا في فريق الأصالة والمعاصرة لمسنا بأنه كاين واحد التراجع مؤخرا في التعيين في مناصب المسؤولية، المناصب السامية في قطاع النساء.

كذلك سمعنا السيد رئيس الحكومة البارح تكلم، السيدة الوزيرة على خطة التشغيل، بغينا نعرفو مآل النساء في هذه الخطة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، السؤال الذي طرح على الورقة ليس هو السؤال الذي يطرح الآن، ومع ذلك فلا بأس، لابد أن نذكر أن ما يعني المرأة في الواقع حوله اتفاق بين جميع القطاعات الحكومية في إطار تنزيل سياسة عمومية لتحقيق المساواة، بما فيها في مجال الشغل أي في مجال العمل، بالتالي نحن معنيون وكذلك وزارة التشغيل وكل القطاعات وهناك مجموعة من التدابير يمكن أن نطلعكم عليها فيما بعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيدة الوزيرة،

دستور 2011 أعطى المكانة الحقيقية للمرأة، وأنصف المرأة، والمرأة ولت متساوية مع الرجل، الآن احنا ملي قلت لك كاين تراجع، كاين تراجع السيدة الوزيرة، هاذ التقرير ديالكم، السيدة الوزيرة، وهذا مشروع قانون المالية ديال 2018 واللي جا به السيد وزير المالية، هاذ التقرير السيدة الوزيرة ملي تتقراه وتتلقاي في 1999 كان نشاط النساء في حدود 30% والآن ملي تتشوف هاذ التقرير في 2016 كاين تراجع وصلنا لـ 23% ها الصفحة 5، السيدة الوزيرة، يمكن لك تطلعي عليها ويمكن راه عندك.

السيدة الوزيرة،

اسمحي لي نقول لك بكل صدق وبكل موضوعية، احنا المرأة ما بغيناهاش تكن ترية وما بغيناش المرأة، خاصة تجيب الأولاد، ما بغيناش المرأة المغربية تكون غير فالبيت، المرأة المغربية كفأة، المرأة المغربية قادة باش تكون في مناصب المسؤولية، المرأة المغربية السيدة الوزيرة كاين واحد الحيف، كاين واحد التراجع فهاذ السنوات الأخيرة، وهذا عار وعيب من بعد ما المغاربة كلهم ساهموا في تعديل دستور 2011، الآن تنلقاو المرأة مهمشة مقصية محاربة وهذا عيب.

ونعطيك أمثلة أخرى السيدة الوزيرة، بالله عليكم السيدة الوزيرة مؤخرا كانت مباراة ديال الأكاديميات وكان مسؤول في الأكاديمية تم الإعفاء ديالو وشارك في المباراة وتعين مدير ديال الأكاديمية، وشاركوا النساء أكفاء وتم الإقصاء ديالهم، ماشي حيث ماشي أكفاء، حيث ما عندهم أحد في الوزارة، ما تيعرفوا أحد السيدة الوزيرة.

احنا تنقولو لكم، السيدة الوزيرة، المرأة المغربية رغم النضال اللي ناضلت ورغم المكتسبات اللي اكتسبتها قبل 2011، الآن تنلمسو أنه كاين تراجع، واش مقصود ولا غير مقصود؟ كاين تراجع.

ابغيناكم، السيدة الوزيرة، هذاك مناصب المسؤولية ما يكونش فيها غير المقربين، ما يكونوش فيها غير اللي بغيتوا، لأن احنا إلى درنا إحصاء دبا وشفنا التعيينات الأخيرة من 2011 إلى يومنا هذا تنلقاو السيدة الوزيرة نسبة ضئيلة ديال النساء اللي تم تعيينهم في مناصب المسؤولية، تصورو دابا المرأة يالاه ممثلة في 10%، وهذا عيب وعار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة الوزيرة للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية:

السيد الرئيس،

في الحقيقة الطريقة باش تناولتي الموضوع هي فيها هجوم على الحكومة أكثر ما هي طرح لقضية المرأة، لأن قضية المرأة احنا حاملينها ودايرين ليها سياسة عمومية، ولكن غنقول لك علاش اليوم ما كنلقاوش نساء اللي يكونوا على قدم المساواة من حيث الترشح للمناصب العليا، لأن الفترات السابقة على مدى عشرات السنين كان هناك سقف فوق رؤوس النساء، ما يمكنش ليها تطلع رئيسة قسم إلى كانت رئيسة مصلحة، ما يمكنش ليها تطلع مديرة إلى كانت رئيسة قسم، ما يمكنش ليها تكون كاتبة عامة ما يمكنش ليها تكون أكثر.

فملي جينا اليوم وكنديرو الإعلان على مناصب المسؤولية كيتقدم مثلا 40 رجل كيتقدمو 3 نساء، كيتقصاو ف (la présélection) لأن الشروط غير متوفرة، لأن إلى كان مطلوب تكون عندها 5 سنين كرئيسة قسم مكنلقاوش هاذ الشرط متوفر، وهذا راه مشكل الأستاذ اللي جاي عبر سنوات ماشي ديال هاذ الولاية ولا الولاية السابقة، والناس اللي هما كيتقدمو اليوم للامتحانات راه تيكونو لجان واللجان كتكون مختلطة، ومن بعد كتمر من مراحل متعددة ماشي اللي أبغينا، ماشي الأستاذ كنديرو في المناصب اللي بغينا، راه كاين مساطر وكاين رأي عام، وكاينين مؤسسات اللي كتراقب هاذ العملية، فحرام يكون الاتهام في هذا الأمر بالضبط، هاذي القضية الثانية.

الثالثة لأول مرة كتكون عندنا سياسة عمومية ديال المساواة، لأول مرة، ورابع حاجة هما الأرقام إلى جينا أبغينا نتكلمو على المعطيات الرقمية اللي قلتي، ملي تندويو بالأرقام كتقولو لا، خليونا ندويو على الواقع بدون أرقام، ملي تندويو أشنو كاين في الواقع بلا أرقام، كتقولو متتعطيوناش ذاك الشي مرقم، هاذوك الأرقام يجب أن نقرأها على ضوء أرقام أخرى، كاين هناك نوع من التراجع في فترة سابقة ماشي الآن.

اليوم كاين مجموعة من المقتضيات التي نسعى من خلالها إلى الرفع من النسبة ديال اشتغال المرأة بحال دابا المقاولة النسائية قبل ما تجي

لهاذ الحكومة، الحكومة اللي قبل كانت 10% على الأقل الآن 12% ولكن احنا طموحين باش نرفعوها إلى مستوى أعلى، علاش؟ لأنه ما كانت تتدار حتى مبادرة، اليوم كاين دراسة على النشاط الخاص بالمرأة وخصوصا المقاولة النسائية وغيرها اللي غادي ترشحنا باش نرفعو من مستويات اشتغال المرأة، سواء في مجال العمل العام..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، ونشكرها على مساهمتها في هذه الجلسة الدستورية.

وننتقل للسؤال الموجه لقطاع الشغل والشؤون العامة والحكامة، وموضوعه تراجع الطبقة الوسطى بالمغرب، الكلمة لحد السادة المستشارين من فريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الحضور الكريم،

السيد الوزير،

الطبقة الوسطى عندها أهمية كبيرة في المجتمعات، فما هي الأسباب التي جعلتها تتقهقر؟ وماذا ستفعل الحكومة لإعطائها القوة اللازمة لها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضل.

السيد لحسن الداودي الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

المغرب السنة الماضية الحمد لله عرف واحد النمو تقريبا ديال 4%، الآن هاذ السنة تنطمحو إن شاء الله على الأقل 3.5% هذا المغرب كله استافد، غتقول لي كاين واحد الشريحة ما تستافدش بصفة مباشرة غادي نقولها لك، اللي عندو الأجرة ثابتة ما تتحركش بحال الموظف إلى ما تزادتوش الأجرة ما تيستافدش مباشرة، ولكن إلى وظفت لو ولدو ولا بنتو راه كيستافد بصفة غير مباشرة.

أما المهن الحرة الآن ها هي التغطية الصحية لأن تتعرف واحد مرض تيمشي لكلينيك ما تيمشيش للمستشفى، المدرسة حاط ولادو في القطاع الخاص خاص الجودة ديال التعليم وجودة الصحة ومحاربة الفقر، لأن كل واحد عندو شي واحد في العائلة ديالو تيدعمها إلى حاربنا الفقر وزدنا في وثيرة التوظيف وعالجنا المشكل ديال الفقر، راه كلشي تيستفد إذن هذي سياسة يستافدوا المغاربة من خيرات البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا جزيلا للسيد الوزير.

في الحقيقة راكم وضعتيوا يدكم أو الأصبع ديالكم على مكامن الخلل، الطبقة الوسطى اليوم تتعاني لأن الخدمات الاجتماعية ما كايناش، البطالة ضاربة الأطناب ديالها وفي ارتفاع مهول، الحكومة اليوم عاجزة، الحكومة اليوم تجازف، تغامر، حتى ذيك الفئة اللي هي مازال تتصبر القدرة ديال التحمل ما بقاتش السيد الوزير وهذا خطر، فين ماشيين؟ الحمد لله هاذي 7 سنوات والحكومة اللي تيترأسها الحزب ديالكم خدامة، احنا نتمناولها إن شاء الله توصل ل10 سنوات قبل ما يجي الانتخابات، وكنتمناو أنها تخرج لنا بشي بصيص.

الغلاء، السيد الوزير، أنا ماشي تنتقد من أجل الإحباط، أنا تنقول الاحتجاجات أصبحت عملة سائدة، علاش تنحتجو؟ على الخدمات الاجتماعية ما كايناش الصحة منعدمة، حتى الناس ذيك الطبقة الوسطى اللي تتدير لنا التوازن أصبحت كلها تتمشي للمصحات ما كاينش المستشفيات، الطبقة الوسطى اللي مفروض أنها تقري أولادها في المدرسة العمومية أصبحت في المدرسة العمومية منعدمة، ها احنا تنكلفو هاذ الطبقة الوسطى تكاليف باهظة أيضا، المسالك الطرقية، الخدمات الاجتماعية كلها، كلها، كلها اليوم أصبحت تقلص هاذ الطبقة الوسطى اللي هي صمام الأمان ديال المجتمعات.

السيد الوزير،

احنا ما شي تنتشفاو ولكن تنقولو لكم راه ما شي تقولوا لنا عام واحد ديال هاذ الحكومة، احنا قلنا لكم راه عندكم 7 سنين، وأول حكومة محظوظة محظوظة عندها 7 سنين باش تخدم، اعطيونا أشنو كاين؟ راه الآن تتبينوا على الفشل الذريع ديالكم في جميع الخدمات الاجتماعية، وأعطيوني أسيدي أنا راني مغربي تنعيش في جميع الأقاليم، اعطيونا أشنو درتيوا مزيان؟ السيد الوزير، راه احنا تنغامرو بالمستقبل ديال البلاد، خاصنا نتحملو مسؤوليتنا، احنا تنتمناولكم تنجحوا باش نعيشو احنا في أمان، التوفيق، إن شاء الله، غير يكون المغرب مطمئن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب في إطار الوقت المتبقى السيد الوزير تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

وا المغاربة عارفين شكون اللي تيقول المعقول، 2011 الاضطرابات اللي كانوا في المغرب لا علاقة لهم بالمستوى ديال اليوم، لا علاقة لهم، في 2011 ملي جينا لقينا المغرب كلو تيغلي، إذن ملي نقولو اليوم تيغلي واش شوف لي (rétroviseur) عندكم مهرس بلا شك، ما تتشفوش أشنو كان.

النقطة الثانية كون لقينا المغرب عندو الماء في الديور وعندهم الضوء وعندهم فك العزلة كون درنا حوايج آخرين، لقينا المغرب ما عندوش الماء، ما عندوش الضوء، ما عندوش الصبيطارات، ما عندوش المدارس، إيه 7 سنين خدامين، لا، خدامين، ما كاينش صبر على المعقول، ما كاينش صبر على المعقول.

السيد رئيس الجلسة:

الإخوان، الزملاء المستشارين أرجوكم عدم مقاطعة السيد الوزير، أرجوكم الإخوان، الإخوان، السي عبد الصمد الله يخليك، تفضل السيد الوزير، سوف يتم احتساب الوقت السيد الوزير غير كون هاني.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

تنقول أي حكومة تتجي تتزيد، ولكن بدينا من الصفر، بدينا من الصفر بالنسبة للمناطق الجبلية واش كان فيها طرقات؟ كان فيها المدارس؟ من جينا تنغوت في البرلمان أيت عبدي ما عندها ضوء، ما عندها ماء، الجبل كلو ما عندوش، إذن تنقول لكم أسيدي هاذ الحكومة، بالله عليك، لو كان ما كانتش خدامة هاذ المغاربة.. هاذي سبة للمغاربة، كيفاش هاذ المغاربة ما عارفينش الواقع وهاذ الكلام ما عارفنوش، أسيدي كون درتوا شي حاجة مزيانة كون زدنا عليها، خاصكم تكونوا تعرفوا الواقع المغرب في 2011 اللي ورثنا فيه 7.2% العجز فين كانت؟

الآن رجعت 3.5% لأن زولنا 15 المليار ديال الدراهم من الاستثمار، لأن خليتوا لنا واحد العجز مصيبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل للسؤال الأول موجه لقطاع التنمية المستدامة، وموضوعه تفعيل التشريعات الخاصة بالبيئة والعمل على تطويرها، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي يا أستاذة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيدة الوزيرة،

ما هي إستراتيجية حكومتكم من أجل وضع حد للتدهور المضطرد للبيئة وانتشار التلوث والمخاطر التي تهدد صحة الإنسان؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة نزهة الوافي كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيدة والسادة المستشارين،

أولا لابد أن هاذ السؤال بشموليته يقتضي وقتا أطول، حتى نجيو للجنة ونتذاكرو.

أما فيما يتعلق بالسؤال اللي توصلنا به اللي هو يتعلق بالجانب التشريعي البيئي للمغرب، وجب أن نقول أن فعلا على مستوى الترسانة التشريعية الحمد لله بلادنا من البلدان النموذجية فيما يتعلق بتوفرها على ترسانة تشريعية مهمة جدا، ولكن بالطبع واحنا اليوم الحكومة عندنا مخطط تشريعي بيئي، تؤطره الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي صادق عليها جلالة الملك في أول مجلس وزاري حفظه الله، بتاريخ يوليوز 2017، واحنا منكبين خاصة على الجزء التنفيذي في الترسانة التشريعية، يعني على النصوص التنظيمية لأن هذا هو الإشكال في المغرب كيف ما كنعرفوه جميعا، وأنا كنت برلمانية، وأن الكثير من القوانين بما فيها القانون الإطار اللي اليوم يحتاج إلى عمل تنظيمي من أجل تنفيذه لكي يكون لدينا، كما يمكن أن يكون نكون أكثر مشرعين كذلك يمكن أن يكون أحسن منفذ.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد كاتبة الدولة.

لك الكلمة الأخت السيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إن الواقع المعاش يتجاوز الإحصائيات والأرقام وعرض محاور الاستراتيجيات وبرامج العمل، الواقع ينطق باختلالات بالجملة في تدبير المجال البيئي، كيف ذلك والمغرب سن في دستوره المادة 31 الاهتمام بالبيئة؟ كيف ذلك، والمغرب أحدث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؟ كيف ذلك والمغرب من احتضن فعاليات (Cop22)؟ كيف ذلك والمغرب منخرط على قدم وساق في تنزيل أهداف الألفية للتنمية المستدامة؟

نحن، السيدة الوزيرة، في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى أن وثيرة الاهتمام بحماية البيئة وخلق التوازن بين التنمية والبيئة وحماية حق الإنسان للعيش في بيئة نظيفة وسليمة بطيئة جدا.

يكفي السيدة الوزيرة القيام بجولة في المدن وفي الضواحي وسترين الضعف الذي يعرفه تدبير هذا المجال الحيوي، فالمياه السطحية مهددة بظاهرة تخاصب مياهها، نقص الأوكسجين في مياه السدود، مما يؤدي إلى بروز غازات سامة تكون تكلفة معالجتها باهظة، هناك تدفقات مياه المنشآت الصناعية وتأثيراتها نظرا لغياب معالجتها.

إشكالية المطارح العشوائية تشكل تهديدا للصحة العامة وتؤثر على الفرشة المائية جراء تسرب مادة "الليكسيفيا" إلى الحقول الفلاحية التي يكون مصدرها عصير الأزبال.

تدهور الغطاء الغابوي بفعل عوامل بشرية ومناخية، انبعاث الغازات السامة والغبار الأسود من بعض المعامل الصناعية (على سبيل المثال لا الحصر القنيطرة)، الحالات المرتهلة لحافلات قطاع النقل التي بدورها تتسبب في انبعاث 90% من ثاني أوكسيد الكربون، مدن إسمنتية في غياب مساحات خضراء، التلوث المتعلق بالأنشطة الحضرية وخاصة النفايات الصلبة.

وعلاقة بالنفايات، لابد السيدة الوزيرة من الإشارة إلى عمال النظافة المساهمون في نقل هذه النفايات إلى المطارح، وفي إطار السياسة الاستباقية للحكومة من الضروري توفير لوجيستيك كفيل لحمايتهم من الأمراض.

ننتظر أن نسمع منكم السيدة الوزيرة، إجراءات عملية ومؤشرات قياس لبرامجكم واستراتيجياتكم كإخراج المراسيم التطبيقية لجميع القوانين الخاصة بالبيئة والتي تشكل عائقا أمام تنزيلها على أرض الواقع كتقديم مشاريع قوانين الملاءمة للتشريعات الوطنية في مجال البيئة مع مفهوم التغيرات المناخية وتوصيات مؤتمرات الأطراف، كتجريم تخريب البيئة والتصدي للوبيات الاستثمار والملوث للبيئة، كتقوية الوعي بالمسألة البيئية ببرامج تحسيسة وإدراج ذلك في برامجنا التعليمية...

فأين أنتم معالي الوزيرة مما يحدث، والغريب في الأمر أن الوضع يزداد تدهورا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، انتهى الوقت أعتذر، السيدة المستشارة، انتهى الوقت السيدة المستشارة.

الكلمة لكم كاتبة الدولة للرد على التعقيب، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

كنت أتمنى أن تلتزمي بالسؤال المطروح، لأن هضرت على الجانب التشريعي للبيئة، بالرغم أن..

ولكن هذا لا يمنع أننا نقول لك بكل صراحة، ربما هاذ الحكومة هي الحكومة الأولى التي تحطم الرقم القياسي في النزول للميدان من أجل أن تراقب البرامج، احنا ماشي من الناس اللي كيجلسوا في (bureau) أنا لحد الآن وصلت ل14 زيارة ميدانية بين مدينة وإقليم وجهة، هذا من جانب.

من جانب آخر، لأول مرة الحكومة عندها مخطط خماسي لتدبير الإشكالية الكبيرة اللي كيعرفوها المغاربة والمغربيات اللي هي المطارح، كان السيدة الوزيرة، في مجموعة من المطارح في آسفي، في خنيفرة، بحرا زرتها كيشعل العافية ملي كيجي الحال سخون، اليوم كاين التثمين، كنت في الأسبوع الماضي في خنيفرة، كانت الناس كتشعل العافية في المطرح، اليوم كاين مركز ديال التثمين في المدة الوجيزة، بالتالي عندها مخطط ننتقلو بالمغرب من 3 ديال المراكز ديال التثمين والطمر، المراكز اللي كتولي فيها التثمين، هاذ النفايات اللي هي الذهب، تولي كتثمن وكتخلق ثروة وكتولي عندنا مشتل لخلق التنمية، إلى 50 مركز للتثمين، اليوم 10 ديال الاتفاقيات اللي موقعين، (le versement) غيكون يمشي للجماعات الترابية، باش الجماعات الترابية اللي كاين إشكال، حقيقة خاصنا نقولوه لأن هذا عمل تشاركي، غادي نديرو لها المساعدة التقنية لأول مرة كذلك كاين درنا مكاتب دراسات اللي كتواكب الجماعات الترابية، بالإضافة للبرامج الجديدة.

أنت هضرت على التلوث ديال الهواء، أول مرة عندنا مولود جديد، برنامج جديد اللي هو البرنامج الوطني لجودة الهواء، بدينا كذلك ماشي كنتكلمو، عمليا بدينا في 4 د المدن، كاين اللجن ديالهم، بدينا كنديرو لهم المحطات ديال التقييس، نجيو للجنة إن شاء الله، احنا بالمناسبة احنا اللي طلبنا باش نجيو للجنة باش نجيو نتذاكرو معكم على حصيلة هاذ الحكومة في هاد السنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

ونمرو إلى السؤال الثاني والأخير في نفس القطاع، وموضوعه إشكالية المطارح، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال، تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين المحترمين،

على الرغم من مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات المرتبطة بالمجال البيئي وإقرار دستور 2011 على الحق في العيش في بيئة سليمة، وبالرغم من الترسانة القانونية الهامة التي تمت المصادقة عليها في مجال المحافظة على البيئة، لا زال الوضع البيئي ببلادنا يشكو من عدة أعطاب، تنعكس بشكل سلبي على الأرض والإنسان، وفي مقدمة هاذ الأعطاب عجز الحكومة عن تدبير إشكالية المطارح التي تشكل مصدر قلق مستمر للمواطنين.

لذلك نسائلكم، السيدة كاتبة الدولة المحترمة، عن التدابير التي ستقومون بها لمواجهة هذا الإشكال؟ وما هي الإجراءات المتخذة لتجاوز اختلالات التدابير النفايات واستغلالها استغلالا يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويحمي البيئة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

شكرا السيد المستشار المحترم، على طرح هاذ السؤال، الإشكالي اللي عندو تقريبا واحد 40 سنة يدبر، ولكن ما بغيناش نبداو نتلاوحو قدام المغاربة بكلمة عجز الحكومة.

أنا ابغيت غير المعارضة تواكبنا، الله يعطيكم الستر، عيطوا لينا للبرلمان، احنا رسلنا باش نجيو للجنة، باش نتذاكرو على الهموم ديال المغاربة في واحد الإشكال اللي اليوم ما بقاش كيهم فقط جمع النفايات بقدر ما أولا عندو علاقة بالتنمية ثم عندو علاقة بإشكالية (IRREVERSIBLE) ما يمكنش إلى فقدنا الماء ما يمكنش، بالتالي اليوم عندنا مخطط، لأول مرة الحكومة عندها مخطط خماسي ديال خمس سنوات، بغينا نمشيو لبلادنا ما يبقاوش عندنا المطارح، منعنا مع الجماعات الترابية مع وزارة الداخلية والمالية أننا نبقاو نديرو (les casiers) أجي جمع ودفن، كنعطيو لـ (délégataires)، اليوم احنا درنا شروط باش يكون عندنا (Dossier éligible) ديال الجماعات الترابية، درنا لهم المساعدات التقنية، عندنا فقط في المغرب للأسف الشديد البرنامج الوطني اللي انطلق من 2008، صحيح عندو مكتسبات كثيرة وحققنا واحد الرصيد، ولكن إشكالات حقيقية لأن ما وصلناش حتى لـ 6% ديال التثمين، بالتالي ابغينا نوصلو لـ 30% نتمناو باش غنهيأو للحكومة الجاية إن شاء الله ونوصلو في 100%.

بالتالي اليوم 10 ديال الاتفاقيات موقعة مع الجماعات الترابية، وأنا مشيت لها كنتذاكر مع (les délégataires) وكنحاولو كاع نحاولو نديرو هاذي، ثم كذلك درنا المساعدة التقنية للجماعات الترابية اللي كتشوف لهم (les cahiers des charges) و (les termes de références) بالإضافة إلى ذلك النزول الميداني، ثم لأول مرة كذلك هذا هو المهم هو أننا تنبرمجو فين غادي نوصلو وثم عندنا ورش إن شاء الله في نونبر غادي نفتحو نقاش ماشي نقاش نظري، ولكن نقاش عملي على المنظومة ديال التثمين مع القطاع الخاص ونمشيو إن شاء الله في شراكة ديال القطاع العمومي خاص من أجل أن نمشيو ببلادنا باش تنخرط، دابا غير في خنيفرة اللي مدينة صغيرة، الناس اللي كانوا.. راه 18 واحد اللي كانوا تيجمعوا الأزبال في المطرح ذيك النهار قالوا ليا احنا عندنا إطار بالإطار القانوني ننتقلو من العمل الغير المهيكل للعمل المهيكل.

بالإضافة إن شاء الله راه في هاذو راه غادي يكون شي 1000 اللي إن شاء الله اللي غادي يكونوا في هاذ السنة، يعني مشاو من القطاع الغير المهيكل كانوا غير في المطارح إلا أنهم غيصبحوا فارزين بشكل قانوني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عادل البراكات:

شكرا السيد الرئيس.

غير نصحح لك السيدة كاتبة الدولة ما عمر المعارضة كانت عائق على المغاربة وعائق أنها تتحبس المشاريع التنموية ديال بلادنا.

السيدة الوزيرة، السيدة كاتبة الدولة،

خاصك تعرفي بأنك انتوما الحكومة، انتوما المسؤولة الوحيدة، أنتي المسؤولة الأولى على هاذ القطاع ديال البيئة حماية البيئة والحفاظ ديالها، ماشي في يد المعارضة، المعارضة ماشي هي اللي ردات مدينة الدارالبيضاء زبالة، مدينة اقتصادية رقم 1 في إفريقيا زبالة ومدن كبرى ناهيك على العالم القروي، هنايا كنعني المداشر.

السيدة الوزيرة المحترمة،

المطارح ديال اللي كاينة في البلد ديالنا راه اصبحت عائق كبير على المواطنين وعلى الناس اللي ساكنين.

السيدة الوزيرة،

واش ما تتشوفوش واش ما عندكمش شي نظرة مستقبلية لإنشاء وإحداث هاذ المطارح وإحداث هاذ المحطة ديال معالجة المياه العادمة، أنا ما فهمتش السيدة الوزيرة تنمشي لواحد الجماعة قروية وأنا كوزير على القطاع وتنحط المطرح ولا المحطة لمعالجة المياه العادمة وسط السكان.

عندنا السيدة الوزيرة نعطيك مثال إقليم أزيلال جماعة واويزغت محطة لمعالجة المياه العادمة والمطرح على بعد 100 مترو من الثانوية التأهيلية للإقليم، هاذ السيدة كاتبة الدولة راه تيسبب لنا هاذ المطارح أمراض كبيرة وعائقات كبيرة، الدراري امراض بأمراض العيون والآباء ديالهم والأمهات أمراض الربو، أمراض الصدر، والعصير اللي تيخرج من هاذ النفايات السيدة الوزيرة اللي تيمشي لنا لبحيرة بين الويدان وبحيرة بين الويدان هي واحد المصدر مهم هو باش تنسقيو آلاف الهكتارات اللي تينتجوا لنا الشمندر وتينتجوا لنا الخضراوات وتينتجوا لنا الفواكه، احنا راه أولادنا والعائلات ديالنا تياكلوا لنا السموم السيدة الوزيرة، وما نجيوش للبرلمان ونقولو المعارضة أنها..

المعارضة ما عندنا فلوس ما عندها ميزانية ما عندها.. والبرلمان ماشي هو واحد النقطة اللي غادي نحلو فيها واحد المشكل ديال هاذ المطارح، خاصك تتحولي السيدة الوزيرة للجماعات القروية والمدن الكبرى وتشوفي بعينيك وتدوزي من هاذ الطريق، احنا دابا كبرلمانيين وكأطر وكوزراء هنايا تنجيو للبرلمان راه (la salle climatisée) والريحة العود وكلشي مزيان، ولكن الناس اللي عايشين تما السيدة الوزيرة صباحا مساءا راه يعانون أمراض السيدة الوزيرة، وطرقنا جميع الأبواب ما كاينش اللي يهضر معانا، أنت السيدة الوزيرة خاصك تحملي المسؤولية ديالك وتنتقلي لهاذ المناطق هذا وتلقاي الحل لهاذ الروائح الكريهة وهاذ المشكل الكبير اللي تيأثر على الصحة ديال المواطن.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لك السيدة كاتبة الدولة للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقى بضع ثواني 40 ثانية أعتقد، تفضلي.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة مكلفة بالتنمية المستدامة:

لكي أقول أن المعارضة بغيناها تواكبنا ماشي تخدم معنا لأن احنا قادين بشغالتنا وربما يكفيك إذا كنت مواكبا جيدا في إطار حقك وواجبك الدستوري لمواكبة الجزء التنفيذي للحكومة غتشوف أي وزير شحال تينزل ل (terrain) وتحسب ونيجو نتحاسبو المسألة الأولى.

المسألة الثانية، أنا مستعدة نتراقب نجي اللجنة ونقدمو الحصيلة ونتراقبو دستوريا.

المسألة الثالثة هو أنا أقول لك لأول مرة في تاريخ الحكومات وأنا من الناس اللي تيعترفوا بالحكومات السابقة من أجل تعزيز أن اليوم عندنا مخطط مبرمج وفق أهداف اللي غادي نجحو فيها وبدينا دابا كنتجو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة كاتبة الدولة، وأشكرك السيدة كاتبة الدولة على المساهمة في هذه الجلسة.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة رقم 169

التاريخ: الثلاثاء 26 شوال 1439هـ (10 يوليو 2018).

الرئاسة: المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وثمان وخمسون دقيقة، إبتداء من الساعة الثانية والدقيقة الرابعة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مخصصة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوعين:

- الموضوع الأول: "نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة"؛

- الموضوع الثاني: "الغرف المهنية ورهان التنمية".

المستشار السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين اثنين:

- الموضوع الأول: نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة؛

- الموضوع الثاني: الغرف المهنية ورهان التنمية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال..

إذن على بركة الله، نعلن من جديد عن افتتاح هذه الجلسة.

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور، والمادتين 241 و242 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لتقديم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة المحترم حول موضوعين:

- الموضوع الأول: يتعلق بنظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة؛

- الموضوع الثاني: يتعلق بالغرف المهنية ورهان التنمية.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة..

الرجاء التركيز الله يخليكم، راه احنا (déjà) تعطلنا على الجلسة بما يقارب 15 دقيقة.

إذن مباشرة، نشرع الآن في معالجة الأسئلة المتعلقة بالمحور الأول، وأفتح باب التدخلات في هذا الباب، وعندنا 10 أسئلة في هاذ المحور المتعلق بالصفقات العمومية، ونبدأ بأول متدخل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المحترم، فليتفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد الحو المربوح:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الزملاء المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن حصيلة السياسات العامة المرتبطة بنظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة المحترم.

المستشار السيد العربي المحرشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إلى أي حد ساهم نظام الصفقات العمومية في تحقيق رهان الحكامة الجيدة وتحسين مناخ الأعمال؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية المحترم.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات والتدابير العملية التي تنوون اتخاذها من أجل تحسين حكامة الصفقات العمومية والارتقاء بنجاعتها؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الحركي المحترم.

المستشار السيد الطيب البقالي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تثير الصفقات العمومية أسئلة كبيرة حول إشكالية الحكامة في تدبيرها ومساطرها.

على هذا الأساس، نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حول التدابير التشريعية والتنظيمية التي تتخذونها في مجال الصفقات العمومية بغية ضمان نجاعتها.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لإرساء نظام حكامة جيدة للصفقات مبني على الشفافية ونجاعة الأداء.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الإتحاد العام لمقاولات المغرب.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أنا في البداية أولا أقول واحد المسألة اللي أساسية هو أننا احنا منسجمون مع المخرجات ومع التوصيات التي صدرت في الرأي ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نظرا لتواجدنا فهاذيك اللجنة، لأننا نرأس ذيك اللجنة الخاصة اللي عملت هاذ الرأي والدراسة، وكذلك لنا منصب مقرر فيها، إذن هناك التقائية كبيرة ما بين مخرجات والتوصيات ديال الرأي مع مقترحات الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي البداية ما استرعى انتباهي حقيقة هو أنه هناك تراكمات، هناك نمو كبير ديال الاستثمار وكذلك عبر الصفقات العمومية في هاذ.. خصوصا منذ عام 2000 إلى يومنا هذا، اللي خلا أن الاقتصاد الوطني حقيقة يعرف طفرة نوعية، ويمكن ليا نقول لكم أنه تقريبا اليوم وصلنا تقريبا ما يناهز 200 مليار ديال الدرهم، يعني السدس تقريبا ديال الناتج الداخلي الخام.

واحنا يمكن نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، أن هناك قطاعات برمتها يمكن ليا نذكر مثلا القطاع ديال الأشغال العمومية وقطاع الدراسات اللي تقريبا عندو يحيى بحياة هاذ الصفقات العمومية وفي ارتباط وطيد مع تطورها، مع انكماشها، مع تعقيدات مسطرتها، مع تبسيطها، والمفارقة العجيبة حقيقة هو أنه–وهذي مسألة اللي ربما شادة–هو أنه في هاذ السنة الفارطة أنه كانت هناك صفقة عمومية ما بين وزارة التربية الوطنية وما بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، اللي كانت صفقة كبيرة واللي تعطات لمؤسسة عمومية، حقيقة ما وجهناش الرسائل الحقيقية اللي خاصنا نوجهوها لمناخ الأعمال.

احنا في الوقت اللي تنعملو في مناخ الأعمال، هناك مشاريع اللي هي قوية كمثلا من الباب الخامس من مدونة التجارة فيما يخص صعوبات المقاولة أو الآن كنا تنتكلمو اليوم كاين مشاريع اللي منزلة كإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية أو التكوين المستمر، اللي كلها سوف إن شاء الله غادي تعطي واحد الطفرة خصوصا على صعيد التصنيفات والترتيبات الدولية للمغرب، فما تنوجهوش الرسائل الحقيقية بحال مثلا المغربي اللي تيقول: "اللي حرث الجمل راه تيدكو" فللأسف هذي مسألة نسجلها بامتعاض كبير، فتنتمنى أنه، وهنا تنشكر وزير التربية الوطنية اللي تفاعل معنا التفاعل أمثل، وهناك مقاولات حقيقة اللي حطمت مناصب الشغل، هناك مقاولات التي هناك وفيات ديال المقاولات، ومعنا الأخ هنايا اليوم هو رئيس الجامعة ديال الصناعة التعدينية، السي حميد الصويري المستشار المحترم، اللي حقيقة عانى

مع القطاع ديالو هاذ السنة الفارطة، وكنتمنى أنه هاذ السنة–وهذا وعد ديال السيد وزير التربية الوطنية–أنه يتفاعل معنا تفاعل إيجابي في هاذ المسألة.

وهذا من بين بزاف العوامل اللي ما عندناش الوقت وللأسف باش نفصلو فيها، ولكن هذا يدعونا للتساؤل هل تمكنت هذه الإصلاحات كانت هناك إصلاحات كثيرة فيما يخص المراسيم (4 أو 5 مراسيم منذ عام 1998 إلى 2013، 2014 إلى 2016 آخر 2016)، فكانت هناك إصلاحات اللي اعطاتنا واحد الصورة اللي ربما اللي همت بالطبع الصفقات العمومية، واللي كان فيها واحد النوع من الشفافية، ولكن هل هاذ الإصلاحات تمكنت من تحقيق هاذ الأهداف المسطرة لها؟ احنا كفاعلين اقتصاديين يمكن، السيد رئيس الحكومة، أن نجزم من خلال الممارسة الميدانية أن أفق تحقيق هذيك الأهداف المسطرة مازال بعيد المنال، وغادي نفصلو معكم السيد رئيس الحكومة.

فيما يخص الحكامة، فالنصوص التشريعية للصفقات العمومية تتسم، أولا، بالتشتيت، ليس هناك فيها تشريع، هناك كلها نصوص تقريبا تنظيمية، أغلبها، جلها–إن لم أقل كلها–نصوص تنظيمية، فاتسمت بالتشتيت، وجل الإصلاحات اللي همت هاذ الجوانب هي جوانب مسطرية، هي جوانب شكلية، هي جوانب إدارية، كتبقى النصوص التطبيقية معقدة أو تشوبها ضبابية في تحديد المسؤوليات، اعطاتنا فرزت لنا واحد النوع من الاختلال في العلاقات التعاقدية ما بين الأطراف، ما بين المقاولة وما بين صاحب المشروع، بالطبع لصاحب المشروع، الإدارة بصفة عامة، وهو ما يستوجب، السيد رئيس الحكومة، تدوين جميع النصوص المؤطرة للصفقات العمومية في إطار مدونة خاصة بالصفقات العمومية، تحدد بوضوح المسؤوليات، وتعيد التوازن لهاذ العلاقة المختلة بين صاحب المشروع والمقاولة، خصوصا بعد المرحلة ديال التفويت، وتشمل جميع مراحل الصفقة، لأن الآن هاذ النصوص لا تشمل المراحل القبلية للصفقة ولا المراحل البعدية، فهي انصبت أساسا وركزت على هاذيك الحلقة ديال التفويت ديال المراقبة، ديال الإنجاز، ديال الاستلام ولا غير، بينما هناك مراحل قبلية فيما يخص الدراسات، فيما يخص دراسة الأثر، كذلك هناك مراحل بعدية اللي تهم التقييم وتقييم الأثر على الاقتصاد الوطني، فهذه كلها لا وجود لها في هاذ النصوص اليوم اللي كاينة فيما يخص الصفقات العمومية.

الحكامة والشفافية كذلك، الشفافية والولوج إلى المعلومة، فمساطر الصفقات العمومية مازالت معقدة..

السيد الرئيس:

آسف انتهى الوقت، السيد الرئيس.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

نظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة، أي واقع وأية آفاق؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشار السيد محمد زروال:

السلام عليكم.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أكيد أن هناك مجهود كبير بذل على مستوى تدبير الصفقات العمومية، في طريق كسب رهان الحكامة الجيدة خصوصا من حيث اعتماد تدابير قانونية ومسطرية، أسهمت في تعزيز الشفافية وإرساء قواعد المنافسة المتكافئة، حتى أننا نكاد نجزم أن النصوص القانونية والمساطر ذات الصلة جاءت متقدمة، لدرجة أنها أصبحت تؤثر في القدرة على إنجاز البرامج والمخططات في الزمن المحدد لها بالنسبة للإدارات التي تحترم بدقة مساطر الصفقات العمومية.

ورغم ذلك، فالمجهود الذي عرفه التشريع في مجال تدبير الصفقات العمومية يصطدم ميدانيا بالمقاومة الشرسة لأعداء الإصلاح، لأن ثقافة الفساد مازالت للأسف الشديد متفشية بشكل خطير في الحياة العامة، مازال هناك الكثير مما يجب القيام به على مستوى محاربة هذه الآفة الخطيرة، التي هي سبب ما يعرفه نموذجنا التنموي من قصور وما يعرفه اقتصادنا من أزمة بنيوية، وما لذلك من انعكاس سلبي على المعيش اليومي للمواطنين وكذلك على مستقبل بلدنا وأجياله اللاحقة.

هذا انطباعنا بكل موضوعية بدون مساحيق التجميل الرسمية، وبعيدا عن التفاؤل المفرط وبدون التهويل المجحف، فيكفي الإشارة إلى تقارير المجلس الأعلى للحسابات لنقف على حجم الاختلالات التي تطال مجال تدبير الصفقات العمومية في كل مراحلها، سواء عند إبرام الصفقات أو عند تنفيذها، وكذا التأخر الحاصل في البت في العديد من

ملفات الفساد التي أصبحت حديث الرأي العام.

ويكفي كذلك ما وقع في ملف الحسيمة من ارتباك واضح بين قرارات زجرية طالت العديد من المسؤولين عن تأخير أو عدم إنجاز بعض الأوراش وبين أحكام قضائية قاسية جاءت مجافية لمنطق وروح هذه القرارات الإدارية التي صدرت من أعلى هيئة في البلاد.

إننا نعتقد في الاتحاد المغربي للشغل أن المدخل الرئيس للحكامة الجيدة هو بالأساس مدخل سياسي، يتطلب إرادة سياسية حقيقية لمباشرة الإصلاحات العميقة المنتظرة وإحياء المقتضيات الدستورية وبعثها من مرقدها، بكل شجاعة ونكران الذات، ومنها الفصل بين الثروة والسلطة، وكذلك ربط المسؤولية بالمحاسبة والضرب بيد من حديد على من ثبت تورطه في نهب المال العام، هذا إن نحن أردنا فعلا إقلاعا اقتصاديا حقيقيا، هذا ما جعجع ويجعجع حوله الجميع، أحزابا ونقابات ومجتمع مدني، لكنها جعجعة بلا طحين.

نحن لا ننكر بأن هناك مجهودات محترمة تم القيام بها، لكنها للأسف تبقى دون الطموحات، ولم نلمس في الواقع لا من طرف المؤسسة التنفيذية ولا من المؤسسات الرسمية المعنية بالفحص والتدقيق والمراقبة والمتابعة والمحاسبة، لم نلمس ردود فعل بالنجاعة والشجاعة التي يتطلبها الوضع الاقتصادي المتأزم ويتطلبها السياق الاجتماعي المحتقن، ومازالت الصفقات العمومية في العديد من الحالات تشكل فرصة للريع وللاغتناء الغير المشروع على حساب العاملات والعمال المحرومين من أبسط شروط الحماية الاجتماعية والعمل اللائق، وكذلك على حساب المقاولات المتوسطة والصغرى، الحلقة الأضعف في نسيج مقاولاتي غير عادل، تستحوذ فيه الشركات الكبرى التي لا تمثل إلا 7% على 80% من حصة الصفقات العمومية.

إن هذا الوضع المختل يترتب عنه مسؤولية نهج مقاربة تشاركية وتبني استراتيجية شمولية في تخليق الحياة العامة والقضاء على بؤر الفساد ومواصلة إصلاح نظام الصفقات العمومية، الذي يعتبر رافعة اقتصادية لا محيد عنها وأحد مظاهر ومؤشرات الحكامة الجيدة.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الريس،

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن إختلالات الصفقات العمومية وأثرها على الاستثمار والتنمية في المغرب.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

الصفقات العمومية منظومة متكاملة في بلادنا منذ مدة، هي آلية من آليات تنفيذ الميزانية عبر توجهات يجب أن تكون منسجمة مع برنامج الحكومة وأمنياتها وأجندتها، باعتبار أن سوق الصفقات اليوم يفوق 100 مليار درهم، وبشكل 15% من الناتج الداخلي الخام وأكثر من 60% من الاعتمادات المرصودة لمختلف مؤسسات الدولة والجماعات المحلية، وبذلك فإن الصفقات العمومية وسيلة لتوزيع الثروة الوطنية لأنها تشكل 80% من حجم أعمال المقاولات الوطنية للبنايات والأشغال العمومية و70% من مكاتب الدراسات.

وبخصوص المساطر التنظيمية لوحظ أن هناك ضعف في البرمجة التوقعية والطلبات وفي تحديد الحاجيات وإعداد الصفقات، كما أن هناك غياب للعقوبات وضعفا للمراقبة، مما تجد الشركات الجديدة صعوبة في الاستفادة من الصفقات العمومية، وهو ما يؤدي إجمالا إلى التأثير على التنافسية.

وحسب الدراسات التي أنجزتها مختلف مؤسسات الحكامة، فإن 54% من المقاولات المغربية أقرت بوجود المحسوبية في مجال الصفقات العمومية، و36% من الشركات قالت أنها كانت موضوع إقصاء وضحية مساطر غير عادية، وبالمقابل تعتبر 64% من الصفقات تسير في اتجاه صحيح.

كما كشفت دراسات أخرى أن 10% فقط من المقاولات المغربية تشارك بانتظام في الصفقات العمومية، مما يؤشر أن هناك أسبقية للمقاولات المحظوظة وربما المقاولات الأجنبية.

كما تشير نفس الدراسات إلى أن 54% من المقاولات المتعلقة بهذه الصفقات معقدة ومكلفة، في حين أن 60% من المقاولات تصرح بأنها تتعرض للابتزاز واضطرت إلى إعطاء الرشوة من أجل الحفاظ على علاقتها في التعاقد مع الدولة.

وبدون شك، هناك عدد كبير من العوائق والحواجز التنظيمية، لكن الحكومة قد بذلت جهدا كبيرا من خلال المرسوم الأخير الذي صدر في 20 مارس 2013 والمرسوم الثاني في 13 يناير 2016 من أجل تجاوز كل هذه العوائق والصعوبات، إلا أن ما لا يمكن قياسه لا يمكن تقييمه، لذلك أوصى المجلس الأعلى للحسابات بعدة توصيات نتمنى أن تعملوا

على تنفيذها.

لذلك، فإن إشكالية الحكامة في مجال الصفقات العمومية ستسائلكم باستمرار، كما ستسائل من سيأتي بعدكم على مستويات عدة:

على المستوى السياسي، فعلى المستوى السياسي يكفي التذكير بمقتضيات المواد 154 و36 من الدستور.

على المستوى الاقتصادي أضحت النجاعة الاقتصادية محرك الأداء العمومي والمعايير الأساسية لتقييم وتقدير نجاعة أداء المشاريع العمومية، خاصة فيما يتعلق بالمشتريات العمومية التي تنصهر شيئا فشيئا في قوالب العولمة الضاغطة.

على المستوى الاجتماعي فإن نجاعة الأداء الاجتماعي للمقاولات العمومية والرفع من فعالية الإنفاق العام أصبح على رأس المطالب المجتمعية، والرأي العام يراقب كيفية التدبير ودرجات الشفافية ومدى الحرص على اتباع المساطر الخاصة بالنفقات العمومية واندماج الفاعلين المدنيين، وهو ما يضع مدبر الشأن العام والمقاولين على تنفيذ السياسات العمومية أمام مسؤولية اجتماعية وأخلاقية كبيرة تجاه الفعل العام.

هنا يعني أن مسالة تخليق مسلسل اتخاذ القرار العمومي في مجال الاستثمار في الصفقات العمومية يبقى في قلب رهانات الحكامة الجيدة في مجال الصفقات العمومية، وبدون شك أنكم تبذلون مجهودا كبيرا في هذا الاتجاه.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لكم السيد الرئيس المحترم للإجابة على الأسئلة اللي استمعنا لها.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السادة الوزراء المحترمين،

أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على التفضل بطرح هذا السؤال المهم، اللي تيرتبط بواحد الموضوع–كما قال بعض الإخوة والسادة المستشارين–مهم جدا بالنسبة للاقتصاد الوطني، مهم جدا بالنسبة لتوزيع الثروة، مهم جدا بالنسبة للإدارة، مهم جدا بالنسبة للتنمية عموما، وهو موضوع الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة.

فالصفقات العمومية عندها واحد الدور مهم في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وخاصة في ظل النمو المضطرد سنة بعد سنة للاستثمارات العمومية للدولة وللمؤسسات العمومية وللجماعات المحلية أو الجماعات الترابية، حيث بلغ حجم الاستثمارات العمومية برسم ميزانية سنة 2018 ما يناهز 180 مليار درهم، أي حوالي 17% من الناتج الداخلي الخام وتشكل الصفقات العمومية في قطاع البناء والأشغال العمومية ما يفوق 70% من مجموع رقم المعاملات و80% من رقم معاملات قطاع الهندسة، علما أن هاذين القطاعين (يعني قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الهندسة) يضمان حوالي 6000 مقاولة ومكتب دراسة، ويوفران زهاء 100.000 منصب شغل قار.

فالصفقات العمومية بهذا ليست فقط أداة بسيطة لتدبير الاقتناءات العمومية وتلبية حاجات الدولة أو الإدارة، بل أيضا تعتبر رافعة أساسية للاقتصاد الوطني ورافعة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورافعة أساسية لتشجيع الاستثمار ورافعة أساسية لتشجيع المقاولة، فإذن هي مهمة جدا، فضلا عن كونها آلية لتنفيذ البرامج الاجتماعية للدولة في مختلف المجالات وفي مختلف المناطق لتلبية حاجات السكان في مجال التعليم، في مجال الصحة، في مجال السكن، في مجال النقل، في مجال الطرق وفي غيرها من المجالات.

وحرصا على إحاطة هذه الآلية الهامة بكافة الضمانات القانونية اللازمة لضمان شفافيتها ونجاعتها، فقد أولاها الدستور في الفصل 36 منه بالخصوص أهمية خاصة حينما ألزم السلطات العمومية بالوقاية طبقا للقانون من كل أشكال الانحراف المرتبطة بإبرام الصفقات العمومية وتدبيرها والزجر عن هذه المخالفات.

ومن هنا فإن الحكومة وعيا منها بأهمية الصفقات العمومية، والحكومة أيضا واعية بضرورة تكون هاذ الصفقات العمومية تم على أحسن وجه، وتتم في أحسن الظروف، ولذلك اتخذت الحكومة أعداد من الإجراءات، وفي هاذ المجال أحيي الإدارات العمومية وأحيي الفاعلين الاقتصاديين أيضا اللذين يلتزمون في عملهم بالنزاهة ويلتزمون بالشفافية وبالمسؤولية هذا هو الغالب الأعم، وهذا لا ينفي بطبيعة الحال أن هناك شوائب وهناك اختلالات وجب التصدي لها بكل حزم وقوة ووجب الوقاية منها وليس فقط التصدي لها تصديا بعديا.

ويقوم تصور الحكومة لمسألة تحسين حكامة الصفقات العمومية على اعتماد منظور شمولي ومندمج لتدبير هذه الصفقات يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد المرتبطة بها القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتدبيرية وغيرها، منظور يقوم على تحقيق المعادلة الأساسية في جعل في ضرورة جعل الطلبات العمومية آلية ناجعة وفعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس الوقت العمل على ترشيد المال

العام ونجاعة استعماله.

ووفق نفس المنظور الشمولي، فإن الحكومة تعتبر أن إصلاح منظومة الصفقات العمومية لا يمكن أن يتم بمعزل عن محيطه العام، إصلاح نظام الصفقات العمومية يدخل في إطار ترسانة من الإصلاحات المتكاملة، كلها تساعد على إصلاح منظومة الصفقات العمومية، فهي منظومة متكاملة، كل إصلاح يصب في اتجاه وفي مصلحة إصلاح آخر.

ومن هنا لابد أن أشير، بأن هناك جملة من الإصلاحات باشرتها الحكومة باستمرارية مع انطلاقها أو بدأت تنفيذها بعد تقريرها من قبل أو غيرها، انطلاقها من قبل ما تجي هذه الحكومة منذ سنة، لكن اهتمينا بزاف بهذه الإصلاحات، وبغيت نذكر بعضها اللي هو كيصب في إصلاح الصفقات العمومية:

أولها بدء تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، في أفق 2025، والتي هي مهم تضم 239 مشروع موزعة على 10 برامج، منها برنامج "تحسين خدمة المواطن"، منها برنامج "الإدارة الإلكترونية"، منها برنامج "الشفافية في الوصول إلى المعلومة"، منها برنامج "الرقابة والمساءلة"، وهي الإستراتيجية التي حرصت الحكومة على البدء في تنفيذها، وبدينا الإجراءات منذ أول يوم عن طريق إخراج المرسوم الضروري لتأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وعقد اللقاء الأول لهذه اللجنة، وبالتالي فهذا مشروع أول علاش؟ لأن هذا المشروع ديال الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عنده تأثير مباشر وتأثير قوي وكبير على شفافية ونجاعة الصفقات العمومية.

الإصلاح الثاني، هو تكريس الحق في الحصول على المعلومة، وذلك بالخصوص من خلال اعتماد القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، والذي صادق عليه البرلمان، وصدر بتنفيذه الظهير الشريف في 22 فبراير 2018، وهذا القانون يعد حقا من الحقوق الأساسية التي نص عليها الدستور، اعتبارا للأهمية القصوى التي يكتسيها الحصول على المعلومة الجيدة والضرورية وفي الوقت المناسب في تعزيز الشفافية وفي تعزيز الحكامة الجيدة وفي تعزيز تكافؤ الفرص وفي تعزيز الثقة بين مختلف الفاعلين، بما فيهم الإدارة والمتعاملين معها.

الإصلاح الثالث هو وضع وتفعيل البوابة الوطنية للشكايات، باعتبارها آلية أساسية للتفاعل بين المواطنين وبين الإدارة بمختلف توجهاتهم وأنواعهم، وقد سجلت هذه البوابة الرقمية في الأشهر الثلاث الأولى من انطلاقها أكثر من 17000 شكاية، تمت معالجة 61% منها، ومن ضمنها عدد كبير من الشكايات المرتبطة بالصفقات العمومية.

الإصلاح الرابع، هو إعداد مشروع قانون رقم 48.17 يتعلق بالوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية، هذه الوكالة الوطنية للتجهيزات العمومية هذا إصلاح أساسي، إصلاح مهم، إصلاح مركزي في مجال تدبير إحداث وصيانة التجهيزات العامة، حيث سيعهد إلى هذه الوكالة بالقيام بمهمة صاحب المشروع المنتدب لفائدة إدارة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية وباقي الأشخاص الاعتبارية العامة، مما سيمكن من تركيز الإشراف المنتدب للمشاريع المتعلقة بالتجهيزات العامة في جهة واحدة ذات خبرة، ذات كفاءة في هذا المجال، مع ما يستتبع ذلك من حسن تدبير هذه المشاريع وضمان نجاعة تتبعها، ونتمنى أن يصادق على هذا المشروع ديال القانون في القريب، لأن هو الآن في البرلمان.

هذا المشروع ديال القانون الأهمية ديالو أنه أولا اللي غادي يدبر اللي غادي يولي صاحب مشروع منتدب هم متخصصين في المجال، من قبل كانوا واحد–ما عرفتش باش غادي نعطي..–مثلا طبيب كيولي يشرف على بناء المستشفى وهو ماشي مهمته هاذي، أولا تناخدو من وقته، ثانيا ماشي مهمتو يمكن يكون عندو نقص، أنا درت المثال ديال الأطباء حيث أنا طبيب باش ما يتقلقوش الإخوان الآخرين، وكذلك بالنسبة لجميع المهن، واحد عندو المهنة ديالو، كاين المهنة ديال الإشراف على البناء وعلى التجهيزات وعلى توفيرها وعلى الصفقات إلخ، فالآن المهنيين هم اللي غادي يشرفوا على هاذ الشي، معنى هذا الإدارات كلها يمكن تعهد لهاذ الوكالة الجديدة تنفيذ التجهيزات العمومية.

الإصلاح الخامس، هو تفعيل اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية المحدثة بموجب مرسوم كان صدر في 21 شتنبر 2015، ولذلك احنا جينا اهتمينا بهاذ الموضوع، اعطيناه واحد.. دخلنا في إطار التشاور مع مختلف الجهات المعنية، أحدثنا هاذ اللجنة، اللجنة الوطنية للطلبات العمومية، عينا الرئيس ديالها والأعضاء ديالها في تاريخ 19 يناير 2018، يعني منذ 6 أشهر تقريبا، وبعد تنصيب هذه اللجنة بدأت العمل ديالها وبعد تنصيب اللجنة من أهم الإصلاحات التي حرصنا عليها في هاذ الولاية الأولى للحكومة، باعتبارها حلقة أساسية في مسلسل تخليق الحياة العامة وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة في تدبير واستعمال المال العام، وسأعود بالتفصيل إلى هذه اللجنة الوطنية للطلبات العمومية بعد قليل.

إذن هذه واحد المجموعة ديال الإصلاحات كتصب كلها في هاذ المجال ديال إصلاح منظومة الصفقات العمومية.

الآن، ما هي أهم مضامين الإصلاح؟

أنتم تعرفون جميعا بأن المرسوم المنظم لطرق وصرف وشروط إبرام الصفقات العمومية جاء عبر مراحل، آخر هذه المراحل سنة 2013، وذلك انسجاما دائما مع الطلبات والحوار الذي كان مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين من جهة، وأيضا مع متطلبات تحسين مناخ الأعمال في بلادنا، وتم إدخال عدة تغييرات بهدف تعزيز الشفافية والحكامة في تدبير الصفقات العمومية، علاوة على توسيع مجال تطبيق هاذ المرسوم.

تمت سنة 2015 أيضا مراجعة دفتر الشروط الإدارية العامة المطبقة على صفقات الأشغال، ويعتبر هذا الدفتر أحد مكونات الصفقة، الذي

يحدد البنود العامة والإدارية التي تنفذ الصفقات بموجبها.

ومراعاة للمنظور الشمولي في إصلاح نظام الصفقات العمومية، فلم يتم الاقتصار فقط على مراجعة النص المنظم للمساطر وطرق إبرامها، بل هم أيضا جوانب أخرى من تدبيرها كرهن الصفقات، أداء التسبيقات، تحديد آجال الأداء، تسديد فواتير فوائد عن التأخير في الأداء، تشجيع مشاركة المقاولات، لاسيما الصغرى والمتوسطة منها، في الصفقات من خلال عدد من التدابير أذكر منها:

- أولا: الترخيص بأداء دفعات إلى أصحاب الصفقات بمثابة تسبيقات، هاذ الشي ما كانش من قبل، من 2014 يمكن الآن هذاك الدفعات لأصحاب الصفقات يمكن تتم تدريجيا حتى قبل إنهاء الصفقة كلية؛

- ثانيا: مراجعة الإطار القانوني لرهن الصفقات العمومية بهدف تبسيط الإجراءات وتيسير تمويل الصفقات؛

- ثالثا: إحداث مرصد آجال الأداء بموسوم نونبر 2017، وهذا المرسوم متعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء، وقد عهد إلى مرصد آجال الأداء، هذا المرصد عهد إليه بالقيام بالتحاليل والدراسات المبنية على الملاحظات الإحصائية المتعلقة بممارسة هذا المرصد، غادي يولي عندنا مرصد تيعطينا المعلومات الدقيقة والمحينة فيما يخص الآجال ديال الأداء، وأين الخلل، وشكون اللي عندو الخلل، وكيف يمكن أن نعالجه، وهذا الصباح تم إطلاق هذا المرصد في وزارة المالية، لأن السيد وزير المالية هو الذي يترأسه بحضور فاعلين حكوميين، عدد من القطاعات الحكومية وبحضور الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هاذ الصباح. هذا لصباح كان اجتماع في وزارة المالية، يعني أننا كنعطيو واحد الأهمية كبيرة لهاذ الأوراش كلها غاديين معها، كل ورش كنحاولو ما أمكن نعطيوه الانطلاقة.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مواصلة إصلاح نظام الصفقات العمومية يوجد–كما جاوب عليه أحد السادة المستشارين المحترمين–يوجد في صلب برنامج عمل اللجنة الوطنية لتحسين مناخ الأعمال في هذه المرحلة كلها، وخصوصا فهاذ السنة ديال 2017-2018 عبر مشروعين:

- المشروع الأول، هو إنجاز دراسة حول البعد الاقتصادي للطلبيات العمومية من أجل جعلها رافعة للتنمية الاقتصادية، وستعلن عن نتائج هذه الدراسة قبل نهاية هاذ السنة. يعني السؤال: كيف يمكن أن نرفع مساهمة الصفقات العمومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ كيفاش الصفقات العمومية نشوفو المنظور ديالها–كما قال السيد المستشار المحترم–كيفاش يكون عندها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية، في نسبة النمو عموما، على تنمية المقاولة وعلى التنمية الاجتماعية أيضا؟ هاذ الدراسة تتم باستحضار حتى التجربة الدولية، وإن شاء الله نعلنو عليها في القريب؛

- ثانيا، رقمنة مساطر إبرام الصفقات العمومية وأنتم تعرفون جميعا بأن الرقمنة بدات من المرسوم ديال الصفقات العمومية ديال 2013 دخلناها، ولكن هي كتمشي تدريجيا، تدريجيا. هاذ الرقمنة ديال الصفقات العمومية ماشي إلزامية إلى حد الساعة، هي ليست إلزامية، ولكن هي ممكن أن تسلكها المقاولة حاليا.

دبا كاين السؤال: واش نديرو الإلزامية ديال هاذ الرقمنة ولا لا؟ هذا حتى يكون استفادة من الشركات من المقاولات يكون عالي من هاذ الآلية عاد نشوفو كيفاش ننتقلو للإلزامية، باش ما نديروش واحد الإجراء معرقل لعدد من المقاولات، ولكن كاين التفكير، بطبيعة الحال هاذ الشي ما نديروه إلا بتشاور مع الشركاء الاقتصاديين، لأن احنا خاصنا نديرو واحد الإجراء اللي كينفع المقاولة ماشي اللي كيعرقلها، ولكن الآن جميع مراحل الصفقات كلها حتى للنهاية والمراقبة حتى ديال هاذ المراحل كلو ممكن إلكترونيا، ويمكن أي مقاولة بغت تلجأ ليه 100% يمكن أن تلجا إليه، وهذا يرفع درجة الشفافية في الولوج إلى الصفقات العمومية.

بطبيعة الحال، كما اقترح السيد المستشار المحترم، هاذ الإطار القانوني ديال الصفقات العمومية لحد الساعة كلها في إطار تنظيمي، كلها مراسيم، عندنا 4 مراسيم، مرسوم الصفقات العمومية، مرسوم آجال الأداء، مرسوم اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، المرسوم ديال المرصد الوطني لآجال الأداء ديال نونبر 2017، هاذي مراسيم.

هناك نقاش حتى هو كندرسوه، واش ننتقلو إلى المستوى القانوني؟ بمعنى نجمعو هاذ الشي ونديرو مدونة للصفقات العمومية، هذا عندنا سؤال الآن، احنا كنديرو الآن التجربة الدولية، كنشوفو أشنو فيها وكنشوفو أشنو هو اللي مناسب للمقاولة المغربية والواقع المغربي، وإلى كان ضروري غادي نجمعو ذاك الشي، ما هو قانوني بطبيعة الحال، ما هو تنظيمي غادي نجزؤوه، وغادي عاود يصدر في مراسيم، وغادي نحاولو ما أمكن ننتقلو للمستوى القانوني، وهذا أيضا مجال نقاش اليوم، ونحن مستعدون لتلقي كل الاقتراحات التي يمكن أن يدلي بها بعض الشركاء سواء كانوا اقتصاديين أو اجتماعيين.

الآن ما هي التدابير المتخذة من طرف الحكومة لتعزيز الشفافية والحكامة الجيدة في مجال الصفقات العمومية كما طالب بذلك بعض السادة البرلمانيين المحترمين؟ وربما غادي يكون التكرار شوية فهاذ أسمو...

عندنا بعض المحاور:

المحور الأول ضمان الشفافية وحرية المنافسة في الولوج إلى الصفقات العمومية، هاذي باينة، فيه أولا ضرورة نشر خلال 3 أشهر الأولى من كل سنة مالية البرنامج التوقعي للصفقات لكل إدارة إدارة، فلذلك أي إدارة راه يمكن تدخل للموقع ديالها غادي تلقى البرنامج ديال الصفقات ديال السنة، توقعي في 3 أشهر الأولى، وهاذ البرنامج التوقعي فيه مختلف المعلومات، فيه العنوان اللي غادي يتوجه له

لتحصل على مزيد من المعلومات أو باش تشارك في الصفقة، وفيه حتى ما هي الصفقات الموجهة أساسا أو أحيانا فقط إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة، واليوم دخلت لبعض أسمو باش نتأكدو من ذاك الشي، ولقينا عدد من القطاعات راه موجود هاذ الشي. معنى ذلك أنه رفعنا درجة الشفافية ولى حتى البرنامج التوقعي بمعنى المقاولة يمكن هي تبرمج في السنة أشمن من صفقة اللي بغات تمشي تطلب باش تشارك فيها؛

العمل على نشر طلبات العروض بواسطة الإعلانات الورقية وبالبوابة الالكترونية للصفقات العمومية؛

القيام بإشهار طلبات العروض على أوسع نطاق، حيث ينشر الإعلان على طلب العروض المفتوح في بوابة الصفقات العمومية في جريدتين توزعان على الصعيد الوطني على الأقل يختارهما صاحب المشروع، تكون إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الأجنبية، بالإضافة إلى النشر بالمواقع الالكترونية للقطاعات صاحبة المشروع؛

نشر تقدير الكلفة التقديرية للأعمال المزمع إنجازها، وانتوما تتعرفوا بأن الشيك قبل الإصلاح ديال مرسوم الصفقات العمومية كان شبه سري، كتدير الإدارة التوقع ديالها وتتخليه، دابا الآن هذا التوقع ينشر، هذا دفع للشفافية؛

إخبار المتنافسين بكل المستجدات ونشر النتائج النهائية بمجرد انتهاء لجان طلبات العروض من أشغالها وغيره؛

الحرص على اعتماد المسطرة التنافسية في إبرام الصفقات العمومية. بالمناسبة باش نعطيو واحد الرقم مهم، مثلا في هذا الإطار في 2017 المشترون العموميون، المشترون العموميون أبرموا حوالي 40.000 صفقة سنة 2017، 97% بواسطة طلبات العروض، 3% فقط هي التي كانت بمسطرة تفاوضية؛

الحرص على تفعيل مقتضيات مرسوم الصفقات العمومية (المادة 156 المتعلقة بتخصيص نسبة 20% من المبلغ المتوقع للصفقات التي يعتزم طرحها برسم كل سنة مالية للمقاولات الوطنية المتوسطة والصغرى)، وهذا واحد الإجراء إلزامي بالنسبة للإدارات العمومية، إلزامي تخصيص 20% من صفقاته للمقاولات الصغرى والمتوسطة، وقد أصدرت شخصيا كرئيس الحكومة بتاريخ 22 غشت 2017 منشورا لحث القطاعات المعنية على تفعيل هذه المقتضيات، ونحن نتابع تفعيل هاذ المقتضيات، واحنا تنطلبو من مختلف القطاعات الالتزام بهذا المقتضى والعمل على تنفيذه؛

الحرص على تعميم النظام المندمج لتدبير المشتريات، التجميع ديال المشتريات، حتى هو.. هذا من بين..، وذلك تكريسا لمبادئ الشفافية والحكامة الجيدة؛

تعزيز التدبير اللامادي للطلبيات العمومية وهو الرقمنة وقد تحدثت عنه منذ قليل.

ثانيا، استحضار مبدأ ترشيد النفقات في تدبير الطلبيات العمومية، وذلك من خلال بالخصوص انتظام الدراسات التقييمية الأولية والتي يفرضها المرسوم حاليا، الدراسة التقييمية دائما الآن في واحد الحد معين ضرورية.

ثالثا، تعزيز مراقبة وتتبع جودة إنجاز الصفقات العمومية إما عن طريق المراقبة الداخلية أو عن طريق المراقبة الخارجية عن طريق مكاتب دراسات متخصصة.

رابعا، إخضاع الصفقات العمومية للمراقبة والتدقيق، وفي هذا المجال ستضطلع مفتشيات العامة للوزارات بمهام التفتيش والتدقيق ومراقبة احترام وتفويت وإنجاز الصفقات العمومية بهدف ضمان ترشيد استعمال المال العام وتقديم اقتراحات لتعزيز الشفافية وتحسين المردودية والفعالية، بالإضافة إلى تتبع معالجة الشكايات الواردة على الوزارة، وهذا درنا فيه واحد المجموعة ديال الأعمال، وأنتم تعرفون–وكما قلت سابقا في هاذ المنبر–بأنه أولينا الاهتمام الآن لتطوير هاذ المفتشيات العامة ديال الوزارات وإصلاحها، التكوين، وغادي نعلنو على برنامج التكويني مع بداية السنة المقبلة، إن شاء الله، في شتنبر، وأيضا إلزامية بأن كل تقرير ديال المفتشية العامة يجب أن تصل نسخة إلى رئاسة الحكومة، وهناك فريق عمل متخصص لدراسة كل تقرير ديال المفتشية العمومية، وهاذ الشي بدأ فعلا، ولذلك هناك اهتمام بتطوير هذا الجهاز، وهو غادي يكون أداة من أدوات ديال الإدارات، ديال الوزارات، ولكن أيضا ديال رئاسة الحكومة لمراقبة الصفقات العمومية، وبطبيعة الحال المفتشيات يمكن تتحرك أيضا ليس فقط ابتداء من خلال برنامج مسبق، ولكن إذا وجدت أي شكايات من قبل المرتفقين أو الشركاء الاقتصاديين.

لابد أن أتوقف–كما قلت في البداية–عند اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، هذه اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية اليوم أصبحت أداة مهمة لدى الشركاء الاقتصاديين، لدى المقاولة، فيها ناس خبراء، إما من القطاع الخاص ولا من القطاع العام، لأن دخلنا فيها حتى ناس من القطاع الخاص، ودخلنا فيها ناس يشتغلون داخل القطاع العمومي لمدة عقود من الزمان في الصفقات العمومية وشاركوا في القوانين وفي المراسيم اللي تطورت، وجابوا ذاك الشي وعرفوا الاختلالات فين كتكون، فلذلك هي فيها خبراء ذوي مستوى عالي، عيناها كما قلنا منذ حوالي 6 أشهر، هذه اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية نحث الفاعلين الاقتصاديين على الاستفادة منها، هي موجودة باش تلقى الشكايات ديال الفاعلين الاقتصاديين.

في هاذ 6 أشهر تلقت اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية 60 شكاية من طرف المتنافسين وأصحاب الشركات، وتلقت 60 طلب استشارة أيضا من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات العمومية لأن حتى هي

تحت تصرف إدارة المؤسسات العمومية إذا عندها إشكال بين مؤسسة عمومية ومؤسسة عمومية، بين مؤسسة عمومية والإدارة، بين الإدارة والمرتفق ومؤسسة أخرى، عندها الشك في شي حاجة كتدير الاستشارة وكتعطي الخبرة ديالها، وأجابت على أغلب هذه الشكايات أو طلبات الاستشارة.

ما هي الأهداف ديال هذه اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية؟

الهدف الأول هو ضمان شفافية استعمال المال العام، ومحاربة كل أشكال الانحراف والفساد في تدبير الصفقات العمومية؛

ثانيا، ضمان تكافؤ الفرص في الولوج إلى الطلبيات العمومية، مما يجعلها مجال للتنافس الشريف قصد تحقيق أفضل النتائج، وبالتالي إذا كانت شي شكاية من شي فاعل اقتصادي، من شي مقاولة، وثبت لدى لجنة الطلبيات العمومية بأن هاذ الشكاية في محلها وأن هناك اختلال أو انحراف في الصفقة هي يمكن لها أن تطالب بإلغاء الصفقة، فعلا هاذ الشي صدر على الأقل في 4 حالات صدر، في هذه الحالة هذه تلغى الصفقة وكتعاود مرة أخرى لأنها لم تكن فيها إما شروط التنافسية وإما شروط النزاهة أو غيرها، إذن هاذ الشي تنحرصو عليه من خلال هذه اللجنة؛

عقلنة وترشيد تدبير استعمال المال العام؛

ترسيخ الثقة لدى المستثمرين المغاربة أو الأجانب في منظومة الصفقات العمومية ومناخ الاستثمار ببلادنا بشكل عام، على أساس أن عندنا الآن واحد الجهة يمكن يلجأوا لها؛

مراقبة عمليات تدبير الطلبيات العمومية بشكل دقيق وصارم، ولذلك يمكن أن أعتبر بأن إحداث هذه اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية هو إصلاح جوهري، وواحد اللجنة كانت قديمة سميتها لجنة الصفقات من 75، ولكن هذا إصلاح جوهري لأن أعطاها مهام جديدة بتكوين جديد بصلاحيات جديدة بوسائل عمل جديدة لأن الوسائل ديالها كلها، إن شاء الله، في المستقبل تدريجيا غادي يتم عن طريق الرقمنة، 6 أشهر ما كملتش هاذ الرقمنة ديالها، راه عندنا واحد البوابة ديالها، إن شاء الله، وغادي تنشر جميع القرارات في بواباتها ستنشر، وأيضا يمكن أن يتابع أي مشتكي شكايته إلكترونيا.

إذن، الإصلاح هذا أشنو هو:

أولا، استقلالية اللجنة، وهذا شيء مهم، لأول مرة، تكريس استقلالية اللجنة بما يجعل هذه اللجنة تتخذ القرارات ديالها وتبدي آراءها بشكل مستقل ومحايد، يعني ما عندهاش علاقة بالآمرين بالصرف، ليست تحت تصرفهم، ولا يتدخلون فيها بعيدة عنهم؛

ثانيا، إعادة النظر بشكل جذري في طريقة اختيار اللجنة، بحيث رفعنا المستوى ديالها حتى أصبح جل أعضاء اللجنة ينتمون إليها بصفة شخصية، ما كاينش اللي تيمثل إدارة، بصفة شخصية، ومتفرغين لعمل اللجنة من بين خبراء، كما قلت؛

ثالثا، توسعت اختصاصات اللجنة؛

رابعا، نظمت طرق ومساطر اللجوء إلى اللجنة، سواء من طرف الإدارة والمؤسسات العمومية أو من طرف المرتفقين.

فاحنا نظن بان هاذ اللجنة، إن شاء الله، غيتمكن في المستقبل باش تقوم بواحد الدور إستراتيجي مهم، ولكن اللجنة اعطينا لها واحد المسؤولية أخرى، وهو تعطينا حتى الرأي ديالها هاذ الصفقات هاذي كيفاش نطورو. إستراتيجيا، كيف يمكن أن نجعل الصفقات العمومية على مستوى النجاعة، على مستوى الشفافية، على مستوى النزاهة، كيف يمكن أن نجعلها رافعة لمناخ الأعمال ولتنافسية المقاولة ولنزاهة الإدارة؟

وفي هذا المجال، اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية تعمل حاليا على إعداد إستراتيجية عمل طموحة تمتد على عدة سنوات لرفع مستوى الإدارة والمقاولة معا في هاذ المستوى الإستراتيجي ديال النزاهة وديال الشفافية، وغادي تعلن على النتيجة ديال الدراسة ديالها لما تكون كاملة، ولكن الناس اللي فيها عندهم واحد الكفاءة وتجربة اللي تتمكنهم يمكن يعطيونا واحد الرؤية في كيف يمكن أن نجعل الطلبيات العمومية عموما في مصلحة المقاولة الوطنية والاقتصاد الوطني عموما.

يمكن أن أقول، في الختام، بأن الحكومة تنصت وتتبع كل ما يبديه الفاعلون الاقتصاديون والفاعلون الاجتماعيون من مقترحات، تنتفاعلو معها، وأنا سعيد لأن السيد المستشار أعطاني المداخلة ديالو اللي ما تيسرش ليه مع قصر الوقت باش يقراها كلها، وبعض المقترحات التي أدلى بها هي قيد الدرس عندنا، بعض المقترحات، كن على يقين أنها سندرسها، وننصت أيضا إلى مختلف الصحافيين الذين ينشرون ويتتبعون هذا الموضوع، لأن عندنا صحافة متخصصة في المجال الاقتصادي وتتبع هاذ الموضوع ديال الصفقات العمومية بانتظام.

وأيضا مختلف المواطنين اللي تيتواصلوا معنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو عبر مراسلات إما إلكترونية أو غيرها على بوابة الشكايات. واخا هي بوابة الشكايات ولكن فيها الاقتراحات أيضا، تنتلقاو فيها الاقتراحات وتنتلقاو فيها الملاحظات، واخا ماشي شكاية تيشكي هو، ولكن يمكن يلاحظ شي حاجة على العمل ديال إدارة معينة أو ديال الحكومة.

هاذ الشي كل شي أريد أن أقول بأن راه تنصنتو ليه، وتنتلقاوه بطريقة إيجابية، وتنحاولو نتفاعلو معه بطريقة إيجابية، بدءا من دراسة هاذ المقترحات وهاذ المشاريع وانتهاء باتخاذ الإجراءات العملية للتفاعل معها ولتنفيذها على الأرض.

وستجدون السيد المستشار، بأن هاذ المقترح ديال تجميع هاذ المراسيم باش نديرو واحد المدونة، إن شاء الله، نتمناو توصل إلى

النهاية ديالها، وأيضا أريد أن أكد بأننا احنا في مجال محاربة الفساد ومحاربة الاختلالات في مجال الصفقات العمومية جادين حقيقة، وكل اختلال لاحظناه تنحاولو نحققو فيه، إما عن طريق المفتشية العامة أو عن طريق المفتشية العامة للمالية، أو المفتشيات العامة للإدارات العمومية للوزارات، أو عن طريق إحالة الملفات على المجلس الأعلى للحسابات، أو غيره من الآليات المتاحة لنا قانونيا، وما نتساهلوش مع أي حالة فساد أوتجاوز أوتدليس أو غيره يمكن أن يظهرويثبت، خاصو غيريثبت، والحاجة اللي وصلتنا راه تنديرو جهدنا نحققو فيها لأن أحنا هنا لنحارب كل أشكال الاختلالات والتجاوزات والفساد بكل أشكاله، فنحن حكومة مسؤولون عن ذلك أمام الله أولا، ومسؤولون عن ذلك أمام جلالة الملك وأمام الشعب وأمامكم ممثلي الأمة، وسنعمل جاهدين على الوفاء بهذه الأمانة إن شاء الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

الآن نفتح الباب للاستماع للتعقيبات، ونبدأ بأول كلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للتعقيب على جوابكم السيد الرئيس، وهو السؤال المتعلق بنظام الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة.

ومن باب المسؤولية نسائلكم اليوم عن مدى وفائكم بالالتزامات التي سبق أن أعلنتم عنها خلال عرض البرنامج الحكومي أو في قوانين المالية وعن مدى تحقيق الأهداف المسطرة.

لقد مرت 5 سنوات على صدور مرسوم الصفقات العمومية الجديد، أي مارس 2013، والحصيلة المنجزة تؤكد أن أعطاب نظام الصفقات العمومية لا ترتبط بوجود الإطار القانوني المنظم لها فقط، ولكن أيضا في ضعف تفعيل المقتضيات على أرض الواقع، والنتيجة أننا نخسر سنويا حوالي 0.5% من الناتج الداخلي الخام بسبب رداءة وضعف حكامة الطلبيات العمومية.

أما الأرقام والمعطيات المتوفرة فهي تنطوي على قدر كبير من التأويل.

وبالملموس، السيد الرئيس، فالحكومة لم تستطع لحد الآن الحد من هول الخروقات التي يعرفها الولوج إلى الطلبيات العمومية.

وأود في هاذ الإطار إثارة بعض الملاحظات نعتبرها أساسية:

الملاحظة الأولى ترتبط بمحدودية مجال الصفقات العمومية، الذي لا يشمل العديد من القطاعات والمواد التي تظل خارجة عن مرسوم 2013، والتي نقترح بشأنها ما يلي:

1- ضرورة توسيع مجال تطبيق الصفقات العمومية ليشمل رخص استغلال بعض الثروات، كالماء المعدني والطبيعي والغاسول والرمل ورخص النقل وغيرها من الامتيازات التي لا تحترم مبادئ الحكامة، سواء تعلق الأمر بالمنافسة والشفافية أو بالمساواة أمام القانون؛

2- العمل على توحيد النظام على مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية التي مازالت تشتغل وفق نظامها الأساسي والغير خاضعة لمرسوم مارس 2013؛

3- الملاحظة الثالثة تتعلق بضعف حكامة الصفقات العمومية المنجزة من قبل بعض الجماعات الترابية، فمن بين العراقيل التي تحول دون إرساء جهوية متقدمة هناك إشكالية ضعف الموارد البشرية والمدارك العلمية والعملية لقيادة المشاريع، وأسوق مثال مثلا في فرنسا اشتراط التكوين العالي الأساسي، لكنه يتم إصدار دليل يشرح مختلف البنود، وهو ما يشكل آلية بيداغوجية للتعامل بمعرفة مع النص، بمعنى أنه تحديد المجال ديال التأويل والتكييفات أحيانا.

الملاحظة الثانية، ترتبط بالهوة الكبيرة بين التطور الحاصل في مجال التشريع المرتبط بمجال الحكامة ونظام الصفقات العمومية من جهة، وبين الإرادة السياسية في الإصلاح من جهة ثانية، لنتساءل عن ما الجدوى من أن يخصص الدستور بابا كاملا للحكامة الجيدة، إذ كنا غير قادرين على تفعيل مقتضياته، وأقصد هنا الفصول من 154 إلى الفصل 160.

الملاحظة الرابعة، ترتبط بغياب سياسة حكومية واضحة ومندمجة في مختلف مراحل الشراء العمومي بدءا بمرحلة التحضير وتقييم الحاجيات ومرورا بالتقديرات المالية واختيار النوع الملائم للصفقة وإعداد دفتر التحملات وصولا إلى تتبع تنفيذ الانجاز واستلام المنجز وتقييمه.

ومن تم كذلك لابد أن أسجل، هل ما مدى مساءلتنا لجودة الصفقات وأهميتها وتنزيلها الصحيح؟ لأنه الأهم هو الإنجاز أكثر وهو الهدف والمبتغى، وتشير بعض الدراسات أن أقل من 10% فقط من المقاولات الوطنية تشارك في الصفقات العمومية، لعدم توفرها على آليات ضرورية للمشاركة في الصفقات أو أنها تعمل مسبقا أو تعلم مسبقا أن هناك فائز محتمل.

ونستثمر هذه المناسبة لنطلب منكم، السيد الرئيس المحترم، إن أمكن، وأعتقد أنه ممكنا، أن نعرف عدد المقاولات المغربية التي رست عليها الصفقات الخاصة بإنجاز المشاريع الكبرى، وكذلك نسبة

احترام، وهذا أساسي، نظام الأفضلية الوطنية والتعويض الصناعي (la compensation industrielle) في الصفقات العمومية، وحصيلة ما يسمى بسياسة التميز الإيجابي للمقاولات المتوسطة والصغيرة والصغيرة جدا فيما يخص مناولة الصفقات العمومية.

وهذا بالنسبة لنا، السيد الرئيس، ونريد توضيحا من عندكم بخصوص، شحال تتستافد هاذ المقاولات الصغرى؟ اللي هي مهمة، واللي بغينها تتطور سواء متوسطة أو الصغيرة أو الصغيرة جدا؟ لأنه باش يمكن لها فعلا تساهم في تنمية اقتصاد البلاد وتضمن الشغل للعمال ديالها، وكذلك يمكن لها تكون عندها واحد الدور أساسي، مدى بنا أنا تصنت للجواب وكنت تنتظر الإشارة لهاذ الموضوع نظرا لأهميته، والجميع يطالب بتنمية هاذ المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا، إذن ما حظها من الصفقات العمومية؟

الملاحظة الخامسة، ترتبط بالتأخير في إنجاز وتمديد غير مبرر لآجال التنفيذ، وهذا داخل في تعطيل وثيرة الإنجار، إضافة إلى التأخر المهول في أداء المستحقات ديال المقاولات، وهذه مصيبة كبيرة، لأن المقاولة تشتغل، تأخذ كريدي، تشتغل وخصوصا الصغيرة والمتوسطة، ولكن حيث تيجي الخلاص إما تيكون تسويف وتيتعطل، الشيء اللي تيجعلها مضطرة أنها بالقروض اللي تيكون عندها تتكون عندها واحد النتائج سلبية، وهاذ المشكل تتعاني منه حوالي شي 70% من مجموع المقاولات التي تجد نفسها مجبرة للجوء للاقتراض من الأبناك بنسب فائدة مرتفعة.

النتيجة ديال هاذ العملية:

مشاريع معطلة، تسريح للعمال، مقاولات تعلن إفلاسها، حيث بلغ، وهذا رقم متداول، أزيد من 8000 مقاولة سنة 2017.

الملاحظة السادسة، ترتبط بالاختلالات العميقة التي تعرفها هندسة وإعداد بعض الوثائق من قبيل دفتر التحملات والشروط الإدارية العامة والخاصة وتنظيم الاستشارات وغيرها من والوثائق التعاقدية التي تتم.

إذن كذلك الملاحظة السابعة، وبعجالة هي متعلقة ب (les bons de commandes) والتي هي أساسا حتى هي معضلة وخصوصا بعض الاقتراحات أو التعديلات اللي كتجي في الأفق على أساس أنها غادي يتم رفع السقف ديالها حتى ل 500 ألف درهم، هذا قضية، فالصفقات هي الأساس.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس الحكومة، ابغينا نسجلو في البداية بكل أسى وأسف غياب أعضاء الحكومة لهاذ الجلسة الموقرة، والأغرب السيد رئيس الحكومة كنت تنتصل مع واحد الصديق وبلغني بأن أحد الوزراء تيشرب معاه أتاي ولكن للأسف جلسة ديال المساءلة اللي تيتبعوها الرأي العام الوطني ما قدرش يتواضع ويجي مع السيد رئيس الحكومة باش يسمع المعاناة ديال المواطنين.

السيد رئيس الحكومة، اليوم عندنا موضوع مهم وعلى درجة كبيرة من الأهمية وهي الصفقات، الصفقات المرسوم ديال 2013 حدد الكيفية والطريقة ديال الصفقات العمومية، كذلك السيد رئيس الحكومة هاذ المرسوم ديال 2013، جا بواحد المعطى جديد فعلا اللي هي هاذ المعطى تيتكلم على الدعم ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي تيمثلوا 95% من المقاولات المغربية.

هاذ المرسوم ديال 2013 السيد الرئيس ابغيناكم تسمعوا لينا شي شوية وتبعوا معنا ونديرو واحد التقييم بيناتنا ونشوفو واش فعلا ذاك الشي اللي من أجله جاء هاذ المرسوم واش جاوب على الانتظارات؟ واش تطبق على أرض الواقع ولا مجرد حبر على ورق؟ وهذا هو اللي خطير. وبغيتكم تبعوا معايا بكل إمعان السيد رئيس الحكومة.

السيد رئيس الحكومة، هاذ المرسوم اللي جا في 2013 مباشرة من بعد ما المقاولات هيأوا الملفات ديالهم وتقادموا وشاركوا في الصفقات ورهنوا الممتلكات ديالهم والشركات ديالهم ووليداتهم في الأبناك، تفاجأوا بواحد القرار خطير، هو تجميد 15 مليار من الاستثمار العمومي في سنة 2013، وخليتو هاذ المقاولات بين نارين، نار الأبناك، وكذلك الإشكال ديال هاذيك المشاريع اللي كانت كلها تجمدت، مباشرة السيد رئيس الحكومة فالسنة الموالية تيتفاجأوا هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة اللي تيمثلوا 95% بقرار آخر، هاذ القرار وهو مذكرة ديال السيد رئيس الحكومة السابق تيتكلم على عدم أداء واجبات ومستحقات المقاولات وتأجيلها إلى أجل غير مسمى، هاذ الأجل الغير المسمى كان فيه المدة ديال 6 أشهر، يعني المقاولات اشتغلوا تسلفوا من الأبناك خذاوا الكريدي وخدموا الأشغال ولكن أداء الحكومة قالت ليهم ما يمكنليش نخلصكم نظرا للظروف ديال السيولة، خلات هاذ المقاولات.

فيه عدد كبير ديال المقاولات اللي فلسات، فيهم عدد كبير ديال المقاولات اللي دخلوا للسجون، فيها انعكاسات خطيرة وسلبية على نسبة النمو، فيها فرص كبيرة ديال نسبة الشغل اللي فقدناها السيد رئيس الحكومة، تلتها أمور أخرى وهي من بعد الانتخابات فعلا وقعات واحد المدة كبيرة باش تشكلت الحكومة كانت الحكومة ديال تصريف الأعمال، هذاك المدة كاملة والمقاولات الصغرى تنتظر لا حول ولا قوة

لها، ومن بعد ما تشكلت الحكومة واحد المدة ديال 5 أشهر والمقاولات تنتظر لاش؟ لأن كان القانون المالي باقي ما صودقش عليه من طرف البرلمان وكانت إشكالات حقيقية.

في نفس السنة ديال 2017 تم الترحيل ديال 15 د المليار سنة 2018، دبا هاذ 20% السيد رئيس الحكومة اللي جاء في المرسوم اللي باش نعاونو هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة. واش بهذه الطريقة وبهاذ الارتجالية وبهاد العشوائية غيمكن لنا نعاونو المقاولات؟ غيمكن لنا نحلو المشاكل ديال المقاولات؟ غيمكن لنا نساهمو في خلق فرص الشغل؟ غيمكن لنا نساهمو في نسب النمو بهذه الطريقة؟ لا اسمحوا لنا، السيد رئيس الحكومة، احنا كمعارضة بناءة تنقولو لكم لا.

اللجنة اللي تكلمتي عليها، السيد الوزير، ماشي اللجنة ديال التتبع ديال الصفقات، اللجنة اللي كاينة في المرسوم ديال 2013 اللي جات مع المرسوم، واللي بدأ العمل بها في 2014، هاذ اللجنة اللي من المفروض عليها تبع واش فعلا ذاك 20% احترمت، واش فعلا ذاك 20% استفدوا منها المقاولات الصغرى والمتوسطة؟ تنقول لكم، السيد رئيس الحكومة، بكل أسى وأسف لا، لأن أنا جاي هاذ الصباح تنتصل بمجموعة ديال المؤسسات المنتخبة وغيرها، ما عمرشي واحد سول فيهم وقال ليهم واش فعلا من ذاك النسبة ديال الاستثمارات المخصصة سنويا، المقاولات الصغرى والمتوسطة أخذت ذاك النسبة ديال 20% اللي كاينة في المرسوم ديال 2018؟ نهائيا السيد رئيس الحكومة.

وهنا بغينا نطرحو عليكم، السيد رئيس الحكومة، واحد السؤال واسمحوا لنا لأن أنت رئيس الحكومة ديالنا محترم، تنقدروك وبغيناك تكون رجل دولة، وأكيد راك رجل دولة، السيد رئيس الحكومة، وبقى فيا الحال، أنا بعدا شخصيا، بقى فينا الحال، لأن هاذ اللجنة اللي تكلمت عليها اللي من المفروض أنها تبع المشاريع الكبرى والمشاريع الصغرى وخاصة المشاريع اللي تدشنت أمام جلالة.

تصوروا معي، السيد رئيس الحكومة، مجموعة ديال المشاريع اللي تدشنت أمام جلالة الملك وقعت فيها تعثرات وبقى فينا الحال، باش السيد رئيس الحكومة المحترم ديالنا يخرج بتصريحات إعلامية غير محسوبة، ويتهم حزب معين على أنه هو المسؤول على التأخر ديال المشاريع في الحسيمة تيجعلنا نعيدو النظر ونتساءلو على السيد رئيس الحكومة ديالنا المحترم، واش فعلا هذا الكلام يمكن لو يصدر عن رئيس الحكومة؟ مع العلم أن من بعد ما تفتح التحقيق في الأوضاع وشكون اللي مسؤول على التعثر ديال المشاريع في الحسيمة، وبتعليمات ملكية عليا، وتدارت تقارير، ومن بعد كان إعفاء مجموعة ديال المسؤولين حكوميين وإداريين، وتمت المعاقبة ديال المسؤولين من طرف جلالة الملك، كان من قبل السيد رئيس الحكومة ما مسموحش لك تقول واحد الحزب معين، ولكن بعد التقرير ومن بعد الإعفاء ديال المسؤولين ومن بعد تحديد المسؤولية ما بقاش عندكم الحق، اسمحوا لنا السيد الرئيس، ما بقاش عندكم الحق.

اللي مسؤول على التعثر ديال مشاريع الحسيمة والتقاعس اتخذ القرار في حقهم، كون هذاك الحزب اللي تتكلم عليه مسؤول كان يمكن يتخاذ الإجراءات القانونية في حقه، ولكن، السيد رئيس الحكومة، مع كل التقدير والاحترام احنا ما يمكنش كمعارضة بناءة تهزو الصوت ديالنا وننقدو ونبلغوكم الهموم والمشاكل ديال المواطنين في مجموعة ديال المجالات ومجموعة ديال الميادين، باش تسمعونا وتقولوا لنا بأن احنا الأصوات ديالنا غير معبرة وتشيطنوا مجموعة ديال التساؤلات ديال المعارضة، تشيطنوا كذلك وتوزعوا الاتهامات والقصفات ل 16 مليون ديال المغاربة يعني اللي كاينين في المواقع الاجتماعية، ماشي معقول، السيد رئيس الحكومة، احنا راه احنا شركاء، راه بغينا نعاونوكم، تيقولوا لي الإخوان باراكة عليك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشارة السيدة امال ميصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لابد في البداية من تثمين مجهوداتكم للارتقاء بمنظومة الصفقات العمومية، فقد شهد إطارها التنظيمي منذ 1997 مجموعة من الإصلاحات الرامية لتفعيل الحكامة، إلا أن بلوغ الأهداف المنشودة يبقى أملا بعيد المنال، خصوصا فيما يتعلق بالشفافية وتبسيط المساطر، فقد صدرت مؤخرا تقارير هيئات وطنية ودولية تشير كلها إلى استمرار ثقل المساطر وغياب الشفافية، مما أدى إلى محدودية مشاركة المقاولات في الصفقات العمومية بما يقارب 10% من مجموع المقاولات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هذه الإصلاحات لم تأت بالجواب على الإشكاليات المرتبطة بالمراحل القبلية للصفقات، من تحليل الفرص وتحديد الحاجيات وتصور ملف طلب العروض وكذا المراحل البعدية من تنفيذ الأعمال وقبول المنجزات وتقييم وقياس النتائج والآثار، وهي اختلالات مردها إلى عدم مواكبة هذا الورش بتأهيل العنصر البشري وكذا تحديث الإدارة، مما نتج عنه إهدار مهول للمالية العمومية.

بناء على ما سبق، فإننا ندعو في فريق العدالة والتنمية وضمنه الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب إلى:

1- تفعيل المادة الخاصة بإحداث لجنة تتبع صفقات الجماعات الترابية، لما لهذه اللجنة من دور هام في إعداد التصور الاستراتيجي

لطلبيات الجماعات الترابية وإنجاز الدراسات المتعلقة بها، إلى جانب مساعدة أصحاب المشاريع المحليين في إعداد الوثائق المتعلقة بالتحضير وإبرام الصفقات وغيرها من المهام، على غرار اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية التي أسهبتم، السيد رئيس الحكومة، في ذكر مزاياها، ولكنها للأسف خاصة بصفقات الدولة فقط، ولا تستفيد منها الجماعات الترابية؛

2- تفعيل المادة الخاصة بتشغيل العمالة المحلية في حد أدنى ل 10% على مستوى الجماعة المستفيدة من الصفقة، وكذا تضمين دفاتر الشروط العامة إجراءات زجرية لمن يخالف؛

3- مراجعة قرار وزير الداخلية بخصوص تحديد تأليف لجان طلب العروض، لاسيما وأنه يشترط إجبارية حضور المحاسب العمومي المكلف أو من ينوب عنه، ما يتسبب في عرقلة عدد كبير من المشاريع في مجموعة من المدن الكبرى، نظرا لقلة المحاسبين العموميين ونوابهم مقابل كثرة الصفقات، فقد نلاحظ أن فتح الأظرفة يستغرق كرات متعددة، مما يترتب عنه عرقلة للمشاريع وكذا عرقلة لإنجاز برامج العمل للجماعات؛

4- مراقبة مدى التزام أصحاب المشاريع بتطبيق ما جاء في مرسوم الصفقات العمومية من تخصيص 20% من المشاريع للمقاولات الصغرى والمتوسطة، مع تخصيص حصة للمقاولات الصغيرة جدا واعتماد هذه الحصة بمقاربة جهوية؛

5- تفعيل نجاعة البوابة المغربية للصفقات العمومية Le Portail des marchés publiques وتقديم المواكبة والتأطير اللازمين للجماعات الترابية لتسهيل الولوج إليها وللوصول إلى تجريد الصفقات العمومية، فقد عشنا أننا ملي تتكون عندنا (des soumissions électroniques) نجد صعوبة أننا نديرو الفتح ديال الأظرفة ملي تيتعلق الأمر بالتجريد ديال الصفقة لذا لابد من تفعيل نجاعة هذه البوابة؛

6- استثمار وتتبع توصيات تقارير التدقيق المنجزة من طرف المفتشيات وأجهزة المراقبة الوطنية؛

7- إصدار دفتر شروط العمل الخاصة بالتوريدات، حيث كانت تتم الإحالة في السابق على دفتر شروط العمل الخاصة بالأسعار سواء (CCAG-T) ديال 2000 أو (CCAG-T) ديال 2016؛

8- تحيين دفتر الشروط الإدارية الخاصة بصفقات الدراسات الذي صدر منذ سنة 2000، تنسميوه (CCAG EMO) لكي يلائم المقتضيات الجديدة للصفقات العمومية.

وختاما، ندعوكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، إلى إرساء نظام يمكن من تصنيف مقاولات البناء والأشغال العمومية للاستعانة به في تقييم المقاولات في الصفقات العمومية الخاصة بالجماعات الترابية، ما سيمكنها من تسهيل عملية الانتقال الأمثل للمشاركين في الطلبيات العمومية الخاصة بالجماعات الترابية، على غرار المرسوم بمثابة نظام تكييف وتصنيف المقاولات المعمول به في صفقات الدولة.

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نشكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، على المعطيات الهامة التي قدمتموها، وتفاعلا مع جوابكم القيم، نود أن نسجل أن رغم تطور التأطير القانوني والتنظيمي لنظام الصفقات العمومية، والذي كان آخر إصلاح تم تفعيله في فاتح يناير 2014، فإن الإشكال لا يكمن في مدى تقدم القاعدة القانونية، بل في كيفية تنزيلها على أرض الواقع وكيفية استيعابها وممارستها من طرف المتدخلين في تدبير نظام الصفقات العمومية، والتي تشكل حوالي 16% من الناتج الداخلي الخام، بل جوهر الاستثمار العمومي ودعامة الاقتصاد للمقاولة بمختلف أصنافها.

وفي هذا السياق، ورغم المجهودات المبذولة لإضفاء الحكامة الجيدة على الصفقات العمومية من قبيل تعزيز مبادئ الشفافية وجدوى النفقة العمومية والمنافسة الحرة والتنصيص على البوابة الموحدة لجميع الطلبات العمومية بإحداث لجنة وطنية للطلبيات العمومية وغيرها من الإصلاحات، فإن واقع التنزيل والتفعيل مازال يكشف عن بعض الاختلالات والنواقص التي نرى في الفريق الحركي أن الحكومة ينبغي أن تنكب على إصلاحها وإيجاد حلول عملية لها، بغية تجويد نظام الصفقات العمومية، وهي نواقص نعززها باقتراحات عملية للرقي بالصفقة العمومية إلى أحكام الدستور المتمثلة في مبدأ الحكامة الجيدة وتكافؤ الفرص وربط المسؤولية بالمحاسبة ودعم النجاعة الاقتصادية وتعزيز حقوق وأدوار المقاولة الوطنية والمواطنة، وتتمثل هذه الملاحظات والاقتراحات فيما يلي:

1- ضرورة اتخاذ تدابير حازمة لفرض إعلان الآمرين بالصرف ومدبري الشأن العام بالبرامج والمشاريع المتوقعة لوضع المقاولين في مسافة واحدة إزاء مشاريع الصفقات، وذلك في آجال معقولة؛

2- ضبط حق كل المتنافسين في تسليم الملفات أو الصفقات في

آجال محددة وموحدة ضمانا لتكافؤ الفرص؛

3- فرض مزيد من التضييق القانوني والتنظيمي على لجوء الآمرين بالصرف وأصحاب المشاريع على عملية تشطير الصفقات الكبرى في سندات الطلب (bons de commande)، وكذا هامش طلب ثلاثة عروض أثمان مباشرة أي (devis contradictoires) وحصرها في حالات بعينها، مبررة بشكل موضوعي، وذلك لتفادي العودة إلى جعل الطريقة التفاوضية قاعدة وليس استثناء؛

4- معالجة إشكال التأخير في استخراج شهادة التصنيف التي قد تدوم سنة، وحل التعقيدات الإدارية المرتبطة بها، وذلك بتحديد سقف زمني للبت في طلب شهادة التصنيف؛

5- وعلاقة بالملاحظة السابقة، نعتبر أن مراجعة عميقة لنظام التنقيط أضحت ضرورية، حيث لا معنى لهذا النظام بعد الحصول على شهادة التصنيف، وإلا فإن التنقيط يصبح بابا للسلطة التقديرية ومجالا للتمييز؛

6- ضرورة تعزيز دور القضاء الاستعجالي في مجال المنازعات المتعلقة بالصفقات العمومية لإنصاف المقاولات المتضررة وتعزيزا لنظام الطعون التي قد لن يتم الفصل فيها إداريا إلى جانب تقوية الرقابة الإدارة؛

7- وضع قيود على اللجوء إلى نظام المناولة من طرف الشركات الكبرى، ضمانا لجودة الأشغال وحماية لجدوى النفقة العمومية؛

8- ضرورة الاستقلالية الإدارية والمالية للجنة الصفقات وتعزيزها بالموارد المالية والإدارية المختصة؛

9- ضرورة الالتزام بالحصيص المحدد في 20% للمقاولات الصغرى والمتوسطة، دعما لهذا النسيج المقاولاتي المشغل والمنتج، والذي يشكل حوالي 95% من الشبكة المقاولاتية الوطنية وتبسيط مساطر ولوجها إلى المنافسة الحرة ومضمونه قانونيا؛

10- تقليص الآجال وتوحيد شروط أداء الطلبيات العمومية وإصلاح منظومة أداء فواتير التأخير والتصدي لكل أساليب الإقصاء الممنهج والمؤثر على المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص وتوحيد الوثائق المطلوبة؛

11- بخصوص الجماعات الترابية، نقترح العمل على إخراج النظام المالي للجماعات ليواكب الإصلاحات الدستورية والقانونية الجديدة ومراعاة الخصوصيات المحلية والجهوية وتعميم البنية التحتية الإلكترونية على باقي الجماعات الترابية التي ماتزال تعيش خارج المغرب الرقمي، إلى جانب تمكينها من وحدات إدارية مختصة في المحاسبة الداخلية وتدبير الصفقات والمنازعات القانونية وتعزيز هذا المحور في مخططات التكوين الجهوية، منوهين في هذا المجال بخطة التكوين والتواصل التي أطلقها المجلس الأعلى للحسابات في مختلف الجهات.

هذه بعض الملاحظات والاقتراحات وغيرها كثير التي عايناها في الفريق الحركي بمجلسنا الموقر، من خلال تفاعله مع واقع المقاولة الوطنية وواقع الممارسة.

وأهم الخلاصات من هذه المقاربة نعرضها على أنظاركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، كما يلي:

1- إن نجاح هذا النظام المتعلق بالصفقات العمومية يظل رهينا بالتزام الحكومة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات ذات التدبير المستقل بأداء مستحقات المقاولات بعد نهاية الأشغال وفي الأشطر المسطرة، فهناك قطاعات ومؤسسات عمومية لم تؤد مستحقات الشركات والمقاولات لسنوات وأشهر، بل وسجل كذلك إفلاس لآلاف من المقاولات ومشاكل لا تعد ولا تحصى مع الممولين والأبناك والمستخدمين والعمال، فهل أصحاب المشاريع يلتزمون بالصفقات دون رصد الاعتمادات؟ أم أن سوء التسيير يلتهم اعتمادات التجهيز؟

السيد رئيس الحكومة، راه كنقول لكم، السيد رئيس الحكومة، بأن واحد العدد ديال المقاولات راه في إفلاس، واحد العدد ديال المقاولات تيديروا عليهم الذعيرة وهما ما مخلصينش، هما تيتسالوا الدولة والإدارات تيزيدوهم الذعائر، إذا هنا كاين واحد سوء التدبير السيد رئيس الحكومة.

2- نجاح الجدوى الاقتصادية للصفقات العمومية يقتضي، السيد رئيس الحكومة، إصلاح إداري جذري يجعل الإدارة تؤدي الخدمة العمومية وتسير الاستثمار وتدعم المقاولة، مع الإشارة طبعا إلى أن الإدارة المغربية فيها كفاءات نزيهة وغيورة على المصلحة العامة؛

3- إنصاف المقاولة، السيد رئيس الحكومة، يقتضي الالتزام بأداء مستحقاتها من طرف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، مثلما لا تتهاون الإدارة في استخلاص ضرائب المقاولات بمختلف أنواعها، كيتخلصوا الضرائب ديالهم والناس تيتسالوا الديون ديالهم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على جوابكم الواضح، مؤكدين داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على أن قانون الصفقات العمومية هو من أحدث التشريعات الأساسية التي جاءت بها بلادنا، يهدف إلى تعزيز تخليق الحياة العامة ومبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق التنافسية بين المقاولات مع إعطاء الفرصة إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة، على اعتبار أن دعم المقاولات كيفما كان نوعه هو المحرك الأساسي للدورة الاقتصادية والعنصر الأساسي لخلق الثروة وإبداع المشاريع، التي تبقى بدورها العنصر الفاعل في تقليص من نسب البطالة.

على هذا الأساس، ارتأى فريقنا تنظيم يوم دراسي في هذا الموضوع للتحسيس بأهمية الدفاع عن المقاولة الوطنية، المواطنة المبدعة والمشغلة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد أقرت قوانين المالية منذ سنة 2013 إلى يومنا هذا إعطاء 20% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولة الصغرى والمتوسطة، الهدف منها تشجيع المقاولات على الاشتغال، حيث لن نتمكن من ذلك إذا لم تتوفر لها الخبرة والتجربة، على اعتبار أن النسيج المقاولاتي المغربي متنوع، وهو إحدى ركائز الاقتصاد المنتج الذي يساهم في الرفع من قيمة نسبة النمو ويوفر مناصب شغل.

فالإشكال الحقيقي لهذا الموضوع هو ضعف ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى الصفقات العمومية، وهو راجع إلى أسباب موضوعية مرتبطة بطبيعة النسيج مقاولاتي، لذلك فإن استفادتها من الصفقات التي أحدثتها المخططات الإستراتيجية الوطنية الكبرى ك "مخطط المغرب الأخضر" و"المخطط الرقمي" و"أليوتيس" و"مخطط تسريع الصناعي" تبقى ضعيفة جدا.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تخصيص 20% من الصفقات العمومية لفائدة المقاولة الصغيرة والمتوسطة أمر محمود وصفقنا له، إلا انه لقي صعوبة كبيرة في تنزيله للاعتبارات التالية:

- صعوبة ولوج المقاولات إلى هذه الصفقات؛

- صعوبة تعريف طبيعة المقاولات الصغرى والمتوسطة، حيث نجد أن هناك فراغ تشريعي كبير في هذا المجال، علينا استدراكه بتحديد مفهوم وطبيعة المقاولة الصغرى والمتوسطة.

- إنجاز جزء من الصفقة في إطار التعاقد من الباطن طبقا للمادة 158 من مرسوم الصفقات العمومية، فشل فشلا ذريعا على اعتبار أن النص القانوني وضع السلطة التقديرية لقبول هذه المقاولة الصغرى من عدمها للإدارة ضمن بنود الاتفاقية أصبح بموجبه غير ملزم، أضف إلى ذلك فإن المقاولات الصغرى لا تتوفر على التصنيف المطلوب لإنجاز المشاريع، وهو يفرغ هذا المرسوم من محتواه، لتبقى الصفقات العمومية حكرا على الشركات الكبرى.

لذلك، فإن فريق التجمع الوطني للأحرار يطلب منكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، الإسراع في تجويد النصوص التشريعية والتنظيمية حتى تتمكن هذه المقاولات الاستفادة من حصتها في الصفقات، عبر الإسراع في إخراج ميثاق المقاولات الصغرى والمتوسطة والتعريف بحدود مسؤولية هذه المقاولات والاشتغال على تحسين مناخ الأعمال، لربح نقاط تساعد على تشجيع الاستثمار أكثر وجعل كافة المقاولات تلج على قدم المساواة إلى هذه الصفقات العمومية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نظام الصفقات يحتاج اليوم إلى صياغة أسلوب تدبير جديد، يعتمد النجاعة والفعالية التي تساعد على إقرار حكامة تدبيرية تعطى الفرصة للجميع، لكن هذا لن يأتي بدون نخب سياسية وإدارية ناجحة، قادمة من عالم المقاولة الناجحة، المواطنة قادمة من عالم الأعمال، والتي تعرف جيدا قيمة البحث عن الربح الذي نريده أن يكون داخل المرفق العمومي، الذي يحتاج إلى صدمة كبيرة و"مخطط مارشال" يعتمد على الصرامة وربط المسؤولية بالمحاسبة وإرجاع الهيبة إلى المال العام وحمايته بدل اعتماد لغة الخشب الغارقة في التحسر والأسى أو لغة البؤس والتباكي على حالنا، أو لغة العدمية التي تحاول الركوب على مآسي الشعب.

لأننا بكل بساطة بحاجة إلى لغة سياسية مبنية على المعقول وعلى الإنجاز وإبداع الحلول، إذ لا خير في موارد بشرية تسيء تدبير مالية الدولة ولا تبدع الحلول ولا تتحمل المسؤولية في تدبير الشأن العام.

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

ما أعتقد أننا سنختلف إذا اعتبرنا أن موضوع الصفقات العمومية ورهان الحكامة الجيدة من المحددات الأساسية في مقاربة القضايا الكبرى لبلادنا، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لأن إنجاز التراكم في القضايا الأساسية المرتبطة ببناء دولة الحق والقانون

والمؤسسات يحتم إنجاز نفس التراكم في الحكامة الجيدة لتدبير نظام الصفقات العمومية بكل مدخلاته ومخرجاته.

لقد ظل هذا الموضوع، السيد رئيس الحكومة، حاضرا دوما في النقاش السياسي والنقاش العمومي، فكل الحكومات السياسية التي شهدتها بلادنا، والتي امتلكت نسبة ما من صدقية التمثيل ومنسوب الثقة، وضعت في رهاناتها إصلاح نظام الصفقات العمومية كشعار انتخابي وكبرنامج حكومي، باعتبارها (أي الصفقات العمومية) الواجهة الأكثر استعصاء على الاندراج في مسارات الحكامة الجيدة من جهة، وباعتبارها ظلت دوما من بين الأدوات التي تساهم في تقويض درجة الثقة بين المواطن والمؤسسات من جهة أخرى، ومدخلا للإثراء غير المشروع من جهة ثالثة.

لذلك شكل هذا الموضوع هاجسا أساسيا لهذه الحكومات لارتباطه أساسا بشعاراتها في الدمقرطة والعدالة الاجتماعية وتخليق الحياة العامة.

ولوعيها (أي هذه الحكومات) أنه يشكل كعب أخيل لكل المشاريع الإصلاحية، خاصة وأن الأمر يتعلق بتعدد المتدخلين في المجال، من حيث مصدر الصفقات العمومية، أي الدولة والمؤسسات العمومية وشركات الدولة والجماعات المحلية، وكذلك تعدد المحطات والمتدخلين في إنجاز مسار الصفقات العمومية، وهو حاول مرسوم 2013 أن يعالجه.

هذا الهدف تم الاشتغال عليه على واجهتين من طرف الحكومة:

الواجهة التشريعية والتنظيمية والواجهة التخليقية، وفي هذا الصدد تم إصدار عدة مراسيم، آخرها سنة 2013 في تتميم وتعديل متتالي لتدارك النقائص وسد الثغرات في محاولة لمقاومة التحايلات المتعددة على القانون وتعزيز الرقابة وتفضيل المقاولة الوطنية ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإنعاش التشغيل في الجماعات المحلية.

كما كانت الواجهة التخليقية حاضرة في التشريع الوطني، خاصة بعد دستور 2011 الذي نص في مجموعة من فصوله على محاربة الفساد وتخليق الحياة العامة ووضع عدد من مؤسسات الحكامة لهذا الغرض، إلا أن كل ذلك الاجتهاد لم يكن كافيا لصد الاجتهاد المضاد في التحايل على القانون والاستمرار في الإثراء غير المشروع، وذلك ما تؤكده كل المؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية ذات الصلة، أي المؤسسات الحكامة، وكذلك المؤسسات الدولية والمؤشرات والمراصد الدولية التي تضع بلادنا في هاذ المجال في مراتب لا نعتقد أن المجهود المبذول في المجال التشريعي والمجال التنظيمي والمجال التخليقي يستحق هذا، ولكن الواقع هو هذا.

السيد الرئيس،

إذا كانت الترسانة القانونية والتنظيمية والتخليقية لم تمكن بلادنا من إقرار الحكامة الجيدة لنظام الصفقات العمومية يعزز الرقابة حول الأموال العمومية وخضوع المخالفين للجزاءات القانونية، نعتقد أن الخلل أعمق وأشمل، ويقتضي مقاربة شمولية لإصلاح عدة منظومات تتقاطع وتتكامل فيما بينها لتكريس الثقة بين المواطن والمؤسسة.

ومن بين المؤشرات السيئة التي نرصدها يوميا، أطرح مثال مقاولات النظافة ومقاولات الحراسة، فهي تأخذ الأموال العمومية في إطار قانوني وبشكل قانوني، ولكن للأسف ضحاياها هم العمال الذين لا يحصلون على الحد الأدنى للأجر، لا يحصلون على الحماية الاجتماعية، ولسنا ندري كيف نعالج هذا الأمر، رغم أن المتحايلين يحترمون المساطر القانونية، يحترمون كل التفاصيل، ولكنهم يحصلون على حقهم "بشكل قانوني".

لذلك، فأعتقد أن الأمر أعمق ويتطلب النفس الطويل والتراكم، المنظومة التربوية هي أساسية بما يجعل الحكامة والشفافية شأنا تربويا وليس ما هو قانوني فقط، القطع مع ثقافة الوساطة التي استشرت في المجتمع لقضاء الأغراض الشخصية والعائلية والفئوية، محاربة الفوارق المجالية والاجتماعية والفقر والحرمان والتهميش، صون العمليات الانتخابية من الممارسات المشينة، والتي لن تنتج إلا مؤسسات هشة تقتل ثقة المواطن في المؤسسات الرسمية والحزبية والنقابية، القطع مع الالتباس الحاصل في التعامل على المستوى المحلي بين السلطة والمنتخبين والفاعلين الاقتصاديين، التي هناك التباس قوي يطرح عدة أسئلة.

كل ذلك أدى إلى استقرار الخطاب داخل المجتمع يشكك في كل الفاعلين في المؤسسات السالف ذكرها.

لذلك، السيد الرئيس، نعتقد أن الرهان، رهان سياسي، يتطلب إرادة سياسية لكل المكونات الوطنية من أجل التجاوز والتحضير للمستقبل.

وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل، آه ما بقاش الوقت.

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السيدة والسادة الوزراء،

زملائي الكرام،

في الحقيقة ما يمكن لناش نختلفو على أن الصفقات العمومية

هي آلية من آليات تنفيذ السياسات العمومية، وبالتالي عندها أهمية قصوى، وهي أيضا مرآة تتورينا مدى شفافية الصفقات أو المعاملات عندنا في البلاد ومدى مصداقية الشعارات اللي كنرفعوها لمحاربة الفساد والرشوة.

السيد الرئيس،

قلتم بأن كاين مجموعة ديال المراسيم عددتم 4 وتنتساءلو وانتوما كتمناوا أننا ممكن نجمعو هذه المراسيم في إطار قانون أو مدونة وكنتساءلو، وانتوما رئيس الحكومة: ما يمنع الحكومة من طرح قانون يجيبوه لنا لمجلسي البرلمان بغرفتيه للمناقشة وإشراك البرلمانيين في بلورة هذه المدونة أو هذا القانون الشامل لما له من أهمية لتجميع القوانين أو المراسيم وتنظيم هذا الموضوع ديال الصفقات العمومية في قانون واحد؟

السيد الرئيس،

احنا تنعرفو تكلمتوا على أن واحد المجموعة، اعطيتونا ترسانة من الإجراءات لمحاربة الفساد وللشفافية، ولكن للأسف، اللي كنشوفو الممارسة كتبين لنا أشياء أخرى، فالممارسة تبين لنا بأن حتى القوانين اللي تكلمتوا عليها مثلا نتكلمو على القانون ديال الحصول على المعلومة، كنعتقدو أن احنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتقد بأنه فيه مجموعة ديال الإجراءات اللي هي تحد من الحق في الحصول على المعلومة وماشي كتشجع الحق في الحصول المعلومة، وحتى بالنسبة للإستراتيجية اللي تكلمتوا عليها ديال محاربة الفساد حتى هي فيها ما يتقال، لأن لحد الساعة الفساد مازال يراوح مكانه ومازلنا عندنا مراتب متدنية في مؤشر الفساد، اللي خصوصا اللي كتديرو (Transparency International) و (Transparency) المغرب أيضا.

السيد الرئيس،

ما كنفهموش كيفاش أننا ممكن نتكلمو على الصفقات العمومية والشفافية وما كنتكلموش على مجلس المنافسة، لماذا لا يتم تفعيل مجلس المنافسة وهو مؤسسة دستورية نص عليها دستور 2011؟ وما كنفهموش علاش لحد السادة ما كاينش تفعيل هذا المجلس.

السيد الرئيس،

كنشوفو أيضا في هذه الصفقات ما كنفهموش علاش كيتم تجزيء الصفقات في بعض الحالات باش نلجأو إلى سندات الطلب وهذا كيحد من الشفافية اللي تحدثتوا عليها، خصوصا أن هاذ سندات الطلب لا يتم نشرها في البوابة، وبالتالي ما تيعرفوش الشركات والمقاولات تفاصيل ومضامين سندات الطلب.

بالإضافة أننا حتى بالنسبة للصفقات العمومية اللي تنلاحظو على أرض الواقع هو أن مجموعة من الشركات، للأسف، كبرى، هي التي تستحوذ على الأغلبية الساحقة من الصفقات العمومية، وبالاستعانة بطبيعة الحال بمجموعة من الزبائن داخل الإدارة، للأسف الشديد.

السيد الرئيس،

اللي تنعانيو منو خاصة في هاذ الميدان ديال الصفقات العمومية هو التتبع والمراقبة، واحنا تنلاحظو بأن مجموعة ديال الإشكاليات، نذكرو مثلا المخطط الاستعجالي في التربية والتكوين، مثلا في الجامعات ما تيتحدثش عليهم الناس كثير من المتدخلين، ما تيتحدثوش على الاختلالات اللي كاينة في الجامعات واللي يمكن حتى شي ملف ما تحط أمام أنظار القضاء، للأسف.

هناك أيضا مؤخرا الصفقات ديال الأدوية وديال اللقاحات، وهذا تيعرض حياة المغاربة إلى الخطر، حتى بالنسبة للمشاريع ديال البناء ولا ديال الطرقات، واحنا تنتذكرو الشاب اللي وقف على هشاشة البنية التحتية ديال الطرقات.

نبغي غير فكرة أخيرة هي الحماية الاجتماعية، للأسف، هاذ الصفقات هاذي وخصوصا فيما يخص المناولة–ويمكن عندنا في المجلس عند عمال النظافة وعمال الحراسة–تنطلب منكم السيد الرئيس أنكم تنتبهوا لهاذ المسألة هاذي راهم تيديكلاريوا بأنهم تياخذوا الحد الأدنى للأجور ولكن، للأسف، ما تياخذوش حتى 1000 درهم.

وشكرا السيد الرئيس على سعة الصدر.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم الآن السيد رئيس الحكومة للرد على التعقيبات، تفضلوا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

شكرا للسيدات والسادة المستشارين المحترمين.

على كل حال، النقاش دليل على أن الحكومة فعلت الكثير في هذا المجال وأنها نجحت فيه، لأن كلشي تيقول صحيح هاذ الشي تدار ولكن.. إيوا صافي هذا هو المقصود، الكمال لله، واش احنا قلنا بأن كملنا كلشي، مستحيل نكملو كلشي، كل إصلاح سيتبعه إصلاح إلى ما لا نهاية حتى في الدول المتقدمة، حيثما ذهبنا، حللنا، راه ضروري يكون الإصلاح، ولكن هاذ الشي اللي تدار في سنة واحدة ليس شيئا بسيطا، هي أمور مهمة، عددناها واحدة، واحدة، فيها أمور اللي كانت صدرت في قوانين أو مراسيم وفعلناها، فيها أمور جديدة، وهذا هو المهم ديال العمل الحكومي، كل واحد تيزيد واحد الخطوة على السابقين ويعطي للاحقين واحد الوضع أحسن من السابق، أما واش غادي نقولو.؟ راه كل واحد في دارو ديما تيلقى شي حاجة خاصو يبدا يصلح فيها، راه هذا هو اسمو.. ولكن عندنا الإرادة كي نذهب إلى الأمام، بإذن الله، ونحاول

أن نصلح.

هناك عدد، فعلا، من المواضيع تطرحت تستحق أن نتحدث عنها:

أولا، الإخوان طرحوا النسبة ديال الأفضلية الوطنية، والأفضلية الوطنية هذا موضوع مهم، يمكن نقول بأنه منذ اتخذ القرارباش تكون هاذ الأفضلية الوطنية قفزت الصفقات ديال المقاولات الوطنية، على الأقل، إلى الضعف، مثلا الحصة ديال المقاولات الوطنية في الصفقات العمومية في قطاع التجهيز قفز من 40% إلى 80%، وهذا هو الهدف، ولكن في بعض المجالات محددة قفز إلى أكثر من ذلك، وغادي نعطي بعض الأرقام:

مثلا في القطاع السككي، بالنسبة لقطار السرعة الفائقة، اليوم راه 47% رغم أنه تكنولوجيا عالية 47% من المقاولات المغربية تشارك فيه، لكن في القطاع السككي العادي نسبة مشاركة المقاولات المغربية في الصفقات العمومية تصل إلى 74 أو 75%.

في الموانئ، الصفقات التي تدبرها الوكالة الوطنية للموانئ 55% ديال الأفضلية الوطنية.

بالنسبة للصفقات التي تدبرها الوزارة الوصية 90% من تلك الصفقات تذهب إلى المقاولات الوطنية.

في القطاع الطرقي عموما مختلف الطرق بما فيها الطرق السيارة 98% تذهب إلى المقاولات الوطنية.

فلذلك هاذ الأفضلية الوطنية لم تعد تطرح اليوم إشكال، لأن الحمد لله، أولا–وهنا كان خاص واحد شوية ديال الخبرة–المقاولة الوطنية حتى هي ولت طورت الخبرة ديالها واستطعت الآن تشارك حتى في الصفقات الكبرى، وهذا شيء مهم، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية بالنسبة للصفقات العمومية المخصصة للمقاولة الوطنية والمتوسطة والصغرى، يمكن نقول بأنه برسم سنة 2017 أصبح عدد الصفقات العمومية التي أطلقتها مؤسسات الدولة تصل إلى أكثر من 13.000 صفقة بقيمة 39 مليار درهم.

عدد الصفقات العمومية التي خصصت للمقاولات الوطنية والصغرى تصل حوالي 3.000 مقاولة حوالي 23%.

لكن فعلا القيمة ديال هاذ الصفقات هي 4.5 مليار تقريبا، أي حوالي 13 إلى 14% هي دون 20% الذي كان قد حدد، ولذلك احنا وجهنا في الكلمة ديالي في الخطاب إلى القطاعات الحكومية المؤسسات والمقاولات العمومية بأن تحرص على هذا، وهو عمل ماشي ساهل، كيمشي تدريجيا، ولكن الحصة ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة من الصفقات العمومية يزداد سنة بعد سنة، كيزداد شوية ببطء ولكن يزداد، لأن حتى هما خاصهم يتدربوا شوية على أسمو..

وقد تحدثت منذ قليل على أن البوابة الخاصة، يعني الدخول إلى الصفقات العمومية عن الطريق الإلكتروني لا تزال المقاولة المغربية ضعيفة فيه مع الأسف الشديد، خصها تتطور، فلذلك قلت منتقلوش للإلزامية حتى يكون عدد المقاولات اللي تدربات باش تدخل للصفقات العمومية وتطلب المشاركة فيها عن طريقة الإلكترونية من البداية حتى النهاية، يرتفع عدد المقاولات، وبهذا يمكن تخفف الكلفة ديالها وحتى الإجراءات ديالها ما تبقاش معقدة، وأنتم تتعرفو بأن الرقمنة (dématérialisation) الرقمنة هي من بين الوسائل ديال مقاومة الرشوة والاختلالات والمحسوبية وغيرها.

بالنسبة للآجال الأداء، حتى هو واحد الموضوع مهم، لكن تطورت فيه الإدارة بشكل كبير، ويمكن نقول اليوم الإدارة توفي بالأجل ديال الأداء أكثر من الشركات فيما بينها، اليوم راه تنشرات إحصائيات ديال عدد الشركات التي لا تزال تعاني في التأخر في الأداء فيما بينها، متوسط التأخر في الأداء بين الشركات يصل إلى 10 شهور، بينما بالنسبة للدولة معدل أجل الأداء انخفض في الطلبيات العمومية ما بين 2016 و2017 من 146 يوم إلى 58 يوم.

وبالنسبة لإدارات الدولة انخفض من 142 يوم إلى 58 يوم بالنسبة للجماعات الترابية، الأول بالنسبة للإدارات والثاني بالنسبة للجماعات الترابية.

فهناك تقدم مهم، بل أكثر من هذا أنتم كتعرفوا بأن دخل واحد المقتضى ديال أداء الذعائر ديال التأخير بالنسبة للإدارة العمومية، دبا الإدارة العمومية إلى تأخرت تلقائيا (automatiquement) تلقائيا كتسجل عليها الذعائر، وبالتالي قفزت قيمة الذعائروالغرامات انتقلت من 12 مليون درهم سنة 2016 إلى 18 مليون درهم سنة 2017، وهذا يعني أنه كيفاش..هناك إجراء بالنسبة للإدارات يلزمها بأداء هذه الذعائر.

وقد ارتفعت قيمة الصفقات العمومية المشمولة بغرامات التأخير أو الذعائر من 34 مليار درهم إلى 58 مليار درهم من 2016 إلى 2017 وهذا إجراء مهم.

أريد أن أضيف هنا شيء، وهو أن اليوم الجهوية المتقدمة وكون الجهات أيضا حتى هي دخلت في النشاط الاقتصادي، وهاذ الشي غير من 2016، 2015 يالاه تدارت الانتخابات، إذن غنحسبو 2016-2017، الآن غادي تولي المقاولات الصغرى والمتوسطة وأيضا المقاولات الوطنية ولكن بالخصوص الصغرى عندها قدرة أكثر للولوج إلى الصفقات العمومية من خلال هاذ اللاتمركز ومن خلال الجهوية المتقدمة، لأن المقاولات اللي في المدن الصغرى يمكن ما توصلهاش عدد من الصفقات اللي هي ذات الطابع كبير.

الآن هاذ الجهوية المتقدمة ومن بعد اللاتمركز إن شاء الله غادي يكون عندو دور كبير في دعم وتشجيع المزيد من المقاولات الصغرى والمتوسطة في المشاركة في الصفقات ودعم هذه المقاولات في المناطق

البعيدة عن المركز.

لكن أريد أن أشير إلى أن في إطار قانون المالية 2018 لأن بعض الإخوان شاروا لهاذ القضية ديال المقاولات التي تعاني المشاكل ديال الأداء، وخصوصا مع تراكم الغرامات والعقوبات، احنا في قانون المالية ديال 2018 دخلنا واحد الإجراء ديال إعفاء دافع الضرائب–المقاولات وغيرهم–من الرسوم الإضافية، من الغرامات، من العقوبات، التي لم تسدد قبل سنة 2016، شريط أن يتم الدفع قبل يناير 2019، إلى مشاوا خلصوا قبل يناير 2019 لديون كانت مستحقة ضرائب قبل 2016 يعفون من الضرائب ومن الغرامات ومن الرسوم الإضافية باش نشجعوهم باش يأديوا، وهذا بالنسبة للمقاولات شيء مهم.

صحيح، هناك عوائق أخرى أنا عارف هناك، عوائق أخرى، جاوا عندي جلست مع المقاولات الصغرى والمتوسطة وبعض المؤسسات ديالهم، عندهم عوائق أخرى من بينها دابا مثلا الذعائر والغرامات بالنسبة للتأخر في أداء مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) هناك بعض المقاولات اللي ما أداتش، مدة عامين، 3 سنين، تترتب عليهم الغرامات تيوليوا مثقلين، الدين الأصلي زائد الغرامات كاين اللي ما بقاتش عندو القدرة يخلص، واحنا راه قلنا للممثلين ديال الإدارة في مجلس الإدارة لأن هذا مجلس الإدارة ديال (CNSS) اللي خاصو يتاخذ هاذ القرار، احنا ما يمكنش نفرضو على (CNSS) شي قرار، ولكن احنا يمكن نساهمو في بلورة هذا القرار وأن ندعمه إذا كان مجلس الإدارة ديال (CNSS) غادي يشارك.

بالنسبة لمقاومة الفساد أنا تنستغرب الإجراءات اللي درناها فيها بعض الإجراءات غير مسبوقة، ودرنا عمل مهم، ودليله أنه في سنة 2017 الترتيب ديال المغرب قفز ب 9 نقط. لأول مرة في تاريخ المغرب تيقفز هاذ القفزة مرة واحدة في سنة واحدة، هذا راه دليل على أنه كان هناك عمل وكانت هناك إشارات، وهي الإشارات الأكثر هي سياسية وأيضا عملية، وهذا تيفتح لنا آفاق واحنا في تشاور مع مختلف المعنيين، ولما أسسنا هذيك اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد حرصنا باش يكونوا فيها المجتمع المدني المتخصص في مكافحة الفساد، ويكون فيها الاتحاد العام لمقاولات المغرب، تكون فيها الغرف المهنية، غنشيرو لها بعد قليل، يكون فيها المؤسسات الدستورية كلهم، كلنا تنتشاركو، درنا لقاء منذ ثلاثة أشهر واتفقنا باش نديرو لقاء آخر في هاذ الشهر أو الشهر المقبل، أقصى شيء هو شتنبر على حسب إتمام اللجنة التقنية للعملية، باش نعاود نعرضو البرنامج ديال 2019 و2018.

إذن بالعكس، هناك تقدم، هناك حركة، خاصنا نشوفو الأمور كما هي وهناك قصور، باقي عندنا ما نديرو واحنا واعين بهاذ الشي، ومايزال هناك فساد في عدد من الصفقات خاصنا غير نحصلو هاذ الصفقات وإلى حصلناهم إن شاء الله احنا ما نتفاكوش معهم، ولكن خاصنا نحصلوهم، احنا ما نبنيوش على الإشاعات بالمناسبة، لا نبني على الإشاعات، لأن الإشاعات كتضر، لا ننشر خبرا غير هكذاك، لأنه قيل قبل ما نتثبتو منه لأن يمكن نضرو شي واحد شريف، فقط.. إما شي واحد كيقول شي خبر ولا كيتهم شي اتهام لتصفية حسابات أخرى، فلذلك احنا خاصنا نحضيو من هاذ الشي، ولكن الحاجة اللي ثابتة إن شاء الله ناخذوها كأساس للضرب بيد من حديد وسلوك جميع ما يمكنه القانون، جميع الوسائل القانونية نسلكها للقطع مع الفساد ولمعاقبة هؤلاء المفسدين.

وأيضا قمنا بواحد الإجراء مهم جدا، هو في مصلحة المقاولات عموما، ولكن بالخصوص المقاولة الصغرى والمتوسطة، هو أداء الديون المترتبة على الدولة من المتأخرات ديال الضريبة على القيمة المضافة (TVA) فدرنا قانون شجاع في هاذ 2018 عن طريق اتفاق مع الأبناك الوطنية ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، هذا الاتفاق بأن تسدد الأبناك هذه الديون كاملة، وهي في الأصل القيمة ديالها أكثر من 8 د المليار ديال الدرهم، تسددت إلى حد الساعة 6 د المليار درهم للشركات اللي طلبتها، الشركات، تسددت فعلا 6 مليار درهم، وهذا شيء مهم، لأن هذيك الشركة وخا تكون كبيرة إلى استردت هذاك الدين كتخلص الشركات اللي أسدت إليها الخدمات، فهذا كله تبادل منافع بين هذه الشركات لأن كل شركة كتعاود تلجأ إلى خدمات شركة أخرى، وهذا إجراء مهم، شحال هاذي والمقاولات كتطالب به، الحمد لله اليوم راه وصلنا لهذا الإجراء ودرناه لمصلحة المقاولة وباش يمكن هاذ المقاولات نساعدوها.

بعض الإخوان طرحوا القضية ديال 2013 اللي وقعت. صحيح، في 2013 واحد الوقت اتخذ قرار باش عدم صرف 15 مليار من ميزانية الاستثمار، ولكن انتوما تتعرفوا علاش آنذاك، صعدت الاثمنة ديال المحروقات في السوق الدولية إلى 140-150 دولار، يعني الضعف ديال الآن، على الأقل، أكثر من الضعف ديال الثمن الحالي، مما أدى إلى أن صندوق المقاصة قفزت الالتزامات ديال السنة في التوقعات ديال السنة إلى ما يقرب 54 مليار درهم، معناه أنه خارج التوقعات تماما، كان لابد من إجراءات. اتخذت الحكومة آنذاك إجراء، ولكن بمجرد ما دازت هذيك السنة وعاود رجعت هذيك 15 مليار درهم، رجعت ثاني في السنة الموالية واستفادت من الشركات أو المقاولات اللي تقدمت ميزانية الاستثمارات عاود رجعت وإن كان أريد أن أقول بأنه منذ ذلك الحين إلى اليوم نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار بدأت ترتفع لأن خاص ثاني النجاعة، لأن ذاك الساعة فاش تحيدات ذيك 15 مليار كان بناء على تقديرات أنه من قبل نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار كانت محدودة، وهذيك 15 مليار وخا كاع بقينا كان يمكن ما تنفذش، وهذا معروف نسبة التنفيذ، ولكن في 2017 وصلت نسبة تنفيذ ميزانية الاستثمار العامة 80%، بعض القطاعات أكثر، بعض القطاعات أقل، وهناك إجراءات لحث القطاعات على الوفاء بالتزاماتها في الوقت المناسب، وهذا أيضا تستفيد منه المقاولة الوطنية، وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة.

بطبيعة الحال أنا–كما قلت منذ قليل–لابد من القطاع الخاص أيضا يبذل واحد الجهد مهم في المساهمة في هذه الجهود ديال الرقمنة، لأن الرقمنة هي أكبر إصلاح يمكن(la dématérialisation) أن يمكّن المقاولة الوطنية من الاستفادة من عدد من الإجراءات، هو من الأمور اللي كتفيدها الواردة في المراسيم، سواء مرسوم الصفقات العمومية أو المراسيم الأخرى.

واحد الأخت قالت أشنو كتسناوا انتوما الحكومة تحسموا؟ هذه القضية التحول من مراسيم اللي هو إطار تنظيمي إلى إطار قانوني، هذا يحتاج إلى دراسة باش نعرفو أشنو الحاجة اللي هي يمكن تدار قانونيا، وأشنو الحاجة اللي فقط تبقى تنظيمية، هذا راه ماشي ساهل، هذا نحن الآن بصدد دراسته، وبمجرد ما نصل إلى نتيجة واضحة سنحاول أن نأتي إلى البرلمان بهاذ مقترح القانون، بطبيعة الحال الأمور اللي خاصها تبقى دائما تنظيمية راه غتبقى في إطار مراسيم تنظيمية، إن شاء الله.

ومرة أخرى، أريد أن أقول بأن الحكومة واعية بضرورة جعل هاذ الصفقات العمومية رافعة للاقتصاد الوطني، رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، رافعة لتنافسية المقاولة، غادي نحاولو ما أمكن نزيدو مزيد من الإصلاحات، وكونوا على يقين أنني أهتم بجميع الملاحظات اللي أبدوها الإخوان، وكنشكر الأخوات والإخوان اللي عطاوني المداخلات ديالهم واللي ما عاطاونيش المداخلات ديالهم يعطيوها لينا، احنا غادي ندرسوها من خلال فريق عمل اللي هو خدام فهاذ الشي، إما ديال (Doing Business) ديال ممارسة الأعمال أو الفريق الاقتصادي عندنا في رئاسة الحكومة، وغادي نحاولو ما أمكن من خلال ذلك أن نستجيب إلى أقصى ما يمكن من الاقتراحات أو من الإجراءات اللي هي فعلا ستساعد في نجاعة الصفقات العمومية وشفافيتها ونزاهة تدبيرها.

شكرا جزيلا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.

ننتقل الآن من الصفقات العمومية إلى الغرف المهنية، عندنا فهاذ المحور الثاني المتعلق بالغرف المهنية ورهان التنمية 5 أسئلة مبرمجة، نبدأها بأول سؤال للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

الحضور الكريم،

السيد رئيس الحكومة،

ماذا أعددتم كرئيس الحكومة لتلعب الغرف المهنية الدور الرائد في التنمية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن التدابير المتخذة من أجل الارتقاء بمؤسسة الغرف المهنية لكسب رهانات التنمية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نسائلكم، السيد الرئيس، عن الإجراءات التي اتخذتموها أو تنوون اتخاذها من أجل تحقيق الأهداف التي يصبو إليها المشرع وتمكين الغرف المهنية من الاضطلاع بمهامها والإسهام في كسب رهان التنمية؟

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن طريقة تدبير الغرف وتسييرها لا تخرج عن قاعدة كل الهيئات المنتخبة ذات المهام السياسية أو الترابية، حيث ساهمت التخندقات الحزبية في جعل تدبيرها كلاسيكيا، عبر محاولتها الدائمة لإرضاء أطراف الأغلبية وإلغاء المعارضة في شكل غريب عن منطق التدبير المهني الذي يفترض في هيئات مماثلة، فهي تفتقر إلى النخب القادرة على الإبداع ودعم المقاولات، لذلك فتفعيل دورها يتطلب إرادة شجاعة وإصلاحا

واقعيا، ربما يبدأ أولا من مراجعة تقسيم نفوذها الترابي، فتجربة المطابقة الجهوية رغم أهميتها فهي في قاعدتنا قد أظهرت محدوديتها.

كما يتعين مراجعة طريقة تدبير هذه الهيئات حتى لا يبقى مجرد وكالة أسفار، ووجب تحصينها من الحسابات السياسية والضيقة، فإذا كان الاصطفاف السياسي مستحبا لتفعيل الآلية الديمقراطية، فإن بعض المزايدات السياسوية قد تسيء إلى السياسي وإلى الأداء المهني، مما يستوجب منا تفكيرا جماعيا في آليات متجددة لضمان الصيرورة الفاعلة لأداء هذه المؤسسات الدستورية.

وبناء على ذلك، سنسائلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، عن الإجراءات التي تم تنزيلها للارتقاء بأدائها والمساهمة من خلالها في بلورة الجهوية الموسعة، في أفق جعلها رافعة أساسية للدفاع عن حقوق المهنيين وتحقيق التنمية المحلية المنشودة.

والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد سعيد زهير :

السيد الرئيس،

ما هو الدور الذي تلعبه الغرف المهنية في التنمية؟ وأي موقع لهذه المؤسسة في السياسات العمومية للحكومة؟

وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

تفضل، السيد رئيس الحكومة المحترم، للجواب على الأسئلة المتعلقة بهذا المحور.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لاشك أن الغرف المهنية تقوم بدور مهم في مجال تنظيم المجالات التي تهتم بها، سواء كانت تجارة أو صناعة أو صيد بحري أو الفلاحة وغيرها أو الصناعة التقليدية، وإذن تشارك وتساهم بشكل فاعل في التنمية، ولها أدوار مهمة في إنعاش وتنمية الاقتصاد الوطني والاقتصاد المحلي جهويا ومحليا، وأيضا عندها أدوار تمثيلية للمهنيين.

لكن أريد أن أشير منذ البداية على أنه على حسب دستور المملكة المغربية، وفي الفصل الثامن منه، والذي خصص للغرف المهنية، أولاها واحد الاهتمام كبير، باعتبارها تساهم إلى جانب المنظمات النقابية للأجراء والمنظمات المهنية للمشغلين في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها وفي النهوض بها.

كما أكد على استقلالية هذه الهيئات من خلال تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون، وعلى ضرورة مطابقة هياكل هذه المنظمات وتسييرها للمبادئ الديمقراطية، فهي عندها الاستقلالية في التسيير والاستقلالية المالية.

وقد نظم المشرع الغرف المهنية كما يلي:

- هناك غرفة التجارة والصناعة والخدمات؛

- هناك الغرفة الفلاحية؛

- هناك غرفة الصيد البحري؛

- وهناك غرفة الصناعة التقليدية.

وينطلق تصورنا في الحكومة حول دور الغرف المهنية من اقتناعنا الراسخ بكونها شريكا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية ببلادنا، لا سيما على المستوى الترابي، إلى جانب، بطبيعة الحال، مختلف الشركاء الآخرين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وعلى هذا الأساس، فإن الحكومة تحرص على تعزيز دور هذه الغرف في احترام لاستقلاليتها، بطبيعة الحال، المعنوية والمالية.

لابد أن إلى بغيت نتحدث على هذه الغرف غادي نتحدث عليها غرفة، غرفة: أولا غرف التجارة والصناعة والخدمات، من بعد الغرف الأخرى.

سأبدأ إذن على مستوى غرف التجارة والصناعة والخدمات، ذلك أنه في إطار مواكبة هذه الغرف لتمكينها من أن تقوم بالمهام ديالها، بأدوارها التي تحرص عليها الحكومة، حرصت الحكومة على مواصلة تفعيل الاتفاقية الموقعة تحت الرئاسة الفعلية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بتاريخ 2 أبريل 2014 في الدار البيضاء بين الحكومة وجامعة غرف التجارة والصناعة والخدمات، والتي تحدد التزامات الحكومة والغرف وجامعاتها فيما يخص تفعيل دور هذه المؤسسات.

ولذلك، هاذ الاتفاقية الإطار اللي كتنص على:

أولا، تحسين الإطار القانوني والمؤسساتي والتنظيمي؛

ثانيا، تحديد الآليات الضرورية لتفعيل مخططات تنمية الغرف وجامعتها.

هاذ الاتفاقية الإطار، تفعيلا لها تمت بلورة واحد المشروع إصلاحي، شمولي للغرف، يرتكز على خمس رافعات أساسية:

أولا، وضع نظام للحكامة يتسم بالشفافية والفعالية؛

ثانيا، اعتماد خدمات مستهدفة وموجهة لفائدة المنتسبين ومدرة للدخل؛

ثالثا، وضع تنظيم إداري فعال من خلال إعادة النظر في التنظيم الإداري الحالي؛

رابعا، تحسين تموقع الجامعة كجهاز للدعم والتنسيق لفائدة الغرف.

وتعمل الحكومة على التنزيل العملي لمضامين هذا المشروع من خلال ما يلي:

أولا، تحسين التمثيلية داخل هذه المؤسسات، وهنا تدارت فيه واحد المجموعة ديال الإجراءات بتنسيق مع الغرف نفسها، ومن بينها المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية، وتعديل مدونة الانتخابات في شقها المتعلق بغرف التجارة والصناعة والخدمات في أبريل 2015، ومن بينها تعيين غرف التجارة والصناعة والخدمات على صعيد كل جهة وتجميعها في 12 غرفة جهوية، انسجاما مع التقطيع الجهوي الجديد للمملكة وفق مرسوم 10 أبريل 2015. هذا الشق الأول؛

الشق الثاني، تعديل النظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات، وهذا النظام الأساسي تم بشراكة وتوافق مع الغرف، وتم الوضع ديالو، وبالتالي هذا القانون صادق عليه البرلمان، وصدر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف في 3 غشت 2015، وذلك بغية إرساء مبادئ الحكامة الجيدة وتوضيح مجالات التدخل واختصاصات الغرف، وهذا إصلاح جديد يالاه غير غشت 2015، قبل 3 سنوات تقريبا، وتم بموجب هذا التعديل توسيع اختصاصات الغرف لتشمل عدد من الاختصاصات الجديدة، وبالخصوص:

• إمكانية إحداث مراكز للوساطة والتحكيم التجارية؛

• إحداث خدمات تسمح بتشجيع الاستثمار وإنعاش الاقتصاد الوطني والاقتصاد المحلي؛

• إقامة شراكات مع المراكز الجهوية للاستثمار والمؤسسات الجامعية؛

• المساهمة في توسيع العلاقات التجارية للمغرب في إطار عملية التوأمة وتبادل التجارب مع غرف أخرى عبر العالم؛

• المساهمة في تعميم مناهج الشغل الحديثة وتطوير تقنيات الإنتاج والتسويق لدى المنتسبين إلى هذه الغرف؛

• دعم التكوين المهني والتكوين المستمر وتأهيل المقاولة.

هذه أهم الاختصاصات الجديدة التي ركز عليها بالنسبة للغرف.

ثالثا، إرساء أسس الحكامة الجيدة بالنسبة لهذه الغرف، وخصوصا وضع واحد النظام ديال المراقبة الداخلية للغرف ومحاسبة عامة مشهود بصحتها من قبل خبير محاسباتي، بالإضافة إلى وضع واحد النظام معلوماتي ملائم بالنسبة لكل غرفة من الغرف، وعدد من الإجراءات التي تروم إرساء مبادئ الشفافية لتحسين صورة الغرف وتعزيز مصداقيتها؛

رابعا، تطوير خدمات ذات قيمة بالنسبة للغرف، تستجيب لحاجيات المنتسبين مثل فضاء المقاولة وبعض المساطر الإدارية، تنظيم المعارض والدورات التكوينية ودراسة السوق وغيرها؛

خامسا، المساهمة في تمويل إنجاز مشاريع اقتصادية مهيكلة، ويروم هذا إلى تقوية الاستقلال المالي للغرف من جهة، وتعزيز البنيات التحتية في إطار تنزيل ورش الجهوية المتقدمة من جهة أخرى.

وتنفيذا لهذا الورش، قامت الحكومة ببلورة اتفاقيات، دارت اتفاقيات متعلقة بمخططات التنمية الخاصة بكل غرفة، تتم المشاورات، تتم مفاوضات، ثم من بعد يتفق على واحد البنود، فتوقع هذه الاتفاقية وأيضا واحد الاتفاقية أخرى مع جامعة الغرف، وتم التوقيع عليها بتاريخ 5 مارس 2018، وتحدد هذه الاتفاقيات البرامج المزمع إنجازها والجدولة الزمنية المتعلقة بتنفيذها وكذا التزامات مختلف الأطراف.

وخصصت الحكومة لهذه الاتفاقية ولتنفيذها غلاف مالي ديال 452 مليون درهم مقسمة أولا على 132 مليون درهم لتمويل وضع القواعد الأساسية للحكامة الجيدة وتنزيل الخدمات لفائدة المنتسبين في هذه الغرف، ثانيا 320 مليون درهم مخصصة للمساهمة في تمويل إنجاز مشاريع اقتصادية مهيكلة ومدرة للدخل، تعزز من الاستقلالية المالية لهذه الغرف، في إطار طلبات عروض، وهاذ الشي تم وتدارت لجنة للتتبع عليه (لجنة مشروع التحول).

وضمانا لنجاح تنفيذ هذه الاتفاقيات سوف تعمل الحكومة على توفير آليات المواكبة اللازمة، سواء بالنسبة للجامعة أو الغرف، بغية مساعدتها على تنفيذ وتتبع إنجاز بنود هذه الاتفاقيات، ولكن كاين واحد المستوى آخر مهم، أنا حرصت عليه شخصيا منذ تعيين هذه الحكومة، هو الحرص على تعزيز تمثيلية الغرف، وخصوصا غرف الصناعة والتجارة والخدمات ولكن حتى الغرف الأخرى، في بعض الهيئات باعتبارها شريك أساسي في محاور معينة، وذلك فاش كنا تناقشو في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد حرصنا باش جامعة الغرف تكون ممثلة فيه، جامعة غرف التجارة والصناعة.

وأيضا لما كانت تدارت اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، في المرسوم نص على التمثيلية ديال جامعة الغرف فيه، والآن ونحن نناقش المراحل الأخيرة لصياغة مشروع القانون الجديد لتنظيم المراكز الجهوية

للاستثمار حرصنا أيضا على أن تكون الغرف موجودة ممثلة في مختلف المجالس الإدارية لهذه الغرف، هذا غير مشروع باقي ما صادقش عليه مجلس الحكومة وسنحيله على البرلمان، حرصنا على أن تكون الغرف حاضرة فيه.

إذن هناك عندنا هم في أن تولى للغرف.. هاذ الشي راه ما كانش قبل بالمناسبة، ما كانش قبل، المؤسسات الوطنية قد تجد ما كاينش الغرف، أول مؤسسة هي هذيك ديال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، فاش جيت أنا درت حرصنا باش تكون في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد وأيضا في المراكز الجهوية للاستثمار، وهذا شيء مهم كيعطي للغرف واحد الإمكانية ديال الإدلاء بآرائها، لأنها تتمثل واحد الشرائح مهمة من المهنيين.

إذن هذا هو الإصلاحات التي تمت لحد الساعة على مستوى غرف التجارة والصناعة والخدمات.

بطبيعة الحال احنا مفتوحون لكل اقتراحات يمكن أن يدلوا بها السادة المستشارون، ولكن أيضا أنا كنت استقبلت جامعة الغرف في مرحلة سابقة وهاذي بضعة شهور، ونحن مستعدون للإنصات إلى مقترحاتهم لتطوير الإطار القانوني والتنظيمي للغرف، وعلى الرغم من أنه يالاه تطور بطريقة تشاركية وتوافقية في آخر 2015، ولكن هذا لا يمنع من أن نفكر في تطوير آخر في أفق سنوات إلى بانت النجاعة ديالو والضرورة ديالو بالنسبة لهاذ الغرف.

بالنسبة للغرف الفلاحية بطبيعة الحال حتى هي عندها واحد الاهتمام كبير، وانتوما تتعرفوا الأهمية ديال القطاع الفلاحي بالنسبة لبلادنا، ولذلك في البداية ديال مخطط المغرب الأخضر عرفت الغرف الفلاحية واحد الإصلاح مؤسساتي منذ 2008 وتنظيم جوهري، تنظيمي جوهري، بهدف تمكين هذه المؤسسات من مسايرة مستجدات الوضع الاقتصادي والوضع الاجتماعي لبلادنا، والإسهام في تنمية القطاع الفلاحي، وأناط هاذ القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية مهام استشارية ومهام تمثيلية ومهام تنموية متنوعة لهذه المؤسسات، وأعطاها صفة مؤسسة عمومية، تخضع للوصاية الإدارية والمالية للوزارة المكلفة بالفلاحة، ودققت عدد من الاختصاصات ديالها.

وفي إطار تنزيل هذا الإصلاح تم اتخاذ عدد التدابير، نهضر على بعضها فقط:

أولا، تقوية التمركز الإداري للغرف الفلاحية عبر إحداث غرفة بكل جهة، طبقا للتقسيم الإداري الجاري به العمل قصد تمكينها من أن تقوم بدورها الريادي في مجال الجهوية المتقدمة وفي مجال التنمية الفلاحية جهويا.

وتبعا للتقسيم الإداري الجديد الذي عرفته المملكة تم إحداث 12 غرفة جهوية، حيث تقلص العدد ديال الغرف الفلاحية من 16 إلى 12 وفق المرسوم الذي صدر سنة 2015، والذي عين هذه الغرف وحدد المقاعد المخصصة لها ومقارها وتحديد الدوائر الانتخابية التابعة لها؛

ثانيا، دعم الصفة المهنية، من خلال إدماج جمعيات المهنية الفلاحية الأكثر ديناميكية بهيأتها المسيرة، حيث تم إشراك حوالي 102 جمعية مهنية فلاحية برسم استحقاقات 2015 كأعضاء شركاء في هذه المهن الفلاحية؛

- تحسين التنظيم الداخلي من خلال تطوير التنظيم الهيكلي، تطوير نظام الحكامة وغيره من الإصلاحات؛

رابعا، تمكين الغرف الفلاحية من الوسائل البشرية والمادية ودعمها ماليا، حيث الاعتمادات المخصصة قفزت سنة بعد سنة، انتقلت من 83 مليون درهم سنة 2016 إلى 100 مليون درهم سنة 2018؛

تفويت بعض التدخلات التنموية التي تقوم بها الدولة لفائدة هذه المؤسسات.

بالنسبة للغرف الصيد البحري، يمكن أن أقول أن التنظيم المهني للصيد البحري يشمل أربع غرف للصيد البحري، بالإضافة إلى جامعة غرف الصيد البحري، بطبيعة الحال، وهاذ الغرف هي مؤسسات عامة استشارية، تتمتع بالشخصية المستقلة معنويا والمستقلة ماليا، معناه هي تتحمل جزء كبير من المسؤولية ديال التطوير ديالها، ولكن رغم ذلك تخضع للمراقبة المالية للدولة، ويوكل لها طبقا للقانون بتنفيذ القانون رقم 4.97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري، فضلا عن تمثيل قطاعات الصيد البحري لدى السلطات المركزية والجهوية والمحلية، وعندها عدد من المهام نص عليها هاذ القانون.

واعتبارا لأهمية مبادئ الحكامة الجيدة داخل منظومة الصيد البحري، فإن الحكومة من خلال قطاع الصيد البحري تولي اهتماما بالغا للعلاقة التشاركية والتعاقدية البناءة التي تجمع بينها وبين مختلف غرف الصيد البحري، باعتبارهم شركاء حقيقيين وفاعلين ميدانيين.

في هذا الإطار، تم إنجاز العديد من البرامج التعاقدية بشركة مع هاذ الغرف، غرف الصيد البحري، هاذ البرامج هي مهمة لتطوير القطاع أو لترشيد القطاع، من بينها برنامج القضاء على الشباك العائمة المنجرفة المحظورة دوليا، برنامج استعمال الصناديق البلاستيكية المعيارية والعازلة للحرارة، حفاظا على الموارد البحرية وجودتها، وعدد من البرامج أيضا الهادفة إلى دعم مهني الصيد البحري، وكلها برامج تمت بشراكة وبتوافق مع المهنيين ومع هذه الغرف.

على مستوى غرف الصناعة التقليدية، بطبيعة الحال، قطاع الصناعة التقليدية هو أيضا قطاع مهم، قطاع على مستوى التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا على مستوى التنمية الاجتماعية، مهم على مستوى التشغيل، تهتمو به بزاف، ولذلك تم الحرص على تفعيل مقتضيات القانون بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، الذي وسع الاختصاصات الموكولة لهذه الغرف بإسناد مهام جديدة

ذات طابع تقريري وليست فقط استشاري لهذه الغرف، إضافة إلى أدوارها الأخرى الاستشارية، وأيضا حاول هذا النظام الأساسي تعزيز قدرتها على التدخل في الميدان ديال القطاع ديال الصناعة التقليدية.

وأيضا انطلاقا من ذلك أصبحت غرف الصناعة التقليدية فاعل أساسي في مجال الترويج لمتنوجات الصناعة التقليدية في مجال السهر على تنفيذ برنامج التكوين بالتدرج في إطار اتفاقية شراكة مع الوزارة المعنية ومع قطاع التكوين المهني، في إطار المساهمة في إنجاز مجموعة من المنشآت الحرفية في إطار شراكات مع الفاعلين الجهويين والمحليين، وخضعت أيضا غرف الصناعة التقليدية، بحال الغرف الأخرى، للتكييف مع التقسيم الجهوي الجديد باش تعطى لها أدوار مهمة على مستوى الجهوية المتقدمة، وأيضا تطوير هيكلتها الإدارية باش تكون عندها هيكلة حديثة أكثر، يمكن تستجيب للحاجيات ديال هاذ القطاع، وأيضا المساهمة معها في برنامج تكويني للأعضاء ديال الغرف الصناعة التقليدية وموظفيها.

وأيضا دعمتها الحكومة بعدد من الموارد المالية، سواء من حيث الميزانية السنوية المرصدة لها من قبل الوزارة الوصية أو من خلال ميزانية مؤسسة دار الصانع، وبطبيعة الحال هناك شراكة معها، وتتلعب أدوار كبيرة في دعم الصانع التقليدي، في الترويج للبضائع ديال الصانع التقليدي، المنتجات ديالو، في تثمين هاذ المشروع، في تكوين الصناع التقليديين، في تنظيم المعارض، هي شريك أساسي في كل هاذ المشاريع اللي مهمة جدا.

وبالتالي مرة أخرى أريد أن أقول بأن هاذ الغرف المهنية، بمختلف أنواعها، تلعب أدوار أساسية ومهمة، كانت هناك عدد بشراكة معها لأن هي دستوريا راه بحال النقابات المهنية، هي عندها استقلالية مالية واستقلالية إدارية، والوصاية المالية ديال الدولة، المراقبة، لأن الدولة تتعطي دعم، خص تراقب الدولة هذاك الدعم واش تيمشي للمستحقين ولا ما تيمشيش للمستحقين.

وبالتالي فجميع الإصلاحات اللي تمت، تمت بشراكة مع هذه الغرف المهنية، باش ندعموها أكثر، تقوم بأدوار أكبر للمنتسبين إليها وللمهنيين، نحن مستعدون باش نطورو حتى الإطار ديالها القانوني، ما كاين مشكل، وهناك دراسة تنطلق انطلاقا من الاستفادة من التجارب الدولية باش يشوفوا واش باقي كاين ما يتطور، نحن دائما ننصت ونحاول أن نستفيد من الآراء المختلفة.

وبطبيعة الحال التطوير الأمثل ديال هاذ المؤسسات راه ما عندوش نهاية، كل تطوير غادي يتبعو بعد فترة تطوير، لأن الواقع الاجتماعي الواقع الاقتصادي ديال المهنيين، ديال المنتسبين وديال الوسط اللي تتعيش فيه هاذ الغرف حتى هو تيطور، ودبا عصر الرقمنة خاصنا دبا كيفاش نطورو باش تدخل الرقمنة حتى هي في هاذ المجال كلو.

دبا التصنيع الآن واش الصناعة التقليدية أشنو الدور ديالها؟ كيفاش يمكن ندعموها أكثر؟ كيفاش نرفعو المستوى ديالها؟ كيفاش نقاومو التنافسية ديالها؟ لأن هاذ الشي كلشي التنافسية؟ كيفاش نكونو الصانع التقليدي؟ المعلمين، راه المعلمين تيتشكاوا ما بقى عندهم المتعلمين اللي يمكن ياخذوا الصناعة، راه كاين بعض الصناعات في الصناعة التقليدية يمكن مهددة بالانقراض، ورغم أن هناك دعم، كل متعلم راه هذاك دعم له، غير يجي يتعلم.

ولكن لأن هاذ الشي ديال الصناعة التقليدية تيحتاج إلى صبر، الله يكون في عون هاذوك الصناع التقليدي، تنحييوهم، لأن تيقوموا بدور كبير بصيانة واحد التراث تاريخي، تراث وطني مهم ذو قيمة كبيرة، ولكن القيمة ديالو معنوية وتيحتاج لصبر وتيحتاج لخبرة، تجربة طويلة، فلذلك تنحييوهم هاذوك الصناع التقليدين، فعلا أنا حضرت شحال من معارض، مشيت وشفتهم واستقبلوني مزيان وأشرفت على الافتتاح ديال البعض ديالها وبعض الأيام، تيأديوا واحد الدور مهم جدا، يحتاجون فعلا إلى التحية وإلى الشكر وإلى العناية، مزيد من العناية، وهاذ المعارض راه جزء من العناية بهم، وتسويق منتوجاتهم جزء من العناية، التعريف بها جزء من العناية، دعمهم ليشاركوا في معارض دولية أو في ملتقيات دولية جزء من العناية، هاذ الشي كلو يحتاج إلى التطوير.

وخا ختمت بالصناعة التقليدية، هذا لا يمنع من أن الفلاحة والناس ديال الصيد البحري، الناس ديال التجارة والصناعة والخدمات هم أيضا يقومون بأدوار وطنية كبيرة.

شكرا جزيلا للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار التعقيبات على جواب السيد رئيس الحكومة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام عن النبي المصطفى الكريم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الحضور الكريم،

السيد الرئيس،

في الحقيقة واحنا تنستمعو للرد ديالكم حول الغرف كرافعة للتنمية، أعجبنا بها كفريق استقلالي، وتيقنا أننا فعلا أمام غرف رافعة للتنمية، تقوم بواجبها، غير أن الواقع، السيد رئيس الحكومة، تم

إخفاء جانب أنه لا يمكن لهذه الغرف أن تؤدي الدور المنوط بها حتى تكون فعلا رافعة للتنمية، فاقد الشيء لا يعطيه.

اليوم الغرف عندنا مجرد بنايات دستورية ولكن جوفاء خاوية، علاش؟ لأن ما عندهاش.

- أولا استقلال مالي ذاتي؛

- ثانيا محرومة من أبسط الأشياء، وأنتم تتقولوا لنا، السيد رئيس الحكومة، أن هاذ الغرف كتأطر وعندها ميزانية ديالها، راه أي غرفة ما يمكن لها، عندها دعم، صحيح، ولكن ما يمكن ليها تصرفو إلا بتزكية وموافقة من وزير المالية، واش بهاذ الطريقة غنفتحو المجال لهاذ الغرف أنها تبدع؟

- ثالثا، أشنو دارت لينا الغرف اليوم؟ الغرف كنشوفو بعض المهن انقرضت وبعض المهن اللي هي مهن مغربية قحة، هاذ المهن راه غدا ما غنلقاوهاش، مثلا الخياط البرشمان، القفطان المغربي، الجلابة المغربية راه احنا ما غنشوفوهاش لأننا احنا اليوم كنشاهدوها كتموت وما كاينش واحد الدعم فعلي. صحيح النية اللي كنقولوها اليوم واحنا كندعمو، أشمن ميزانية هاذي؟

هاذ الغرف، السيد رئيس الحكومة، راها تحرمت فهاذ العهد ديالكم، تحرمت حتى من المجالس الإقليمية والمجالس الجهوية، حيث التوجيهات، حيث البرامج ديال التنمية، كيفاش أننا جينا وقلنا راه زولناها من التمثيلية الجهوية، علما أن ما عندكومش عام تبارك الله محظوظين، راه هاذي 7 سنوات.

ثانيا، السيد رئيس الحكومة المحترم، كنتمنى تسمعني مزيان فهاذ الموضوع، صحيح قلتي غنجددو الانخراطات للانتخابات إلخ والإحصاء، هاذ الغرف اليوم كاين الأقاليم الغير ممثلة، بحيث 3 ديال الجهات كنعطيوها تمثيلية برلمانية هنا، إذن هاذ الغرف كنقتلوها تدريجيا.

إلى هضرنا على المالية ديالها ضئيلة جدا، وهي مكتوفة الأيدي، احنايا الآن الصناعة الإلكترونية دخلت، الصناعة الرقمية دخلت واحنا ما زالين منكمشين، لا الموظف عارف أشنو يدير، لا المكتب ديال الغرف عارف أشنو يدير، إذن احنايا بقينا تايهين، ها الغرف كاينين والمدلول ديالها والفعل ديالها اللي غتكون رافعة فعلا لهاذ التنمية راه ما بقاش وما كاينش، واحنا كنراقبو وكنشهدو وكنساهمو في الإقبار ديالها.

كيفاش غادي نأطرو هاذ الصانع التقليدي، السيد رئيس الحكومة المحترم؟ كيفاش غادي نأطروه وهما الغرف براسها ما عارفاش فين ماشية، أشمن تأطير عندنا واحنا كنشوفو بعض المهن مشات وهي النموذج هو العنوان المغربي.

إذن احنا خاصنا نعيدو النظر في سياستنا تجاه الغرف، خاص التمثيلية تكون داخل المجالس الإقليمية والجهوية، ويكون عندها حق باش تدلي برأيها.

إلى هضرنا على الغرف الفلاحية قل لي أسيدي أشنو مازالين كنشوفو ذيك الشي التقليدي الصرف وكنضيعو فيه الماء، كنضيعو فيه الجهد، كنضيعو فيه حتى المنتوج. غتقول لي المخطط الأخضر، الله يبارك مزيان نزيدو نشجعوه، ولكن غير كافي، الغرفة ديال الفلاحة مثلا إلى هضرنا على المخططات، الغرفة ديال الفلاحة يالاه كتشوف هاذيك (l'image) ذيك الصورة كنصعوها، ولكن في العمق راه يجب العناية أكثر.

أنا لا ما تنواخذشاي شي واحد هنا وتنحملكم المسؤولية، راه الضمير المهني، الضمير المغربي خاصو صحوة إلى بغينا نساهمو فهاذ التنمية خاص الإجماع، خاص الكل يساهم، واحنا ما نقبلوش حكومتنا تجي وتقول لنا أسيدي كنديرو وكنديرو، ولكن الواقع راه شيء آخر، الواقع راه مر، هاذيك الصناعة التقليدية اللي كنضيعو فين هو ذيك البجماط؟ فين هو الزليج التقليدي؟

اليوم الصناعة الحديثة أو الإلكترونية طغت وغادي نفقدو التراث ديالنا، الله يرحمو الحسن الثاني كان ألح باش المعمار متاعنا، هذاك البناي وهذاك اللي كيزخرف يكون دائما القبة والقوس وذيك الزليج وذيك الضرس المثقوب اللي كنشوفو اليوم، راه أولاد أولادنا كنظن ما كنظنش يبقاوش يلقاوا هاذ الزخرفة واللي هي تراث مغربي صرف، ما يمكن لناش نفرطو فيه، لأن إلى فرطنا فيه راه احنا تنقولو أننا راه احنايا تنفرطو في الهوية المغربية.

رجاء، السيد الرئيس، العناية، العناية بالغرف ونعطيوها ما يكفي من إمكانيات باش يمكن لها ونحاسبوها طبعا، لأن التأطير يجب من الإمكانيات وخاصو يكون في مستوى الطموح ديالنا كاملين، ما نبقاوش نجيو ونقولو درنا.

صحيح كل ما قمتم به ووجدتموه قائما ها أنتم كتستمروا صحيح، وما كتجحدوش وما كتقولوش أسيدي ما لقينا والو.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

يمكن لك تكمل الجملة السيد الرئيس، إذا بغيتي تكمل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

قضي الأمر.

السيد الرئيس:

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد الحبيب بن الطالب:

بداية، اسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن أثمن

تفاعلكم مع اختيار مناقشة هذا الموضوع الهام ضمن هاته الجلسة الشهرية للمساءلة، لأننا كمؤسستين كسلطتين دستوريتين نتقاسم مسؤولية وهاجس إعادة الاعتبار للمؤسسات وتقوية موقعها ودعم أدوارها ضمن المنظومة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال الحرص المشترك على بلورة الشروط والمقومات الكفيلة لاضطلاعها بالاختصاصات الدستورية والقانونية المناطة بها، وكذلك من خلال التقييم الدائم من أجل التطوير وضمان الانسجام مع متغيرات وحاجيات المحيط الوطني والدولي.

كل هذا من أجل خدمة أحسن ونجاعة أقوى لخدمة المصلحة العامة، وكذلك أساسا للتجاوب مع انتظارات المواطنين.

من هذا المنطلق، السيد رئيس الحكومة المحترم، وضمن موضوعنا، نتساءل وإياكم:

إلى أي حد ساهمنا في إعادة الاعتبار لمؤسسة الغرف المهنية وتأهيلها وإنصافها؟

إلى أي حد ساهمنا في استحضار الأدوار الهامة والتي كان من الضروري إسنادها للغرف المهنية، باعتبارها إحدى الدعامات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

إلى أي حد ساهمنا في توفير الآليات والمناخ والمقومات لتحقيق الأهداف والاختيارات المنتظرة من هذه الغرف؟

إلى أي حد أجبنا عن الحاجة المجتمعية التي استوجبت أصلا خلق هذه الغرف وتأطيرها دستوريا وقانونيا؟

إذن، السيد رئيس الحكومة المحترم، وإذ نثمن عاليا حرصكم على دعم الغرف وكذلك المجهودات القيمة والملموسة المبذولة من طرف القطاعات الوزارية الوصية من أجل الرفع من أدوار الغرف المهنية، إلا أننا نسجل كمهنيين أن محدودية الاختصاصات الموكولة للغرف المهنية جعلت منها تقوم فقط بأدوار ثانوية استشارية ضعيفة، كما انعكس ذلك على وضعيتها الاعتبارية مهنيا، جهويا ووطنيا.

وهنا، السيد رئيس الحكومة، تسائلنا المهنة جميعا، أنتم كحكومة ونحن كبرلمان:

ألم يحن الوقت لتوفير إرادة سياسية حقيقية للارتقاء بمؤسسة الغرف المهنية لمستوى الشريك المؤسساتي الطبيعي لبلورة وتنفيذ السياسات العمومية؟

ألم يحين الوقت لبلورة رؤية إستراتيجية واضحة المعالم، في إطار مقاربة تشاركية تحدد بالواضح تموقع الغرف ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي وتوضح كذلك علاقتها مع المتدخلين بعد تمتيعها باختصاصات حقيقية، اختصاصات تقريرية، تتماشى ومجالات تدخلها وإعادة النظر في طريقة تدبيرها وطريقة اكتساب العضوية فيها، تثمينا للمهنة وطريقة إعداد وبلورة وتبويب ميزانيتها، خصوصا، السيد رئيس الحكومة، وأنها وفق أنظمتها الأساسية مؤسسات عمومية، وما يقتضيه هذا الأمر من إحالة على مقتضيات الفصل 31 من الدستور والذي يحدد بالواضح تكامل أدوار الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وهنا نعود السيد رئيس الحكومة لمساءلتكم وأنتم على أبواب، وأنتم بصدد إعداد النموذج التنموي الجديد، أين نحن أمام الارتقاء بمؤسسات الغرف المهنية من الدور التأطيري والتمثيلي الذي تحدثتم عليه والمسطر في المادة 8 من الدستور، إلى التكريس الدستوري لدورها التنموي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؟

أين نحن من الارتقاء بالجانب التشريعي للغرف المهنية من مجرد قوانين تنظيمية، قوانين بمثابة أنظمة أساسية إلى قوانين تنظيمية منصوص عليها في الدستور؟

أين نحن من تنزيل الجهوية المتقدمة ومؤسسة الغرف المهنية يتم استبعادها من مجالس الأقاليم والعمالات ومجالس الجهات؟

أين نحن من الطموح الملكي الذي دعا إليه جلالته من داخل هذا البرلمان في أكتوبر 2013 إلى ترسيخ منظور جديد للغرف يجعل منها رافعة للاستثمار المنتج وينبذ التعامل معها كمطية انتخابية ونفعية ويمدها بنفس جديد يصحح اختلالات واقعها الحالي الذي لا يمكن الاستمرار فيه ولا إعادة إنتاجه.

السيد رئيس الحكومة المحترم، وقفنا جميعا من خلال الجلسة السابقة للمساءلة على استمرار ضعف الميزان التجاري لبلادنا، وإحدى محطات الحد من هاذ الضعف ومدخل هاذ الإصلاح، الإصلاح الغرف، لأن التجارة الخارجية مرتبطة بالمهنة والمهنيين والغرف المهنية مركز المهن.

احنا السيد رئيس الحكومة هنا لا أدخل في متاهة المقارنة مع غرف تلك الدول، حيث الغرف تمتلك الموانئ وتمتلك المطارات وتمتلك المعاهد وتمتلك المدارس العليا، وتمتلك السلطة التقريرية بل وتمتلك لجن التحكيم للفصل في النزاعات التجارية الدولة.

احنا فقط اليوم كمهنيين نتحدث عن غرف فعالة باختصاصات مسؤولة وواضحة، غرف تشرف المهنة والمهنيين، غرف تشرف حكومتكم المحترمة، غرف تشرف هذا البرلمان الذي يتكون في جزء كبير من أعضائه من أعضاء في هذه الغرف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد محمد البشير العبدلاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات،

نشكركم، السيد الرئيس المحترم، على المعلومات الهامة التي قدمتموها لنا، ونشيد بانخراط الحكومة في مجموعة من الإصلاحات التي تأخرت كثيرا.

وبالنظر إلى الأهمية التي بوأها المشرع للغرف المهنية كمؤسسات عمومية ذات طابع مهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، واعتبارا للأدوار التي تضطلع بها كهيآت تتمتع بالقوة الاقتراحية وبمهام تمثيلية وأخرى استشارية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فإنه من المفترض أن تكون مساهما بل وطرفا أساسيا في جميع المساعي والجهود التي تبذلها الحكومة في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية مندمجة، غير أن الوضعية التي توجد عليها الغرف اليوم من ضعف ملحوظ، يتجلى عموما في تخلفها عن مواكبة العديد من الإصلاحات التي همت القطاع الاقتصادي المغربي، سواء على مستوى النشاط الاقتصادي أو الشق القانوني الذي يؤطره، يعزى هذا الضعف بالأساس إلى مجموعة من الاختلالات المتراكمة، تتحمل فيها الغرف المهنية نفسها بعض المسؤولية، في حين أن الحكومة تتحمل هي الأخرى المسؤولية باعتبارها القطاع الوصي.

ويبين الواقع أن الحكومة ما زالت مطالبة بالقيام بدورها في الرفع من الغرف المهنية ومن قدرتها على الإسهام الفعال في تنشيط وتطوير النسيج الاقتصادي الوطني، ومن تجليات ذلك عدم أخذ القطاعات الحكومية الوصية في غالب الأحيان بالآراء التي تبديها الغرف المهنية في مجالات تخصصها، خاصة فيما يتعلق ب:

- إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة باهتماماتها والاقتصار على الجانب المسطري باستيفاء شرط الاستشارة؛

- عدم إشراكها إشراكا فعليا في بلورة وتنزيل ما يتم اعتماده من إستراتيجيات قطاعية وبرامج ومشاريع مما يندرج ضمن اختصاصاتها.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

من أجل تدارك الاختلالات الحاصل والارتقاء بالأدوار التي أسندها المشرع للغرف المهنية ندعوكم إلى ما يلي:

- تعزيز دورها كمؤسسة للتمثيل والدفاع عن المصالح المهنية من خلال حسن الإنصات واستمرارية التواصل والتفاعل الإيجابي مع ما تطرحه من قضايا عادلة؛

- الرفع من الميزانية المخصصة للغرف، وخاصة تكلمتي السيد رئيس الحكومة على ...22 مليون درهم لغرفة التجارة ما سمعناش الأرقام ديال باقي الغرف، وإن كان هي عموما لا تفي بالغرض، خاصة وأن الغرف بحكم دقة التخصص ديالها تتحتاج إلى إمكانات، وخاصة موارد بشرية متخصصة ونوعية، للقيام بالدور ديالها والاستمرار في القيام بالاختصاصات المسندة لها، مع الحرص على تحويل المخصصات المالية بشكل سريع ومستمر. في بعض الأحيان كيقدريتأخر ذاك صرف الاعتمادات، وبالتالي تتأخر واحد المجموعة ديال البرامج؛

- الحرص على توجيه الوصاية الممارسة على الغرف بشكل أساسي نحو تأمين احترام القانون مع التفكير في طرق أكثر فعالية لضمان الشفافية والحكامة الجيدة؛

- مراجعة القائمة الاقتصادية وجعلها أكثر انسجاما مع الأصناف المهنية الممثلة في الغرف؛

- جعل الغرف المهنية فاعلا أساسيا فيما تعتمده حكومتكم من برامج ومشاريع للنهوض بالقطاعات التي تدخل في إطار اختصاصاتها، تكلمتي مثلا النموذج ديال المركز الجهوي للاستثمار، وأول مرة سيكون، إن شاء الله، الغرف ممثلة في هذه المؤسسة لأن كتقوم بأدوار مهمة في مناخ الأعمال؛

- جعل تمثيلية الغرف المهنية الشريك المستدام في ما يتعلق بالدبلوماسية الموازية، سواء تعلق الأمر بالاصطحاب أو التشاور أو الاستشارة، ولم لا التفكير في خلق لوبيات ضغط متخصصة قادرة على الدفاع على المصالح الاقتصادية لبلدنا في جميع المحافل الدولية؟ خاصة أن بعض القوانين المؤطرة لبعض القطاعات منها على الخصوص قطاع الصيد البحري أصبحت ذات طابع دولي. أنت تكلمت، السيد رئيس الحكومة، على الشباك المنجرفة وعرفنا المسار أنه بعد 10 سنوات من الاتفاقيات الدولية عاد انخرط فيها المغرب وملي انخرط بقت واحد الهشاشة، عوض غيكون ذاك السمك كناخذوه بالساحلي كما كنا كناخذوه ولينا كناخذوه عن طريق التقليدي وعرف واحد الارتباك، ولحد الآن باقي الانعكاسات ديالو على التوتر في مجال الصيد البحري؛

- كذلك منح دور تقريري لتعزيز استقلالها المالي والإداري وإدراج ذلك في تنزيل اللامركزية، خاصة احنا مع الجهوية واعتماد الغرف الجهوية، وكانت ممثلة في مجالس الجهات، الآن بخروجها من مجالس الجهات بقت الدور ديالها محدود داخل المؤسسات الجهوية.

ختاما، السيد رئيس الحكومة، أن مساهمة الغرف المهنية وما راكمته من التجربة في مجال التخصص يعتبر يوم ضروري ومطلوبا، خاصة أنه تسعى إلى بلورة نموذج تنموي جديد، ونخلص بكلمة جلالة الملك "العمل على ترسيخ منظور جديد يجعل منها رافعة للاستثمار المنتج–وكذلك يقول جلالة الملك–ويمدها بنفس جديد يصحح

اختلالات الواقع الحالي الذي لا يمكن الاستمرارفيه أو إعادة إنتاجه".

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أظن أن فريق التجمع الوطني للأحرارلم يتبق له سوى ثواني معدودة.

طيب آخر متدخل في إطار التعقيبات الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشارة السيدة عائشة ايتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد رئيس الحكومة على الإجابة ديالكم.

السيد رئيس الحكومة،

نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي مقاربتنا لموضوع وضعية الغرف المهنية في السياسات العمومية للحكومة مبني على نقاش عميق وكبير وواسع وجاد، سواء من داخل هذه المؤسسات أو من خارجها.

من خلال قراءتنا لمختلف التطورات التي عرفتها وضعية هذه المؤسسات العمومية منذ الاستقلال حتى الآن، ومن قراءتنا أيضا لمختلف المقتضيات الدستورية والقانونية التي تنظم عمل هذه المؤسسات، فلا نخفيكم، السيد رئيس الحكومة، أن مسار هذه المؤسسات في كل المستويات يبعث على نوع من القلق والتساؤل.

صحيح أن هناك مجهودات كبيرة ميزت عمل الحكومات المتعاقبة على تفعيل دور الغرف المهنية وتطويرها، لا سيما ترابيا ومجاليا بتطويرها من مجال إقليمي إلى مجال الجهة، كما أن هناك اجتهادات واضحة على مستوى تطوير التشريع فيما يتعلق بهيكلتها وتنويعها وحتى طريقة انتخاب أعضائها، ولا يمكن التنكر لهذا المسار الإيجابي التصاعدي، لكن ما نريده من هذه الغرفة، أي موقع يحدد لها في المشهد والهندسة المؤسساتية الوطنية؟ كيف يمكننا أن نضمن فعاليتها كمؤسسات منتخبة ومستقلة ولا سيما مركزية وفاعلة في التنمية؟

السيد رئيس الحكومة،

أشرتم للفصل 8 من الدستور، وهو اللي بغينا ناقشو معكم، السيد رئيس الحكومة، لأن ألم يحن الوقت لمراجعة مضامينه؟ ألا تستحق الغرف المهنية الاعتراف لها بوضعية مؤسسات اللامركزية والجهوية؟ أعضاء بعض الغرف يفوق عدد المجالس الجهوية، السيد رئيس الحكومة، ويتوزعون على تمثيلية ترابية تمثل صغار وكبار الفلاحة والصناع والتجار والصناع التقليديين والصيد البحري.

والفصل 8، السيد رئيس الحكومة، يجعل الغرف ضمن تعريف واحد مع جماعات المصالح الضاغطة من نقابات وجمعيات أرباب العمل، ويقيد دورها في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية، فقد حان الوقت، السيد رئيس الحكومة، لإعادة النظر في الوضع الدستوري للغرف المهنية، فهي مؤسسات عمومية مستقلة منتخبة وتمثل شرائح مهمة من أولئك الذين ينتجون القوت اليومي للمغاربة، من فلاحة وصناع وتجار وصناع تقليديون وبحارة.

السيد رئيس الحكومة،

لا يسع الزمن الكلام عن باقي الغرف، وسأكتفي بإثارة بعض النماذج دون الأخرى مادامت الخلاصات تضم الجميع:

من حيث الأنظمة الأساسية، مثل الفصل 4 من الغرف الفلاحية وغرف الصناعة والتجارة، يكرس دونية لهاذ المؤسسات، باعتبارها دور استشاري واختياري، فالحكومة مطالبة باستشارات لكن دون أية إلزامية، ويجب أن يكون للغرف حق الاعتراض على السياسات والمشاريع والمخططات الحكومية التي تنفذها الوزارات الوصية حتى دون إخبار الغرفة المهنية، نعطيك مثال، السيد رئيس الحكومة، أن بعض الأنشطة كتديرها وزارة الفلاحة في غياب حتى إخبار عضو الغرفة الفلاحية.

ما هي الإجراءات والحلول والمساطر إذا كانت هناك مخططات عمل ترابية للجهة أو الجماعات الترابية لا تتوافق مع طموحات الفلاحة أو حتى الصناعيين والتجار وحتى الصناع التقليديين بكل وضوح؟

نسائلكم، السيد رئيس الحكومة، عن الوضع الاعتباري والقانوني لهذه المؤسسات في المشهد المؤسساتي وفي المنظومة المؤسساتية؟

السيد رئيس الحكومة،

المنتخب بالغرف المهنية خاضع لضغط الناخبين ومصالحهم ويعيش تحت ضغط ضعف الوضع الاعتباري والقانوني لهذه الغرف المهنية، ويزداد ضغطا أكثر بالنظر إلى حجم ميزانية هذه الغرف وكيفية وضعها، الغرف تمثل دافعي الضرائب المحلية والوطنية، تمثل المنتخبين لكنها تدبر بمنح حكومية تتحكم فيها الوزارات الوصية.

هناك حيف، السيد رئيس الحكومة، كبير للفلاح الذي ينتج ويروج في الأسواق وتقتطع الرسوم لفائدة الجماعات الترابية، وفي نفس الوقت بالنسبة للصناع والتجار والصيد البحري والصناعة التقليدية، لا يعقل أن يلزم الآمرون بالصرف للغرف بتدبير مبالغ محددة مسبقا من قبل الوزارات الوصية ولا يدبرونها، بل يقومون بالصرف فقط، لا يعقل السيد رئيس الحكومة أن الغرف ورثت غرف إقليمية ولا يحق لها وضع ميزانيات ملحقة لتدبير الفروع التي هي قاعدتها للقرب من الفلاح والتاجر ودائما الصانع التقليدي.

لا يعقل، السيد رئيس الحكومة، أن تبقى الغرف سجينة الصرف، دون رسم آفاق ومخططات استثمارية تمكنها من التدخل الميداني في

المشاريع والشراكات مع الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية الأخرى.

الخلاصة، السيد رئيس الحكومة، لكي تستطيع الغرف من تأطير المهنيين ومصاحبتهم فعليا، لكي يكون لها دور في الاقتصاد والتنمية والاستثمار، يجب أن يكون هناك نقاش وطني عمومي حول أدوارها الدستورية وآلياتها القانونية ومواردها المالية والبشرية.

شكرا السيد رئيس الحكومة.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أعطي الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة المحترم، للرد على التعقيبات إن كان ضروريا.

السيد رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة البرلمانيين.

المهم، احنا غير في تغيير القوانين بعدا، أما مراجعة الدستور هذا شي حاجة أخرى، الأخت الكريمة كتطالب بمراجعة أحكام المادة 8 من الدستور، احنا بعدا نطبقو الدستور، ويحن الله.

أنا كرئيس حكومة، أولا دخل في انتخابات سابقة، احنا كحزب بقيادة الحزب، وعينني جلالة الملك، وصوت علي وعلى الحكومة مجلس النواب في إطار الدستور، فأنا ملزم بتطبيق هذا الدستور، طيب، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، كاين شي أمور اللي الدستور حددها، مثلا الإخوان اللي تيقولوا الغرف تكون ممثلة في مجالس الجهات، تكون ممثلة في مجال العمالات والأقاليم، الدستور يحدد في الفصل 135، "تنتخب مجالس الجهات والجماعات بالاقتراع العام المباشر"، خاصنا عاود ثاني نعدلو الدستور باش ندخلو الغرف، يعني نطبقو دابا هاد الشي مزيان.

أنا كنظن بأنه الإشكال ماشي هنا، الإشكال ماشي تما، حتى التطور ديال البنيات حتى هو كيتم على حسب الناس، كيمشي اشوية بشوية، على حسب القدرات ديالهم، على حسب الآفاق اللي عندهم، لا شيء يمنع الغرفة باش تدير مخطط استراتيجي للمستقبل شكون اللي منعها؟ تدير المخطط الاستراتيجي ديالها؟ آش ما عندهاش؟ الأفكار، المخطط الاستراتيجي خاصو غير الأفكار، تدير شراكات، الناس راه كيقلبوا، في إطار ميزانيتها.

على كل حال...

السيد الرئيس:

بدون مقاطعات من فضلكم.

السيد رئيس الحكومة:

هناك أمور، إصلاحات تمت، وبالمناسبة هاذ تطوير القانون اللي تم أخيرا حتى ل 2015 تم بتوافق مع الغرف، الغرف إذا عندها شي مقترحات أخرى تقدم لنا مذكرة، تقول بغينا هاذي وبغينا هاذي، تقدم مذكرة ما كاين مشكل مرحبا، فهمتيني؟ ونعاودو نطورو في مرحلة ثانية، راه التطوير يأتي على حسب قدرة الناس على التطور، راه قبيلة فاش هضرت على الرقمنة (Dématérialisation) حتى هو كتدخلو باش ما يكونش إذا دخلتي واحد الجرعة أكبر من قدرة المقاولة تقصي عدد من المقاولات اللي ما عندهاش القدرة باش تدير كلشي عن طريق الانترنيت، كتدير أولا هو الإمكانية بالنسبة للجميع، اللي بغا راه موجود إلكترونيا، ولكن اللي ما قدش الآن يمكن يقدم طلب ديال (la soumission) ديالو ورقيا، وغادي نمشيو تدريجيا في الحث وفي الدفع وفي المواكبة باش رفع درجة الاستعانة بالرقمنة حتى نكونو موجودين باش ننتقلو للإلزامية ديال الرقمنة في مجال الصفقات العمومية هذا مثال.

أيضا في مثال التدبير الذاتي في نظام الصرف، هاذ الشي كامل، إن شاء الله يجي، وشوية بشوية، ولكن أنا بغيت نقول بأنه الأخ اللي قال بأن الغرف بنايات جوفاء وخاوية شوية ديال المبالغة، ولكن ما كاين مشكل بالنسبة للبرلمانيين المبالغة متحملة ماشي مقبولة ولكن متحملة، يعني كنتحملوها ماشي مقبولة، ولكن لا الموظف عارف ولا الغرف عارفة أش تدير.

بالعكس الإخوان اللي في الغرف عندهم، بغاوا يديروا أكثر، بغاوا الميزانية أكثر، أنا ماشي ضد، ولكن هناك أمور كثيرة كتديرها الغرف إيجابية في تمثيل الناس ديالهم في إطار القانون الحالي واش أنا اللي درتو؟ وفي إطار الدستور الحالي اللي صوت عليه الشعب المغربي، خاصنا نطوروها أنا ما عندي مشكل، جيبوا غير مقترحات واضحة دقيقة للتطوير ونشوفو كيفاش نتعاوناو ونطوروها ما كاين مشكل.

ولكن أنا بغيت نقول أنا الكلمة ديالي ختمتها بواحد القضية، حيدت الناس اللي كيخدموا لأنه أنا نقول لكم ما خاصناش ننقصو ثاني القيمة ديال الصناعة التقليدية المغربية، شتي هذاك الكراسي هذاك العود كون ماشي الصانع التقليدي كاين، هاذ العود ما يتصاوبش، هاذ السقف كون ماشي الصانع المغربي كاين ما يتصاوبش، بالعكس الصناعة التقليدية المغربية حية، كتشارك في عدد من المعارض الدولية بدعم من الدولة.

بطبيعة الحال احنا عارفين بأن ما يتحملش هذاك الصانع التقليدي الطائرة والإقامة إلخ، فكتدعمو الدولة باش يمشي ويعرض الإنتاج ديالو ويشارك في المعارض وإلى آخره، هما كيضحيوا، والدولة كتضحي

معهم، خاصنا نعرفو هاذ الشي، الجهات المعنية حتى هي كتحاول كتدعمهم وكتحركم وخاصهم يرفعوا الأداء ديالهم والدولة ترفع الأداء ديالها، أنا ما عندي مشكل ماعندي مشكل، ولكن راه ذاك الشي اللي دار راه مهم، تجولوا دابا في المعارض أنا راه مشيت لعدد من المعارض ديال الصناعة التقليدية، معرض ديال الخشب في مكناس غير هاذي شي 3 شهور ولا 4 شهور، معارض أخرى عديدة يمكن تلقى ذوك الصناع التقليديين تيخدموا والإنتاج مهم عندهم في مختلف الأنواع ديال الصناعة التقليدية الحمد لله وشادين في الصناعة ديالهم ومدعومين، مدعومين على قد الحال ولكن مدعومين وإلا ما تعيش هذيك الصناعة التقليدية بسبب، أولا، هما شادين في الصناعة ديالهم وخدامين بجد وأيضا الإدارات المعنية والدولة راه مدعمهم نطلبو كثر ما عندي مشكل.

كاين بعض الأنواع ديال الصناعات التقليدية فعلا فيها صعوبات و أنا راه هضرت عليها أنا اللي هضرت عليها لأن هنا من خلال الزيارات اللي لهم إلى آخره هما تيقولو ليا وتيتشكاو ليا والناس ديال الغرف نفوسهم اللي كانوا تيأطرهم تيقولو ليا، كاين صعوبات ولكن صعوبات ماشي فقط نابعة من الدولة ولا من السلطة من الحكومة، لا، لأن هذا سياق عالمي، العالم كله الثقافة المحلية والصناعات التقليدية المحلية جا هاذ الشي ديال الحداثة وديال الصناعات الحديثة طغات عليها، والناس ما بقاوش تهتمو بزاف عموما هاذ الشي العالم.

ولكن المغرب راه من أكثر الدول اعتزازا بتقاليده وبثقافته ودعما لها، راه ذكرتي جلالة الملك الحسن الثاني كان عندو يعني مواقف مشهودة في هاذ الشي، ودار المخزن تيسبقوا الصناعة التقليدية هي الأولى في كل شيء، إلى الآن.

وأيضا عدد من المقاولات المغربية تهتم بها والمغاربة عموما راه تهتموا بهاذ الشي ديال الصناعة التقليدية عموما تهتموا بها وتيفضلوها، ولكن احنا بغينا نشجعو أكثر يكون مغاربة يهتموا أكثر بهاذ الشي، فنكونوا خصنا ندیرو جهد إضافي مرحبا، ما كاين مشكل، غادي نقولو كاين واحد شوية د النقص ما كاين مشكل مرحبا، ولكن ما نقصوش في القيمة ديال الخدمة اللي دارت لحد الساعة لأن راه تنشوفو النتائج ديالها، تنشوفو راه هذي صناعة تقليدية فيها بعض الأنواع عاشت وهي لم تكن وحدها تمكن تعيش بوحدها ما تعيش وعاشت الحمد لله بالمجهود الجميع حتى شي واحد لأن اليد الواحدة لا تصفق، بالمناسبة في هاذ المشاريع بحال هذي اللي عندها البعد الاجتماعي كبير اليد الواحدة لا تصفق خاص الأيدي كلهم يتظافروا يتعاونوا الجميع باليد في اليد إن شاء الله نطلعو الشأن ديال هاذ لا الصناعة التقليدية ولا غيرهم.

ولكن احنا واعيين من النقص اللي كاين وندعمهم أكثر ما كاين مشكل، أنا بالمناسبة غادي ناخذ واحد المبادرة ما دام انتوما طرحتوا هاذ الشي كامل، انا هذيك جامعة الغرف غادي نستدعيهم إن شاء الله جامعة الغرف وحدة بوحدة ونذاكرو معهم ونشوف المشاكل ديالهم ونحاولو ما أمكن نشوفو حتى الآفاق كيفاش تيشوفوا لها، وإلى كاين شي حاجة ما نديرو ولو في القريب العاجل نديروه، ولا في القريب العاجل نديروه، احنا ما عندنا مشكل بطبيعة الحال.

ولكن خصنا أيضا في الجهة الأخرى نثمنو هاذ الشي اللي دار من قبل الدولة والإدارة ولا من قبل الغرف أيضا حتى هي تتخدم، بالمناسبة الآن غرف الصناعة والتجارة والصناعة راه دارت مبادرات ديال هاذ الشي ديال المراكز الوساطة راه الإخوان كيعرفوا مهمة جدا، في هاذ الشي ديال الصفقات بالنسبة للمقاولات وبالنسبة للمستثمرين مهمة جدا، الناس بدل ما يمشيوا للقضاء يمشيوا بعدا لمركز ديال الوساطة ربما يلقاو حل وسط فيما بينهم، وراه اهنا دارت واحد الندوة ديال الوساطة، وحضرت أنا جيت حضرت فيها هنا، وهي مبادرة محمودة، الغرف تتلعب دور مركزي في هاذ الشي، لأن القانون تيعطيه هاذ الاختصاص ديال إنشاء مراكز الوساطة.

فلذلك هناك أمور مهمة تتقوم بها الغرف بالنسبة للاقتصاد الوطني، بالنسبة للوطن وبغيت نقول مرة أخرى قبل ما نختم نقول احنا واعيين بكثرة الإصلاحات اللي محتاجينها، هو عين بأن هاذ الإصلاحات ضرورية، واحنا بغيت نقول احنا مستمرين في هاذ الإصلاحات اللي لقيناه بدا نستمرو فيه، اللي لقيناه ما كاينش نحاولو نبدعو فيه وندیرو هاذ الإصلاحات، وجزء من هاذ الإصلاحات هو إصلاح الغرف بمختلف أنواعها ووثيرة الإصلاح إن شاء الله غادي نحرسو باش تزداد.

وخصني نأكد لكم انتوما ومن ورائكم المواطنات والمواطنين أن الحكومة عندها الإرادة، الإرادة في هاذ الإصلاح، إن شاء الله، وعندنا أمل، وعندنا تفاؤل وغادي نمشيو للقدام وبلادنا مرفوعة الرأس وهي مرفوعة الرأس حالا ومستقبلا، إن شاء الله، لأن المغرب، الحمد لله، جذوره في التاريخ قوية، وهاذ الصناعة التقليدية دليل جذوره في التاريخ عميقة جدا، أحنا تنشوفو الوفود اللي تيجيوا وتيشوفوا الآثار، وتيشوفوا نتائج الصناعة التقليدية، ويعجبون به، وتيشوفوا المدن المغربية لا الأثرية ولا الجديدة، ما شي الناس الآخرين تيغيروا منا واحنا تنتاقصو أنفسنا وتنحتقرو أنفسنا، لا، مخصناش نحتقرو أنفسنا على الرغم من الضروري أن نقول هناك نقائص ويجب أن نعمل لتجاوزها، إن شاء الله.

وشكرا جزيلا للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، لكي نساعد السيد رئيس الحكومة المحترم على إصلاح وتأهيل الغرف، أدعوا السيدات والسادة المستشارين إلى التفكير في إمكانية إطلاق المبادرات، تنظيم ما يمكن أن نسميه بالملتقى البرلماني للغرف المهنية، هنا، من أجل التدقيق في

التوصيات والخلاصات اللي يمكن مجلس المستشارين، نظرا لتركيبته، أن يرفعها للسيد رئيس الحكومة.

رفعت الجلسة، وشكرا لكم.

السيدات والسادة المستشارين أنتم على موعد مع جلسة التشريع الآن، حالا.

محضر الجلسة رقم 170

التاريخ: الثلاثاء 26 شوال 1439هـ (10 يوليو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: أربع وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015.

المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

كاين هناك غياب الحكومة بخصوص هذه الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين، مازال معنا السي الداودي.

يخصص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015.

الكلمة للحكومة بخصوص هذا المشروع القانون، السيد الوزير، لكم الكلمة السيد الوزير، أنتم تمثلون الحكومة في هاذ الجلسة التشريعية، نحن بصدد دراسة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 السيد الوزير.

السيد الوزير، تفضلوا للمنصة، السيد الوزير، تفضلوا من أجل تقديم.. الكلمة لكم، السيد الوزير، بخصوص مشروع القانون رقم 53.17 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، تفضل السيد وزير المالية.

السيدمحمد بوسعيد ،وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا ماشي أول مرة كنوقف أمامكم لتقديم مشروع قانون التصفية اللي هذه السنة يتعلق بالسنة المالية ل 2015، والذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب.

ويأتي إعداد هذا المشروع لمواصلة المجهودات المبذولة من طرف الحكومة والهادفة إلى إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية داخل الآجال الدستورية والقانونية، وذلك لتمكينها من الاطلاع والتحقق من كيفية صرف الاعتمادات واستخلاص الموارد برسم السنة المالية 2015، الأمر الذي يجعل من قوانين التصفية إحدى الآليات الأساسية التي تمكن المؤسسة التشريعية من ممارسة دورها الرقابي للمالية العمومية.

اسمحوا لي بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على العناية التي أولوها لهذا المشروع، وهو ما يؤشر على الأهمية التي يحظى بها هذا المشروع، باعتباره أداة أساسية لتفعيل مضامين الدستور، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة وكذا ترسيخ نجاعة التدبير العمومي.

يأتي مشروع قانون التصفية ديال 2015 لتثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لنفس السنة، وذلك على كل من مستوى الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يتضمن هذا المشروع 10 مواد ترمي أحكامها بالأساس إلى–كما قلت – إلى:

- تثبيت النتائج؛

- فتح الاعتمادات الإضافية للتجاوزات المسجلة في نفقات التسيير؛

- إلغاء اعتمادات التسيير الغير المستهلكة عند نهاية السنة؛

- إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن محل التزام بين اعتمادات الاستثمار المتوفرة إلى نهاية السنة المالية 2015؛

- نقل زيادة النفقات على الموارد بالنسبة للميزانية العامة؛

- ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية.

جاءت النتائج ديال 2015 كما تم تقديمها في لجنتكم الموقرة (لجنة المالية).

فعلى مستوى الميزانية، حدد مشروع القانون المذكور مبلغ الاعتمادات النهائية لسنة 2015 برسم نفقات التسيير في 194.82 مليار، وبلغت النفقات المنجزة 181.20 مليار، تتوزع بين:

- نفقات الموظفين (103 مليار درهم)، طبعا نفقات الموظفين دون الاشتراكات في الصناديق ديال التقاعد، ودون الاشتراكات الاجتماعية 103 مليار كما قلت؛

- نفقات المعدات والنفقات المختلفة 34 مليار درهم، والتحملات المشتركة 43.25 مليار درهم؛

- أما الاعتمادات النهائية برسم نفقات الاستثمار فقد بلغت 73.50 مليار درهم، إصدار نفقات الاستثمار 73.5 مليار درهم، استعمل منها 52 مليار درهم يتوزع بين القطاعات الوزارية 36 مليار درهم، والتحملات المشتركة حوالي 16 مليار درهم.

بالنسبة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي، بلغ الإنفاق 69.74 مليار درهم يتوزع بين الاستهلاكات أو الاستردادات ديال الدين 42.92 مليار درهم والفوائد والعمولات 26.82 مليار درهم.

بخصوص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية 2015 ما قدره 268 مليار درهم، تم تحصيل ما مجموعه 292 مليار درهم، حيث شكلت الموارد العادية نسبة 69.87%.

فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخزينة، فقد بلغت النفقات المنجزة 66.18 مليار درهم وتم تحصيل 77.18 مليار درهم.

بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، بلغت اعتمادات 2015 ما مجموعه 4.92 مليار درهم، استعمل منها 1.95 مليار درهم.

كما بلغ مجموع الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار لهذه المرافق 3.27 مليار درهم، أنجز منها مبلغ 669 مليون درهم.

على مستوى الإنجاز، فإن التوقعات الخاصة بقانون المالية 2015 فقد تحققت بهذه النسب:

- بالنسبة للموارد 85%، نسبة الإنجاز مقابل التوقعات؛

- التكاليف 94%.

فيما يتعلق بالموارد فإن مكوناتها قد عرفت النسب التالية على مستوى الإنجاز:

- موارد الميزانية العامة 109%؛

- الموارد العادية 101%؛

- موارد الاقتراض 133%؛

- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة 46%؛

- موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 81%.

أما بالنسبة للنفقات، فقد سجلت هذه النسب التالية:

- نفقات الميزانية العامة 90%، هذا نسبة الإنجاز؛

- نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة 43%؛

- نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 32%.

وإجمالا، سجلت الميزانية العامة زيادة للنفقات على الموارد قدرها 11 مليار درهم.

وعرفت الحسابات الخصوصية زيادة للموارد على النفقات في حدود 11.62 مليار درهم.

وبالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، سجلت النفقات زيادة على الموارد بنسبة 4.3 مليار درهم.

هذا وقد نتج عن تنفيذ قانون المالية زيادة للموارد عن النفقات يحددها مشروع قانون المالية للتصفية في.4.3 مليار درهم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تلك هي أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية ديال 2015، علما أن وزارة الاقتصاد والمالية قد أنهت إعداد مشروع قانون التصفية ديال 2016 وتمت إحالته على البرلمان داخل الآجال القانونية، إذ أن القانون التنظيمي للمالية يحدده في سنتين، دبا احنا في 2018 وقانون التصفية ديال 2016 راه دخل لمجلس النواب، إذن راه احنا في احترام الآجال القانونية والدستورية في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون، السي عبد الصمد، وزع التقرير.

وأفتح باب المناقشة، بطبيعة الحال خلال اجتماع ندوة الرؤساء تم الاتفاق مع السادة رؤساء الفرق والمجموعات على الحصص الزمنية المخصصة لكل فريق ولكل مجموعة، فأفتح باب المناقشة.

عندكم الاختيار، السادة رؤساء الفرق والمجموعات، ما بين مداخلات على حسب الحصص الزمنية المتفق عليها أو تسليم المداخلات مكتوبة.

السيد رئيس الفريق الاستقلالي شكرا، سوف يتم تسليم المداخلة مكتوبة.

بخصوص السادة رؤساء الفرق. تفضل السيد الرئيس، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 16 دقيقة.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

زميلاتي زملائي الأعزاء،

سأضطر للحديث في الموضوع لأننا رافضين لهذا المشروع ديال قانون التصفية، وبالتالي لا بد من تفسير موقف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين.

أولا، لا بد أنني نسجل المجهود اللي بدا كيتدار في إطار لجنة المالية مع الحكومة لإيلاء المزيد من الأهمية لهذا الموضوع، يعني للمناقشة ديال قانون أو قوانين التصفية على العموم، لأنها وسيلة وآلية مهمة جدا جاء بها القانون التنظيمي للمالية للمراقبة البعدية للتدبير المالي اللي كتديرو الحكومة ومدى التزام الحكومة أو الوفاء ديال الحكومة بالالتزامات

ديالها بموجب القانون المالي، كتجي عندنا الحكومة تعرض مشروع القانون المالي السنوي، فيه واحد المجموعة من الالتزامات، وقبل ذلك مجموعة من الفرضيات، قانون التصفية يسمح لنا من التحقق بمدى الوفاء ديال الحكومة، واش التزمت بذاك الشي اللي جابت؟ أو أنها ما التزمتش.

فهاذ التقليد عندنا في مجلس المستشارين، اليوم بدا الوعي الجماعي كاملين بنا، كبرلمان وكحكومة، بضرورة إيلاء الأهمية اللازمة لهذا الموضوع وإعطاء الحيز الزمني ديالو والوقت في الحوار وفي النقاش بين البرلمان والحكومة في هذا الموضوع.

سأعود الآن لقانون التصفية ديال 2015، نؤكد الموقف ديالنا لأنه كنا على حق آنذاك حين سجلنا تحفظات على الفرضيات اللي جابتها الحكومة آنذاك، واليوم بعد الانتهاء من تطبيق القانون المالي، تأكدنا على أنه كنا على حق، لا الفرضية ديال نسبة النمو، رغم أنه النسبة كانت طفيفة جدا، الحكومة توقعت 4.4% والنسبة كانت 4.5% يعني زايدين في 0.1 لأنه الموسم الفلاحي كان استثنائي، الحكومة توقعت، لأنه حتى التوقع ديال الحكومة لولا الموسم الفلاحي الجيد ما كان سيتحقق أصلا، لأن هي توقعت 60 مليون قنطار، وإذا به نحقق 115 مليون قنطار، الشي اللي رفع النسبة ديال النمو، بطبيعة الحال دائما تنقولو احنا الاقتصاد ديالنا تحت رحمة السماء.

كذلك واحد المفارقة اللي ابغينا وزير المالية يتفضل يجاوبنا عليها، سجلنا في المداخيل الجبائية كاين هناك نقص في المداخل الجبائية ما بين 2015 و2014 بـ 0.5%، ولكن عندنا زيادة في النمو 4.4%، وإلى كان النمو معناه المزيد من الثروة، وإلى كان المزيد من الثروة المزيد من الجبايات، المزيد من الضرائب، خاصة على الدخل وحتى على الاستهلاك، لأنه تيتزاد الثروة بطبيعة الحال تيوقع الرواج وتيوقع المزيد من الاستهلاك، وبالتالي سواء الضرائب على الاستهلاك أو على الدخل تتزاد، احنا راه تنلاحظو هاذ المفارقة الغريبة يعني وبغينا جواب.

دائما في إطار الفرضيات، كان إخفاق الحكومة في توقع السعر ديال البترول، كان إخفاق الحكومة في توقع سعر الدولار، كان إخفاق الحكومة في مجموعة من الفرضيات.

احنا سجلنا التحفظ ديالنا كفريق الأصالة والمعاصرة آنذاك، وتأكد اليوم على أننا كنا على صح وموقفنا كان سليم ورفضته الحكومة في ذاك الوقت، وبالتالي فكما رفضنا القانون المالي أو المشروع آنذاك نرفض القانون اللي جا يصفي ذاك القانون المالي.

هناك كذلك التحفظ ديالنا في هاذ القانون المالي. صحيح، قانونيا الحكومة من حقها باش تغير بموجب مراسيم في تغيير الاعتمادات، ولكن أتساءل مع السيد الوزير المحترم، واش لهاذ الحجم الهائل ديال التغيير في الاعتمادات المالية يندرج –أخلاقيا– أخلاقيا هل يعني يصح للحكومة أن تغير في هاذ الاعتمادات دون الرجوع إلى البرلمان وطلب الترخيص؟

المفروض أن هذه أموال عمومية، البرلمان خاصو يرخص للحكومة للتصرف، ولكن الحكومة لا تأتي للبرلمان وتتصرف لوحدها، بالتالي احنا تنلاحظو على أنه التغيير ديال هاذ الاعتمادات في إطار الاحترام المتبادل بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي تجي تطلب الترخيص، وعندها الأغلبية ديالها، وأكيد أنها ستنال الترخيص وفق المنطق ديال الأغلبية والمعارضة.

هناك موضوع آخر بغينا نتساءلو عليه، المؤسسات العمومية، هو هاذ الملاحظة مثارة في جل تقريبا مشاريع قوانين المالية، ولكن في 2015 كان ذاك الشي (Flagrant) الضريبة على السجائر 9.6 مليار درهم اللي دخلت الدولة، بالمؤسسات العمومية كلها مجتمعة دخلنا 9.8 المليار ديال الدرهم، يعني "ولات السجائر هي الثروة الوطنية"

أما هو تخريب للصحة الوطنية للإنسان بالنتيجة والتبعات و(l'impact) اللي تيكون على الميزانية ديال الدولة.

فالمجمع الشريف للفوسفاط دخل مليار درهم، مليار أنا تنعطي باغي نفهم بعض المفارقات، وأتساءل معكم السيدات والسادة المحترمين، فبالإضافة إلى كاين واحد العدد ديال المؤسسات العمومية تشكو من خصاص واختلالات بنيوية في ميزانيتها وفي تمويلها (ONCF)، (ONEE) واحد العدد ديال المؤسسات اللي تضطر، المطارات، الأوطوروت، تنضطرو نعطيولهم الفلوس، واليوم باش يعطيوا لنا ونضخو فلوس في الميزانية ديال الدولة، ويساهموا في التنمية.

هاذي واحد المجموعة من التساؤلات، مفارقات نسجلها على القانون المالي ديال 2015.

هناك ملاحظة فيما يتعلق –على كل حال واخا ما جاتش على لسان السيد الوزير المحترم– فيما يتعلق بتقرير المطابقة ديال المجلس الأعلى للحسابات.

صحيح أنه –وهاذ الشي غير باش نقول أنه ما خاصناشي نغلطو– التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات يطابق ولكن بتحفظ دائما، بتحفظ. أنا تنسول السيد وزير المالية المحترم: واش هناك إجابات ديال الحكومة على التحفظات ديال المجلس الأعلى للحسابات؟ أم أنه يتم إهمال هاذ التحفظات ونترك الأمر ثم ننتقل إلى قانون مالي لاحق ولاحق ولاحق ونتناسى ونهمل الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، التي قد تكون في بعض التفاصيل دقيقة وجوهرية وتعني مباشرة ذلك المبدأ الدستوري كتمس به ديال ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

شكرا جزيلا على حسن الاستماع، زملائي زميلاتي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

الآن نمر إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار، سوف يتم يعني

تسليم المداخلة، فريق الاشتراكي سوف يتم تقديم أو تسليم المداخلة، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لابد من الإشارة فيما يتعلق بقوانين التصفية:

أولا قوانين التصفية هي مرحلة مهمة فيما يتعلق بالمراقبة البعدية للحكومة.

الملاحظ أنه لا تعطاها الأهمية التي تستحقها، وإذا كنا تنعيبو على الحكومة أنها مازال ما احترمتش الدستور فيما يتعلق بقوانين التصفية، فيجب أن نلوم أنفسنا أيضا كبرلمانيين لأنه من العار أن مناقشة قانون التصفية داخل اللجنة يتم ب 3 ولا 4 ديال المستشارين، هاذ الشي آثرنا أن نصرح به في هذه الجلسة الدستورية اللي خاصة بقانون التصفية وجميع الفرق حاضرة. هذه ملاحظة مهمة خاص الجميع جميعنا كبرلمانيين نحسو بالأهمية ديال قانون التصفية، ويبدا يكون نفس الحضور اللي تيكون في مناقشة قانون المالية.

النقطة الثانية واللي مهمة هو أنه بالنسبة لنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب وزارة المالية بإعادة النظر في الطريقة ديال الإعداد ديال قوانين التصفية والأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات اللي تيعملهم المجلس الأعلى للحسابات، لأنه الطريقة باش تيدار أصبحت متجاوزة وبالخصوص راه في النقاش ديالها داخل اللجنة بان هاذ الملاحظة هذه، وبالخصوص حينما تساءلنا مع السيد وزير المالية على الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات.

المجلس الأعلى للحسابات كيعمل ملاحظات، الوزارة تتجاوب، ولكن ما كيبانش لها أثر في قوانين التصفية اللي كتجي من بعد، لذلك نلح على هاذ 2 ملاحظات.

شكرا، والمداخلة ديالنا راه غادي تجي مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السي اللبار، شكرا السي اللبار.

ننتقل الآن للتصويت على الموارد التي يتألف منها مشروع القانون.

المادة الأولى:

الموافقون بخصوص المادة الأولى= 25؛

المعارضون= 11؛

الممتنعون= 3.

شكرا، وبهذا يكون قد صادق المجلس على المادة الأولى بالموافقة بطبيعة الحال ديال 25، المعارضون 11 والممتنعون 3.

المادة الثانية:

الموافقون= 25؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 3.

المادة الثالثة:

الموافقون= 26؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 3.

المادة الرابعة: نفس العدد.

الموافقون= 26؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 3.

المادة الخامسة:

الموافقون = 26؛

المعارضون=12؛

الممتنعون= 3.

المادة 6، المادة 7، المادة 8: نفس العدد.

الموافقون= 26؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 3.

المادة 9: نفس العدد.

الموافقون= 26؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 3.

المادة 10: نفس العدد.

الموافقون= 26؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون= 3.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون= 26؛

المعارضون= 12؛

الممتنعون=3.

وبذلك، يكون المجلس قد صادق على مشروع القانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

الملحـق: المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون رقم 17.53 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، وهو مشروع على درجة كبيرة من الأهمية، لأن قانون التصفية يشكل أداة سياسية رئيسية لمراقبة مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذها للقانون المالي، ومدى التحقق من النتائج المالية لكل سنة، ومراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية، ومقارنتها مع التقديرات المرخص بها في القانون المالي بما يسمح للبرلمان من الاضطلاع على الحصيلة العامة لمجموع عمليات تنفيذ القانون المالي، وبما يمكن البرلمان من ممارسة وظيفته الدستورية في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الميدان الجبائي ومجالات التسيير والاستثمار.

إذا كان الدستور والقانون التنظيمي للمالية يخولان للبرلمان سلطات مهمة في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة، فإن إحدى الحدود والعوائق العملية التي تحول دون أداء البرلمان لدوره كاملا في مراقبة وتقييم تنفيذ قانون المالية هي ضعف التحكم التقني في عمليات الميزانية الذي يتطلب دراسات معقدة على قاعدة إحصائيات ليست في متناول البرلمان في ظل الوضع شبه الاحتكاري لوزارة المالية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بتنفيذ قانون المالية.

لكن، رغم ذلك، ومن خلال اطلاعنا على التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2015، لابد من إبداء بعض الملاحظات:

فبالإضافة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتوصل بمشروع قانون التصفية والحساب العام للمملكة، وكذا الحسابات الإدارية لمختلف الوزارات إلا بعد مرور الأجل القانوني، وهو تأخير غير مفهوم، خاصة في ظل تعميم استعمال النظام المعلوماتي المندمج لتدبير نفقات الدولة (GID) ابتداء من سنة 2010.

نسجل الملاحظات التالية:

أولا: ضعف الفرضيات التي بني عليها قانون المالية لسنة 2015.

بالعودة إلى النتائج التي أسفر عنها تنفيذ القانون المالي لسنة 2015، يتضح أن كل الفرضيات التي استندت عليها الحكومة عند إعداد القانون المالي كانت خاطئة، وسبق أن قلنا هذا واعتبرتمونا آنذاك مبالغين في الأمر؛

علاقة مع نسبة نمو التي قدرت بـ 4.4%، يلاحظ أن ما تم تحقيقه جاء متجاوزا بقليل ما قدرته الحكومة، حيث تم تحقيق 4.5%، قد تقولون أن الحكومة حققت هدفها، لكن الحقيقة غير ذلك، لأنه حينما توقعت الحكومة تحقيق تلك النسبة، استندت إلى كون الموسم الفلاحي سيكون متوسطا، وسيحقق محصولا زراعيا يتراوح بين 60 و70 مليون قنطار، في حين أن الموسم الفلاحي لسنة 2015 كان قياسيا حيث حقق محصولا يعادل 115 مليون قنطار بزيادة تقدر بحوالي 77% مقارنة بما توقعته الحكومة، مما يعني أنه لولا الموسم الفلاحي الممتاز الذي لم يكن في الحسبان لما حققت الحكومة نسبة النمو التي توقعتها وهذا يدل على سوء تقديرها لفرضية النمو الاقتصادي؛

أما فيما يخص متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدرهم سبق وحددته الحكومة في 8.6 درهم للدولار الواحد، في حين أن سعر صرف الدولار بلغ في الحقيقة 9.7 درهم، بفارق يصل إلى 1.1 درهم وهذا ما انعكس على المعاملات المالية للبلاد وأدى إلى تفاقم النفقات المتعلقة بخدمة الدين الخارجي، وتسديد الصفقات المبرمة مع المقاولات الأجنبية إثر ارتفاعها بحوالي 13% مقارنة مع توقعات القانون المالي السالف الذكر؛

نأتي الآن إلى توقعات الحكومة بخصوص متوسط سعر البترول والذي حددته في 103 دولار للبرميل، لكن تبين مع متم سنة 2015 أن سعر البرميل من النفط لم يتجاوز في المتوسط 49.5 دولار، مما يعني أن التوقعات مرة أخرى كانت خاطئة، حتى أن ما توقعته تجاوز السعر الحقيقي بأكثر من الضعف، بحيث مثل السعر المتوقع للبرميل من النفط 208% من السعر الحقيقي؛

وهنا أريد أن أثير نقطة أراها غاية في الأهمية، وهي المتعلقة بمدى إمكانية اعتماد سعر النفط في إعداد قوانين المالية خلال السنوات المقبلة؟ فبعد توقف مصفاة تكرير البترول الوحيدة التي كنا نتوفر عليها "لاسامير"، أصبح المغرب يستورد المحروقات مكررة، (البنزين، الكازوال، والفيول...) لدى أعتقد أن الحكومة عليها أن تلجأ إلى اعتماد أسعار هذه المواد في السوق الدولية كفرضيات لبناء قانون المالية عوض سعر البترول؛

وبالنسبة لغاز البوتان توقعت الحكومة أن يصل ثمنه في المتوسط إلى 804 دولار للطن في حين أنه لم يتجاوز 429 دولار للطن، مما يعني أن الحكومة بالغت بإفراط في أسعار المحروقات لدرجة أنها ضاعفت تقريبا

الأثمنة الفعلية والحقيقية؛

إذن أمام هذا الفرق الشاسع بين الفرضيات المعتمدة لإعداد قانون المالية لسنة 2015 والنتائج المسجلة على أرض الواقع يتبين أننا كنا محقين في التحفظات التي عبرنا عنها أثناء مناقشة القانون المالي، ويبرر كذلك الجدل الذي يتسم به هذا الشق من المالية العمومية ويكشف إما عن وجود اختلالات عميقة في منهجية ومساطر إعداد التوقعات المالية، أو أنه نتيجة أخطاء متعمدة بهدف تقديم أرقام سياسية وقوانين مالية لا تمت للواقع بصلة بغية تطمين وتهدئة المواطنين عوض معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: محدودية إنجازات القانون المالي.

بمجرد الاطلاع على انجازات قانون المالية لسنة 2015 نسجل مفارقات كبيرة جدا بين ميزانيتي التسيير والتجهيز، حيث أسفر تنفيذه على تسجيل نسبة إنجاز عالية بالنسبة لميزانية التسيير بحيث بلغت أكثر من 93% في حين أن نسبة إنجاز ميزانية التجهيز بالكاد تصل إلى 71%، مما يعني أن الإدارات منكبة بحماس على صرف الاعتمادات التي تهمها من أجور للموظفين وسفريات وسلع وخدمات في حين، نسجل تماطلا مستمرا عبر السنين في صرف اعتمادات التجهيز التي تهم الشعب وكافة المواطنين بالقرى والمدن والتي من المفروض أن تخصص لبناء المدارس والمستشفيات والبنيات التحتية؛

من جهة أخرى نجد أن خدمة الدين العمومي (الفوائد + تسديد أصل الدين) كلفت الحكومة حوالي 70 مليار درهم، يفوق بكثير الاعتمادات المخصصة لميزانية التجهيز التي بلغت حوالي 52 مليار درهم فقط، مما يعني أن تضخم وتفاقم المديونية ينعكس مباشرة على ميزانية التجهيز ويؤدي إلى انخفاضها، لأن ميزانية التسيير غالبا ما تكون غير قابلة للتقليص والانخفاض، وهذا ما يفسر إرجاء تأجيل المشاريع إلى السنوات القادمة، وبذلك نستنتج أن تفاقم مديونية الخزينة سيؤدي لا محالة إلى تراجع ميزانية التجهيز أو ركودها، وهذا ما نلاحظه منذ سنة 2012 حيث انخفضت ميزانية التجهيز من ما يعادل 6.1% من الناتج الداخلي الخام، أي 51.5 مليار درهم إلى ما يعادل 5.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 أي 52 مليار درهم. هذه الأرقام تبين أن هناك ركودا في الميزانية التجهيز ما بين 2012 و2015 حيث استقرت في حدود 52 مليار درهم، غير أننا إذا قارنا هذه الميزانية بالناتج الداخلي الخام فإننا نلاحظ أن هناك انخفاضا لهذه الميزانية بحوالي 8 مليار درهم بين السنتين المذكورتين. والسبب المباشر لتراجع ميزانية التجهيز هو ارتفاع نفقات خدمة الدين التي قفزت من حوالي 93 مليار درهم سنة 2009 إلى حوالي 143 مليار درهم سنة 2015، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدين القصير الأمد الغير مدرج بالقوانين المالية لهتين السنتين، هذه الأرقام توضح أنه في ظرف 6 سنوات ارتفعت نفقات خدمة دين الخزينة بحوالي 54%، وبما أن ميزانية التجهيز لسنة 2015 تم تمويلها كليا بالاقتراضات نستنتج أن الحكومة صرفت 70 مليار درهم لتسديد الدين القديم وفوائده واقترضت من جديد 52 مليار درهم وأنها بهذه العملية تكون تقريبا قد أعادت اقتراض ما سددته خلال نفس السنة من سلفات وقروض قديمة حصلت عليها من قبل، وعليه يمكن اختزال ميزانية 2015 وما تلتها من قوانين مالية في كونها "ميزانية قروض وأجور للموظفين" لا أقل ولا أكثر؛

يتجلى ضعف انجازات القانون المالي لسنة 2015 أيضا في نسب الإنجاز المتدنية لميزانيات المرافق العمومية المسيرة بصورة مستقلة، بحيث بلغت نسبة الإنجاز لمجموع ميزانيات التسيير حوالي 39% لأنه صرفت 1.9 مليار درهم من أصل 4.9 مليار درهم من الاعتمادات المفتوحة. أما بالنسبة لميزانيات التجهيز لهذه المرافق المسيرة بصورة مستقلة فالنتائج المحققة أسوء بكثير من تلك المتعلقة بميزانيات التسيير لأن ميزانيات التجهيز نفدت في حدود الخمس تقريبا لأن نسبة الإنجاز بلغت حوالي 20%. والسبب في تدني هذه النسب لا يعود إلى افتقار هذه المرافق العمومية إلى الموارد لأن مداخيل استغلال هذه المرافق التي تمول ميزانيات تسييرها تجاوزت التوقعات بأكثر من 77% (3.9 مليار درهم مقابل 2.2 مليار درهم) كما أن مداخيل ميزانيات التجهيز عادلت تقريبا 4 أضعاف المبلغ المتوقع (3.02 مليار درهم مقابل 802 مليون درهم)؛

نفس الملاحظة تسري أيضا على الحسابات الخصوصية للخزينة بحيث بالرغم من أن المداخيل فاقت التوقعات بحوالي 2% فإن نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة لم تتجاوز 43% لأن النفقات بلغت 66 مليار درهم من أصل 156 مليار درهم من الاعتمادات المفتوحة؛

ولن تستطيعوا السيد الوزير إنكار حقيقة أن السبب الرئيسي في تدني نسب إنجاز كل من ميزانيات المرافق العمومية المسيرة بصورة مستقلة والنفقات المبرمجة برسم الحسابات الخصوصية للخزينة يكمن في إرادة الحكومة وعزمها على توجيه الموارد المتأتية من تقليص هذه النفقات إلى تغطية حاجيات الميزانية العامة وتفادي اللجوء بكثافة إلى الاقتراضات، وبالتالي تجنب تفاقم مديونية الخزينة التي بلغت مستويات مقلقة بتجاوزها لسقف 60% من الناتج الداخلي الخام، ويجب التذكير في هذا الصدد بأن فائض ميزانيات المرافق المسيرة بصورة مستقلة وكذا فائض الحسابات الخصوصية للخزينة هي فوائض محاسباتية مسجلة بالحسابات المعنية، أما مقابل هذه الفوائض من النقود والسيولة فقد تم صرفه لأداء نفقات الميزانية العامة.

ثالثا: مفارقات بشأن بعض الإيرادات.

الضريبة الداخلية على التبغ سمحت للدولة بتحصيل مبلغ 8.6 مليار درهم سنة 2015 والغريب في الأمر أن هذا المبلغ يعادل تقريبا مجموع مساهمات المؤسسات العمومية الذي بلغ نفس السنة 8.9 مليار درهم ومن الصعب استساغة هذا الأمر؛

فهل يعقل أن ما تذره المؤسسات والمقاولات العمومية على خزينة الدولة يعادل حصيلة الضريبة على التبغ فقط؟ هذا يعني في نظرنا أن مساهمات المؤسسات العمومية أقل بكثير مما يجب أن يكون عليه، ووزارة المالية مطالبة بالتدقيق في حسابات هذه المؤسسات. في نفس السياق نلاحظ أن مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط دخت في خزينة الدولة 1 مليار درهم سنة 2015 فقط، وطبعا مقارنة مع 8.6 مليار درهم بالنسبة للضريبة على التبغ فهي لا شيء، لهذا يمكن أن نقول أن الثروة الوطنية هي التبغ وليس الفوسفاط؛

المفارقة العجيبة الأخرى هي أن الاقتصاد الوطني سجل نسبة نمو تقدر بـ 4.5% غير أن المداخيل الجبائية لم تعرف نفس المنحى لأن مداخيل الضريبة على الشركات تراجعت سنة 2015 بنسبة 0.5–% مقارنة مع عائدات سنة 2014، كما أن عائدات الضريبة على القيمة المضافة تراجعت بحوالي 7% مقارنة مع التوقعات (52 مليار درهم مقابل 56 مليار درهم) مما يعني أنه لا توجد علاقة وطيدة ومتينة بين النمو الاقتصادي والمداخيل الجبائية على غرار ما هو معروف في الدول الغربية ويجب على الإصلاح الضريبي المرتقب معالجة هذه المفارقة العجيبة.

رابعا: الإخلال بالقواعد المالية.

استنادا إلى قانون التصفية لسنة 2015 بلغ إجمالي الضرائب والرسوم المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب ما مجموعه 170.38 مليار درهم، غير أنه تم خصم من هذا المبلغ نفقات ضريبية تتعلق بالإلغاءات والإرجاعات الضريبية بمبلغ 17.5 مليار درهم ليبلغ مجموع الضرائب الصافية ما مجموعه 152.91 مليار درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة التاسعة من القانون التنظيمي للمالية التي تنص على احتساب مبالغ العائدات كاملة دون مقاصة بين المداخيل والنفقات بحيث جاء في هذه المادة ما يلي: " يباشر قبض مبلغ الحصائل بكامله دون مقاصة بين المداخيل والنفقات. ويرصد مجموع المداخيل لتنفيذ مجموع النفقات.

خامسا: التشوه الذي طال القانون المالي المصادق عليه.

القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان مختلف تماما عن الميزانية التي يتم تنفيذها نظرا للتغيرات التي تطرأ على مخصصات الميزانية العمومية خلال السنة المعنية؛

هذه التغيرات مرتبطة بترحيل وإلغاء الاعتمادات المالية وكذلك بالتحويلات والتجاوزات لاعتمادات أخرى وهي أيضا متعلقة بكيفية إنفاق المخصصات الاحتياطية؛

نحن لا نناقش شرعية هذه التغيرات التي تطال اعتمادات القانون المالي المصادق عليه لأنها تتم بموجب القانون الذي يخول للحكومة القيام بها، لكن نناقش مدى مشروعيتها نظرا للبعد الكمي الذي اتخذته، لأن حجم الاعتمادات التي يشوبها هذا التغيير أصبح يمس بجوهر الميزانية العمومية ويقلص نطاق ونفوذ الترخيص البرلماني، بحيث أن التغييرات القانونية تستمد وجودها من اقتناع المشرع بضرورة تخويل الحكومة آليات لتغيير الاعتمادات لضمان مرونة التدبير المالي في حالات استثنائية، إلا أننا نلاحظ أن هذه التغيرات للاعتمادات خلال السنة المالية أصبحت تقريبا قاعدة نظرا لكثافة الحالات التي تلجأ إليها الحكومة والحجم الذي اتخذته؛

اللجوء إلى التسهيلات القانونية بخصوص تغيير الاعتمادات المالية أصبح وسيلة لتفادي القوانين المالية التعديلية أكثر منه درئا لحالات الاستثناء التي لم تكن في حسبان الحكومة.

سادسا: نفقات الحسابات الخصوصية دون علم البرلمان.

طبقا للقانون يجوز للمرافق الوزارية، كلما أرادت استعمال رصيد الحسابات الموكولة إليها أو كلما سجلت هذه الحسابات موارد غير متوقعة بالقانون المالي المصادق عليه، اللجوء إلى مسطرة رفع سقف الاعتمادات المخولة لها بإضافة قيمة الرصيد الذي تريد استعماله أو قيمة الموارد الإضافية وغير المتوقعة التي تنوي إنفاقها.

وبذلك يمكن للمرافق الوزارية إنفاق موارد دون ترخيص مسبق من البرلمان هذه المرونة القانونية أصبحت الآن تثير القلق والتخوف لسببين رئيسيين هما:

الحسابات المرصودة لأمور خصوصية أصبحت مجموع أرصدتها تتجاوز 100 مليار درهم، فإذا ما قررت الوزارات المعنية إنفاق هذا المبلغ كله خلال سنة ما، فإن العجز الموازناتي سيتعمق إلى 14%، وذلك سيحدث انفلاتا ماليا وخيم العواقب لأن المديونية العمومية ستناهز حتما 80% أو أكثر من الناتج الداخلي الخام، ونتحدث هنا فقط عن مديونية الخزينة ناهيك عن مديونية القطاع العمومي.

مرونة الرفع من سقف الاعتمادات التي كان المشرع يظن بأنها استثناء في التدبير المالي لم تعد تقتصر على حالات متفرقة ومعدودة بل أصبحت قاعدة يجب تقنينها من جديد، وأمام هذه الوضعية الشاذة، يمكن أن نتساءل عن جدوى الترخيص البرلماني وفائدته إذا كانت الاعتمادات المدرجة بالقانون المالي سيتم في ما بعد بموجب قرارات وزير المالية الزيادة في مبالغها بشكل كبير، لأن الاعتمادات المفتوحة بدون علم البرلمان لفائدة نفس الفئة من الحسابات الخصوصية بلغت برسم قانون المالية لسنة 2015 في المجموع 19.24% مليار درهم أي ما يعادل 37% من الاعتمادات التي صادق عليها البرلمان.

فإذا كانت هذه التغييرات في الاعتمادات شرعية بموجب القانون فإنها غير مشروعة لأنها لا تنسجم مع روح القانون المنظم للمالية العمومية.

الفوارق المسجلة بين المتوقع وما تم تحقيقه، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية، تدفعنا

إلى التساؤل أولا عن أسباب هذه الفوارق والتفاوتات؟ وثانيا عن منهجية الحكومة في وضع الفرضيات والتوقعات التي لا تتسم بالواقعية في كثير من الأحيان؟

السيد الرئيس،

بناء على الملاحظات التي أثرناها، فإننا نصوت على هذا المشروع القانون بالمعارضة.

2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 53.17 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، فإننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نثمن المجهود المبذول من طرف الحكومة، حيث ومن خلال الوثائق المرفقة بمشروع القانون اتضح أنه يحتوي على كم هائل من المؤشرات والمعطيات الإحصائية، التي تتيح الوقوف على مدى صدقية الميزانية بعد تنفيذها، وكذا مراقبة تنفيذ الحصيلة الميزاناتية، بالمقارنة مع التقديرات المرخص بها من طرف البرلمان في القانون المالي برسم السنة المالية 2015.

بهذه المناسبة، نؤكد على مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالنتائج الرقمية على مستوى الأداء الاقتصادي لبلادنا خلال سنة 2015 لتقييم عمل الحكومة على مستوى السياسات والاختيارات الاستراتيجية التي تؤطر تدخلاتها:

أولا، تابعنا السيد وزير الاقتصاد والمالية العرض الذي قدمتموه حول تصفية ميزانية المالية 2015، مرفقا بالمعطيات الاقتصادية الرقمية، التي تسجل الفارق بين المتوقع والمحقق والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي، للقطاعات الوزارية التي كانت في مجملها إيجابية مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة. وهكذا نسجل:

- تنفيذ نسب إنجاز مهمة على مستوى موارد كل من الميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تقدر على التوالي في 109% و81%؛

- تسجيل نسبة انجاز مهمة على مستوى نفقات الميزانية العامة حيث بلغت 90%؛

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام يقدر في 4.5% وعجز للميزانية في حدود 4.2% من الناتج الداخلي الخام. هاتان النسبتان المنجزتان واللتان تجاوزتا فرضيات مشروع قانون مالية 2015 الذي قدم أمام البرلمان.

كما نستحضر كذلك نسبة إنجاز موارد ونفقات الحسابات الخصوصية التي تقدر على التوالي في 46% و43%، وكذا نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي بلغت 32%، والتي لا تشكل لنا مصدر ارتياح باعتبار أن مسألة تعزيز الانسجام والالتقائية والتكامل بين السياسات العمومية تستلزم حلولا آنية للرفع من هذه النسب، بالنظر لأهميتها على مستوى تلبية احتياجات المواطنين وكذا ترشيد النفقات، ويبقى الرهان الأكبر هو خلق التوازن المجالي.

ويمكن القول أن نسبة إنجاز نفقات التسيير على مستوى الميزانية العامة عرفت هيمنة تقدر بنسبة 93.01% على حساب إنجاز نفقات الاستثمار التي حققت نسبة 71.10%.

وتظل في نظرنا صعوبة التحكم في كتلة الأجور وضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار وارتفاع نسبة المديونية العمومية من الناتج الداخلي الخام بنسبة 63.70% من بين الإكراهات التي تقلص الهوامش الميزاناتية للدولة.

من هذا المنطلق، إننا نعتبر أن تعزيز الجهود الرامية إلى التحصيل الضريبي والمراقبة الجبائية من بين الآليات الكفيلة التي ستمنح هامشا ميزانياتيا لتنمية الموارد المالية للدولة حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات التنمية المجالية والاجتماعية بكيفية سريعة وفعالة وبالتالي يمكنها تجاوز الوضعية الراهنة المتسمة بالضغط المستمر للنفقات أمام قلة الموارد.

وبالنظر لتزايد حجم الحاجيات الأساسية للمواطن في مجال التجهيزات والبنيات التحتية والسياسات الاجتماعية، تبقى مسألة ترسيخ الحكامة الجيدة على مستوى الإدارة والمؤسسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالتدبير الأمثل للموارد المالية والبشرية مع ربط الانجازات بالأهداف لضمان نجاعة التدبير العمومي والرفع من قدرات الانجاز إشكالية كبرى خصوصا في السنوات الأخيرة، في ظل بروز في عدد من الحركات الاحتجاجية في مناطق متفرقة من المغرب والتي لا تعدو أن تكون رد فعل على الإختلالات الصارخة في العدالة الاجتماعية والمجالية، وعلى عجز الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحفظ كرامة المواطن.

ثانيا، فيما يخص نسبة تحصيل المداخيل الجبائية برسم الميزانية العامة للدولة لسنة 2015 التي وصلت إلى نسبة ,3698%، فإننا نثمن هذا الانجاز باعتباره مجهودا مقدرا قامت به المديرية العامة للضرائب. وفي المقابل، نرى أن بلوغ نسبة مائة بالمائة في جانب تحصيل الموارد الجبائية يقتضي، من جهة، مواصلة تعميم نظام التدبير المندمج للنفقات على الصعيد الوطني، ومن جهة أخرى، تعميم نظام التدبير المندمج لمداخيل الدولة والجماعات الترابية وهو ما سيشكل رافعة مهمة في مجال تحديث الإدارة الضريبية وتثمين عمليات المراقبة المالية

على جميع المستويات.

كما نتفهم النسبة التي تم تحقيقها على مستوى تحصيل المداخيل غير الجبائية والتي بلغت 36.96%، ذلك باعتبارها تتميز بأدائها غير المستقر، نظرا لارتباطها بالظرفية الاقتصادية التي تؤثر على المداخيل المتأتية من المؤسسات العمومية وبالموارد الاستثنائية خصوصا المتعلقة بمبالغ المساعدات والهبات.

وفي إطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، إننا نعتبر التزام الحكومة بهذا التنزيل وفق منطق التدرج خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 يعتبر في تقديرنا السبيل الوحيد لتملك أمثل للقواعد الميزانياتية التي أتى بها هذا القانون التنظيمي من طرف المدبرين واستيعاب أفضل للأنماط الجديدة للتدبير العمومي. كما نعتبر في نفس السياق أن وضع مقاربة جديدة لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي تتوخى تتبع تنفيذها وتقييمها وفق معايير موحدة ستعزز من قياس صدقية الميزانية في إطار مراعاتها لمبدأ الشفافية باعتباره مكسبا مهما وجب تثمينه بهدف زيادة مقروئية وصدقية الوثائق الميزانياتية خاصة بمناسبة مناقشة قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.

لكل هذه الأسباب، فإننا كفريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 53.17 المتعلق بتصفية ميزانية المالية 2015.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

3- مداخلة الفريق الحركي:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، لأعرض على أنظار مجلسنا الموقر وجهة نظرنا حول هذا المشروع، مسجلين في البداية وفاء الحكومة بالتزامها في ظل الدستور الجديد، وهو إجراء دستوري وقانوني يتم من خلاله تقييم سنة مالية منتهية من الجانب المحاسبي، وذلك من حيث النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية.

السيد الرئيس،

إن أهمية هذا القانون تظهر أثناء تقديمه، حيث تحدد مجموع عمليات تنفيذ القانون المالي وعمليات خزينة الدولة والترخيص بالتحويل المحاسبي لحساب الخزينة، وبذلك فإن مناقشة قانون التصفية تكتسي أهمية خاصة، حيث تمكن من الوقوف على الاختلالات وحصر النفقات وأوجه الصرف المختلفة وتوظيفها في مساءلة الأداء الحكومي، لذا وجب تقوية دور هذه القوانين وإغناء مضامينها وتبويئها مكانة لائقة بها انسجاما مع المقتضيات الدستورية التي تلزم الحكومة بأن تعتمد مشروع قانون خاص بتصفية الميزانية، قبل نهاية السنة المالية الثانية الموالية، وبالتالي فقانون التصفية هذا يكتسي أهمية بالغة باعتباره آلية لإخبار البرلمانيين واطلاعهم على كيفية صرف الاعتمادات، وهو كذلك وسيلة لممارسة الرقابة البعدية على أعمال الحكومة من طرف البرلمان، لذا أصبح لزاما على الحكومة تقديم مشروع قانون التصفية أمام البرلمان لمناقشته ومعرفة أوجه صرف المال العام قبل نهاية السنة الثانية الموالية، وهو رهان يمكن تسجيله إيجابيا، بحيث أصبح بالإمكان الوصول إلى معدل زمني متوسط للمصادقة على قانون تصفية ميزانية السنة المالية في حدود سنتين على أبعد تقدير.

وأخيرا، لابد أن نحيي الحكومة على المجهودات التي بذلتها من أجل تسريع وثيرة إعداد وتقديم قوانين التصفية، وذلك في إطار الحرص على تفعيل أحكام الدستور من جهة، وكذا في إطار إعطاء قانون التصفية الأهمية التي يستحقها كأداة مهمة من أدوات الرقابة البرلمانية، وعلى اعتبار أننا كأغلبية تساهم في التدبير الحكومي، وساهمنا في تنفيذ قانون المالية، من الطبيعي أن نتفاعل بالإيجاب مع مشروع قانون التصفية هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

أتشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، والتي تندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على مستوى الجلسة التشريعية العامة.

كما أتقدم لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل الذي سيساهم في تيسير مسطرة المناقشة والمصادقة على مشروع القانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 قيد المصادقة، في سياق المجهودات المبذولة الرامية إلى تعزيز الرقابة البرلمانية في مجال المالية العمومية، وهو ما يقتضي من الجميع حكومة وبرلمانا إعادة الاعتبار لآلية مناقشة مشروع قانون التصفية وتقوية مؤسسات الرقابة.

السيد الرئيس،

يكتسي قانون التصفية أهمية بالغة على اعتبار أنه وسيلة لتحسين طرق التقدير والتنبؤ وتقليص هامش الخطأ في اعداد القوانين المالية اللاحقة وأداة لمتابعة ما اعتمدته السلطة التشريعية ووسيلة للتأكد والاطلاع على تنفيذ القانون المالي وأداة لكشف الخلل على مستوى تنفيذ عمليات الميزانية.

كم أن إزالة الغموض والضبابية حول مضامين قانون التصفية كذلك، يظل رهينا بمدى توفير مختلف المعلومات التي من شأنها أن تساعد البرلمان في مناقشة هذا القانون بفعالية بمعنى القيام بدور المراقب والمدقق في مختلف الجوانب الحسابية والتقنية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نثمن ما جاء في مشروع القانون قيد المصادقة على مستوى الجلسة العامة، رغم بعض الملاحظات بخصوص الفارق بين التوقعات من جهة، والنتائج المحققة من جهة أخرى، والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية، مع بذل جهود إضافية في سبيل تقوية منهجية وضع فرضيات وتوقعات القانون المالي السنوي التي يجب أن تتسم بالواقعية ما أمكن.

وأخيرا، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 بالإيجاب.

والسلام.

4- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، بأن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية الميزانية السنوية لسنة 2015 بالجلسة العامة، واعتبرها مناسبة للوقوف على مدى إنجاز قانون المالية لسنة 2015، والتعثرات التي عرفها هذا الإنجاز والنقائص والاختلالات التي اعترضت تنفيذه، وأكيد أن هذا النقاش يرتكز على دور البرلمان في المراقبة البعدية لقوانين المالية من جهة وكذا ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2015، والتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين الفردية للحساب العام للمملكة للسنة المالية 2015، وكذا مختلف الوثائق والتقارير التي زودت بها وزارة الاقتصاد والمالية أعضاء اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة هذا المشروع يجب أن تكون وفق منهجية النجاعة المالية التي تؤسس لعمل اللجنة بصفة خاصة وعمل البرلمان بصفة عامة ،من خلال دراسة أهداف ووسائل وإنجازات السنة المالية 2015، كما أنه من المفروض أن تعتمد هذه المناقشة على تقييم الاستراتيجيات من خلال توظيف الوسائل في بلوغ الأهداف والحكامة الجيدة، لتحقيق الإنجازات ودراسة أثرها على الوطن والمواطنين، خصوصا وأن بلادنا تعرف غليانا اجتماعيا اختلط فيه مفهوم تدبير الشأن العام والمسؤولية والمحاسبة على الحكومة الحالية، فأصبحت مرة تندد بهذا الغليان والاحتجاجات، ومرة أخرى تشارك فيها وتقدم تصريحات تنتقد فيها الحكومة نفسها من خلال ما ورد على لسان العديد من الوزراء في مناسبات مختلفة.

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة يتجلى في توضيح الأمور وإعطاء الحسابات الدقيقة لنسبة إنجاز المشاريع والميزانيات التي توقعتها قوانين المالية، مادامت كلها قوانين توقعية تنبني على الافتراضات، والمؤشرات المالية والاقتصادية العالمية (سعر البترول-سعر صرف العملات-توقعات الموسم الفلاحي....) وغيرها من التوقعات التي من المفروض أن تحصل الآن على نسبة صحتها وإنجازها، وتخطط من خلالها لتصحيح الأوضاع مستقبلا، رغم أن قوانين المالية التي جاءت بعد قانون المالية لسنة 2015 (2016-2017 و2018) لم تأتي بشيء يذكر لتصحيح الاختلالات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا خلال الفترات السابقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن وظيفة البرلمان في المراقبة البعدية على تنفيذ القانون المالي السنوي من المفروض أن تكمن في حصر نتائج السنة المالية وقياس الفوارق بين نتائج التنفيذ الفعلي والتقارير الواردة في القانون المالي السنوي لسنة 2015، وسأذكر بالأهداف الأساسية التي حددها مشروع قانون المالية لسنة 2015 والتي تمثلت في:

- تحقيق إقلاع اقتصادي وتحسين التنافسية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة؛

- تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية؛

- تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ومواصلة دعم البرامج الاجتماعية وإنعاش التشغيل؛

- مواصلة مجهود الاستفادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية.

ومن خلال نقاش مشروع قانون المالية لسنة 2015، آنذاك كنا نأمل أن يكون هذا القانون هو التنزيل الفعلي للنظرة الملكية والرؤية الاستشرافية لتطوير نموذج اقتصادي جديد يُدخل المغرب في نادي البلدان الصاعدة، ولكن للأسف خابت كل الآمال والظنون، بل عرف المغرب تراجعات كبيرة على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وزادت حدة التوترات والاحتجاجات، وضرب القدرة الشرائية وتبخيس العمل النقابي والهروب من كل الحوارات مع الفرقاء الاجتماعيين، بل وضرب الحوار الاجتماعي في العمق من خلال تنصل الحكومة من التزاماتها، وتقديمها لعرض اجتماعي ضعيف، لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما والطبقة العاملة على وجه الخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن مناقشة مشروع قانون التصفية لسنة 2015، محطة للوقوف على مدى نجاعة الإدارة المالية المغربية في تنفيذ الميزانية السنوية، ومدى احترام الحكومة لالتزاماتها في عدة مجالات، وخصوصا في تحقيق إقلاع اقتصادي بهدف دعم النمو وخلق الثروة في إطار نموذج اقتصادي متجدد، وفي نفس الوقت إعادة التوازن إلى المالية العمومية ووفق النزيف، هذا النزيف المزمن الذي يعرفه اقتصادنا الوطني والذي كانت له تأثيرات سلبية على العرض الاجتماعي، وعلى المعيش اليومي للمواطنين وخصوصا الطبقات الفقيرة والفئات العمالية وعموم موظفات وموظفي الدولة بما فيهم الطبقة المتوسطة التي أصبحت تتقهقر سنة بعد سنة، جراء الضغط الضريبي المباشر وغير المباشر (الضريبة على الدخل- الضريبة على القيمة المضافة) مصاريف التعليم الخاص والتطبيب وغيرها من الاكراهات الاجتماعية الأخرى التي يئن تحت وطأتها عموم المواطنين.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالفرضيات، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على أن المعطيات الاستشرافية المتعلقة بميزانية سنة 2015، هي توقعات فرضتها البرامج الحكومية المنبثقة بدورها من البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للحكومة، والمفرطة في التفاؤل، حيث أن هذه المنهجية تصطدم بواقع التحولات السياسية والدستورية التي عرفتها بلادنا، مما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة وضع فرضيات أكثر واقعية وأكثر جدية وأكثر قربا من الواقع المعيش للمواطنين.

واعتمادا على ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2015، وكذا التقارير المعدة من طرف وزارة المالية المصاحبة لقانون التصفية نجد من خلال مقاربة إحصائية أن نسبة الإنجاز لا تعطي صورة حقيقية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات، لأن نسبة الإنجاز داخل الميزانية العامة بلغت معدل 93.05% بالنسبة لنفقات التسيير ولم تتجاوز 71.10% بالنسبة لنفقات الاستثمار.

وهنا نطرح سؤالا عريضا حول ضعف نسبة الإنجاز في بعض القطاعات رغم أن هذه القطاعات وخلال مناقشة الميزانية الفرعية القطاعية تشتكي من ضعف الموارد أو الخصاص في ميزانياتها الفرعية، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال العريض والأبدي حول سوء توزيع الموارد المالية بين المرافق العمومية، خصوصا وأن هذه العملية تحول لبعض المرافق اعتمادات مالية تفوق طاقتها الاستيعابية، في حين تحرم مرافق أخرى من موارد إضافية لها القدرة على استغلالها كليا، أضف إلى هذا كله أن المرافق الاجتماعية بالعديد من الوزارات والمؤسسات العمومية تشكو من عدم توفرها على إمكانات مادية كافية، في حين أن المرافق الأخرى يبين واقع الحال فيها أنها لم تقم باستغلال الموارد المخولة لها بشكل كلي.

لكل ما سبق الإشارة إليه، السيد الرئيس، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.